اليسار العربيّ: الأزمة والاقتراحات (٢)

ملفّ من إعداد: سماح إدريس (بيروت)،
وياسين الحاج صالح (دمشق)،
وعبد الحق لبيض (الدار البيضاء)

القسم الثاني من ملفّ اليسار العربي ينقسم إلى دراسات تُعنى بنقد تنظيرات اليسار العربيّ، وممارساته الملموسة في بعض الأقطار العربيّة (لبنان، سوريا، مصر، المغرب...). ويتميّز بمشاركة ناشطين ـ مثقّفين يدمجون ما بين تشخيص «الأزمة» وتقديم الاقتراحات اللازمة لتجاوزها.

هذا وسيعمد مثقّفون ـ ناشطون في العدد القادم إلى تقديم قراءاتهم للملفّين الخاصّين باليسار العربيّ في الآداب.

س. إ.

المشاركون
(ألفبائيًا)

- أحمد البوز
- إيّاد العبدالله
- حسن طارق
- دياب أبو جَهْجه
- رائد شرف
- رياض صَوْما
- الطاهر لبيب
- محمد الساسي
- محمد العوني
- محمد فرج
- الموسوي العجلاوي
- موفّق نيربيّة
- ميشيل كيلو
- نادر فرجاني
- ياسين الحاج صالح

أزمة اليسار العربيّ

□ رياض صَوْما

اليسار العربيّ في أزمة؟ لا شكّ في ذلك. وهي أزمة لم تنشأ البارحة، بل بدأ تفاقمُها منذ عقودٍ ثلاثةٍ على الأقلّ. وهي موضعُ اهتمام ونقاش من لدن المثقفين والسياسيين والناشطين العرب من مختلف الاتجاهات. ولكنْ ما هي تجلّياتها؟ وما هي أسبابها؟ من يدفع ثمنها؟ ما هو مآلها؟ هل يمكن تجاوزُها في المدى المنظور، وما شروط ذلك؟ وقبل ذلك كلّه، كيف نحدّد اليسارَ العربيّ وسط مروحة القوى السياسيّة العربيّة الواسعة والمعقّدة؟

من وماذا بقي من اليسار العربيّ؟

يرى البعض أنّ العولمة، وانهيارَ التجربة الاشتراكيّة العالميّة، وتفكّكَ الاتحاد السوفياتيّ، وصعودَ الأصوليّات الدينيّة والقوميّة والإثنيّة، ألغت معنى اليسار وأضاعت معاييرَ التمييز بينه وبين اليمين. وعلى سبيل المثال، يتساءل راتب شبّو في العدد الماضي من الآداب عن فائدة مفهوم «اليسار» في التحديد السياسيّ بين اتجاهيْ يلتسين وغورباتشيف، أو «فتح» و«حماس،» وأيّهما اليسار في إيران اليوم: أحمدي نجاد أمْ مير حسين موسوي؟ وما معنى اليسار في التوصيف السياسيّ للأحزاب الحاكمة في أوروبا وأميركا؟ ويجزم بأنه «مع انتهاء الحرب الباردة وارتطام 'اليسار' العالميّ بالحائط الذي عمي أو تعامى عنه، انهارت وتشظّت جملةُ القياس التي خَدمتْ يومًا في تحديد يساريّة اليسار....»

ولكنْ، خلافًا لوجهة النظر هذه، ما زال ممكنًا في رأيي تحديدُ معنى اليسار، وتمييزُه من اليمين. فالمعايير الأساسيّة لتحديد اليساريّ لم تتغيّر، قبل انهيار التجربة الاشتراكيّة وبعدها، ما دامت بنيةُ العالم لم تتغيّرْ بصورةٍ جوهريّة. فما تغيّر فعلاً هو توازنُ القوى الدوليّة، وبعضُ جوانب إستراتيجيّات القوى الدوليّة المهيمنة، ومواقفُ بعض القوى والرموز اليساريّة ومواقعها ـ وهي تغيّراتٌ لا تلغي، على أهمّيتها، المسافةَ التي تفصل بين المدافعين عن الوضع العالميّ الراهن وبين العاملين على تغييره.

إنّ العالم يتقدّم باتجاه نظامٍ دوليّ متعدّد الأقطاب، وهذا منحًى إيجابيّ. ولكنه يتمّ في ظلّ سيادة الرأسماليّة، بكلّ الأزمات التي ستتوالد من رحمها. وفي ظلّ استمرار السعي إلى إدامة هيمنة التحالف الأطلسيّ ـ الصهيونيّ، عالميًا وإقليميًا، سيبقى التناقضُ الرئيسُ الحاكمُ لحركة الصراعات جليًا. وكما تحدّد اليسارُ العربيّ سابقًا، بالقوى التي ربطتْ جدليًا بين الجوانب الوطنيّة والقوميّة للمشروع التحرّريّ العربيّ وبين جوانبه الاجتماعيّة، فإنه يتحدّد اليوم وفق المعايير ذاتها تقريبًا. وهذا لا يُخرج القوى الوطنيّة والقوميّة والإسلاميّة التي ناهضت الاستعمارَ الغربيّ والكيانَ الصهيونيّ، وما زالت، من دائرة «اليسار» بالمعنى الواسع للكلمة، ولكنّ التمييز بينها وبين اليسار الماركسيّ يحتفظ بضرورته المنهجيّة لدى الحديث عن أزمة اليسار: فاذا كان هناك ما هو مشتركٌ من أسباب ومظاهر الأزمة التي تطال أطرافَ التيّار التحرريّ، فإنّ هناك ما هو خاصّ باليسار الماركسيّ حصرًا. وعندما نتكلّم، في ما يلي، على أزمة اليسار العربيّ، فالمقصود أساسًا أزمة الحركة الشيوعيّة العربيّة والأطر التي تحلّقتْ حولها، أو تعارضتْ معها من موقع يساريّ وماركسيّ.

مظاهر الأزمة قبل تفكك الاتحاد السوفياتيّ

حقّق عدد من الأحزاب الشيوعيّة العربيّة حضورًا ملموسًا خلال العقود الأولى التي تلت الحربَ الباردةَ بشكل خاصّ، ولاسيّما في العراق والسودان ولبنان وسوريا. لكنّ الحركة الشيوعيّة العربية بقيتْ حركةً قادرةً على تشكيل قوةٍ معارضةٍ للنظم العربيّة، أو مساندةٍ لها، أكثرَ منها حركةً قادرةً على تسلّم السلطة (وحيث أقدمتْ على هذا، واجهتْ فشلاً ذريعًا، بما في ذلك تجربتُها «الأنجح» في اليمن الجنوبيّ). وقد كشف عدمُ وصولها إلى السلطة حدودَ الزخم الذي كانت قادرةً على بلوغه، ومدى جاهزيّة مجتمعها لحمل أهداف مشروعها، ومدى نجاحها في المواءمة بين تلك الأهداف وبين خطابها السياسيّ وتحالفاتها وتكتيكاتها العمليّة.

استفادت الأحزابُ الشيوعيّة، كغيرها من القوى المعارضة في تلك الفترة، من عواملَ موضوعيّةٍ وذاتيّةٍ ساعدتها على التوسّع والنموّ، من بينها: دورُها الفاعل في النضال ضدّ الاستعمار القديم ومساهمتُها في تحقيق الاستقلال الوطنيّ؛ دورُها في تنظيم النقابات؛ حداثةُ سِنّ السلطات التي تسلّمت الحكمَ آنذاك وعجزُها عن استيعاب النخب المتزايدة التي ساهمتْ أقسامٌ واسعةٌ منها في النضال ضدّ المستعمرين المنكفئين؛ أصداءُ الصعود القويّ الذي عرفه اليسارُ الأوروبيّ بعد الحرب العالميّة الثانية، وخاصة اليسار الشيوعيّ الذي شارك في القتال ضد النازيّة والفاشيّة؛ وهجُ الانتصار السوفياتيّ على الغزو النازيّ؛ النهوضُ الاقتصاديّ المذهل للاقتصاد السوفياتيّ حينها (كان أسرع من معدّلات النموّ الحاليّة للاقتصاد الصينيّ)؛ نشوءُ حركة عدم الانحياز؛ انتصارُ الڤييتناميين على الاستعمار الفرنسيّ، ثم نضالُهم الشرس ضد الغزو الأميركيّ... . كلّ ذلك ألهب

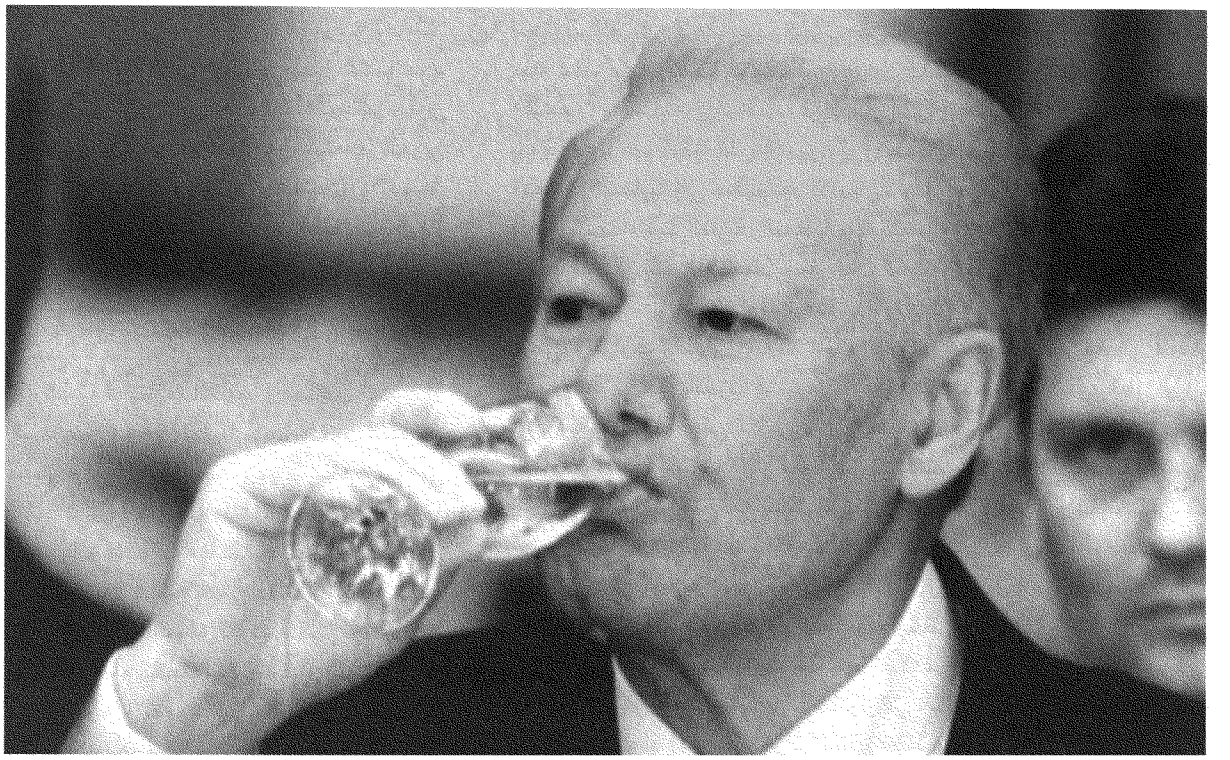

نجح يلتسين (السكّير) وعصابتُه بواسطة ٥٠٠٠ متظاهر في تدمير الاتحاد السوفياتي!

خيالَ أعدادٍ كبيرةٍ من المثقفين والكادحين وصغار المنتجين وحفّزهم على الانخراط في النضال الهادف إلى بناء مجتمع أكثر ازدهارًا وعدلاً.

غير أنّ هذه الفورة سرعان ما أخذتْ تراوح مكانَها. آنذاك كان اليسار الماركسيّ العربيّ يقاتل على جبهتين: جبهة القوى المرتبطة بالغرب الأطلسيّ، وجبهة القوى المناهضة للنفوذ الغربيّ والمتحالفة مع المعسكر الاشتراكيّ ولكنْ وفق برنامجها الخاصّ وتحت سلطتها الديكتاتوريّة أو شبه الديكتاتوريّة. ثم فاجأتْ هزيمةُ حزيران الجميعَ، فأثارت ردّ فعل قويًا رافضًا للاستسلام لدى الشعوب العربيّة، تجاوب معها عبد الناصر وبعضُ الأنظمة الوطنيّة الأخرى. وبدأتْ مرحلة النضال لمحو آثار الهزيمة، بالاتكاء على الدعم السوفياتيّ المتعدّد الأشكال، في ظلّ مناخ الحرب الباردة المستعرة. فشهدت المنطقة نهوضًا ثوريًا جديدًا واكب انطلاقةَ المقاومة الفلسطينيّة، وكان من نتائجه عودةُ الحيويّة إلى حركة اليسار العربيّ بكلّ اتجاهاته، التي رُفدتْ بقوًى قوميّة تبنّت الفكرَ الاشتراكيَّ العلميّ.

هنا نشير الى أنّ مرحلة النهوض تلك لم تحصلْ بفعل الظروف الموضوعيّة الملائمة نسبيًا فحسب، بل أيضًا بفضل توافر العناصر الذاتيّة المناسبة، المعبَّر عنها بالدور النضاليّ الشجاع لآلاف القيادات الثوريّة. وكان يمكن أن يكون وضعُ اليسار العربيّ أفضلَ راهنًا لولا التعويقات البنيويّة في المجتمعات العربيّة والأحزاب، والأخطاء التي ارتكبتها هذه الأحزابُ خلال مراحل مختلفة من نضالها.

من هذه التعويقات: التخلّفُ الاقتصاديّ الاجتماعيّ الموروث؛ واتّساعُ نطاق الأميّة والجهل؛ وضعفُ وزن الطبقة العاملة العربيّة؛ وتجذّرُ الوعي الدينيّ؛ وقوةُ المؤسّسات الدينيّة؛ وحجمُ الاستغلال اليمينيّ للقناعات الدينيّة ولاسيّما لدى الشرائح الفقيرة التي تُعتبر الخزّانَ الطبيعيّ للاستقطاب اليساريّ؛ والفوائضُ النفطيّةُ التي مكّنت الأنظمةَ (إضافةً إلى الدعم الخارجيّ) من كسب المعركة؛ والطبيعةُ الطفيليّة للرأسماليّة العربيّة التي استهلكتْ جلّ القدرات التمويليّة في الاستثمار في البنوك الأجنبيّة وقطاع الخدمات والتسلّح غير المجدي والبطر الاستهلاكيّ ولم تسهم في تعزيز حجم الطبقة العاملة التي كان يمكن أن تشكل أساسًا اجتماعيًا أكثرَ ملاءمةً للعمل اليساريّ. إضافةً الى ذلك، سمح مناخُ الحرب الباردة للأنظمة العربيّة بأن تمارس الحدّ الأقصى من القمع من دون أن تلقى أيَّ اعتراضٍ جدّيّ من قِبل الرأي العامّ العالميّ والإقليميّ، فأسهم ذلك في تصحير الحياة السياسيّة العربيّة وعوّق نموَّ رأيٍ عامٍّ مدنيّ وتقدميّ فاعل.

كما يمكننا التذكيرُ بالمؤثّرات السلبيّة المرتبطة بالوضع الدوليّ آنذاك، وفي مقدّمتها: تفاقمُ الصراع السوفياتيّ ـ الصينيّ؛ وبدايةُ شحوب النموذج السوفياتيّ الستالينيّ، وفقدان جاذبيّته، بفعل انخفاض وتائر نموّه الاقتصاديّة، وتراجُع حريّاته، ولجوءِ السوفيات إلى التدخّل العسكريّ خارج حدودهم، وتعاملهم الفظّ أحيانًا مع الأحزاب الشقيقة. ويمكن أيضًا التذكيرُ بالخطإ الفادح الذي ارتكبته القياداتُ الشيوعيّةُ العربيّة عندما وافقتْ على قرار تقسيم فلسطين خلافًا لمزاج الأكثريّة الشعبيّة العربيّة؛ وبالخطإ الذي ارتُكب في الموقف المعارض للوحدة المصريّة ـ السوريّة؛ وبعدم

الاهتمام الكافي أصلاً بقضية الوحدة العربيّة. وتوالت الأخطاءُ السياسيّة في مجال التحالفات، فتعاقبتْ مراحلُ الانجرار حينًا إلى الاصطدام بقوى سياسيّةٍ صاعدة ومشتبكة مع الاستعمار الغربيّ (كما حصل مع عبد الناصر والبعثيين)، والالتحاق الكليّ بها في مراحلَ لاحقة (كما حصل مع الشيوعيين المصريين والعراقيين والسوريين)، والنتيجة واحدة: التهميش وفقدان الوزن السياسي.

وأخيرًا لا آخرًا، كان من أسباب تراجع الأحزاب الماركسية اعتمادُها المفاهيمَ والأساليبَ التنظيميّةَ الستالينيّة، فحصل لها ما حصل للحزب النموذج. فسيادةُ المركزيّة الشديدة، وغيابُ الحدّ الأدنى من آليّات تداول المسؤوليّة والمشاركة في القرار، أدّيا إلى غياب الشفافيّة وتفشّي الانتهازيّة واستغلال السلطة. وبات الولاءُ الأعمى للقائد، أو للمجموعة القياديّة، العاملَ الرئيسَ لترفيع الكادر. وقد ساهم ذلك في انعدام الثقافة النقديّة، وغيابِ حوافز الكادر على تطوير قدراته ووعيه، وازديادِ التهميش والقمع والطرد لأصحاب الرأي المغاير. وأفضى ذلك بدوره إلى الانحطاط التدريجيّ لمستوى تلك الأحزاب قياداتٍ وقواعدَ، وإلى تراجع الروح الكفاحيّة، والى نزفٍ متزايدٍ في الأعضاء والكادرات القادرة لصالح الانتهازيين والمستلبين ومنعدمي الكفاءة. هكذا نفهم لماذا فقدتْ تلك الأحزابُ صدقيّتها الشعبيّة وميزاتها التفاضليّة حيال الأحزاب التقليديّة والرجعيّة: فهذه الأخيرة تستعيض بمصادر السلطة الموروثة أو المكتسبة للاحتفاظ بقوتها؛ وذلك غيرُ متوفّر للأحزاب الثوريّة التي لا تستطيع بناءَ قاعدتها الشعبيّة إلا استنادًا إلى نبل أهدافها ووسائلها. كما نفهم أيضًا لماذا أدّى غيابُ الممارسة الديموقراطيّة إلى تتالي الأزمات والانشقاقات داخل أحزاب اليسار العربيّ، وبلغتْ أحيانًا حدَّ التصفيات الجسديّة كما في اليمن الجنوبيّ ـ وهو ما كان سيتكرّر على الأرجح لو قُدر للشيوعيين أن يتولّوا السلطةَ في بلدانٍ عربيّة أخرى، وحصل تكرارًا داخل الأحزاب الأخرى التي وصلتْ إلى السلطة.

من الاستنقاع إلى الانهيار

مع فشل البيريسترويكا، وانفرادِ يلتسين بالسلطة، اتّضح أنّ انهيار التجربة السوفياتيّة بات محسومًا. وهذا ما حصل فعلاً، وبسرعة غير متوقّعة حتى من قِبل القوى الغربيّة التي خطّطتْ وعملتْ من أجله بالتعاون الواعي مع قوى الفساد داخل النظام ذاته. وقد كشفتْ سرعةُ الانهيار عمقَ الاهتراء الذي كان لاحقًا ببنية الحزب والدولة: إذ إنّ ذلك الحزب الذي كان يضمّ ستة عشر مليون عضو لم يستطع التصدّي لخمسة آلاف متظاهر نجح يلتسين (السكّير) وعصابتُه، بواسطتهم، في تدمير القوة العظمى الثانية في العالم. وهذا يسهّل علينا فهمَ كيفيّة قدرة الأميركيين والصهاينة على اجتذاب أعدادٍ لافتةٍ من الأحزاب اليساريّة إلى صفّهم بعد الانهيار ـ وهي أحزاب كانت قد قدّمتْ عشرات آلاف الشهداء ضدّ النازيّة والفاشيّة والاستعمارين القديم والجديد على امتداد العالم، قبل أن ينخرها الفسادُ بفعل غياب التعبئة الإيديولوجيّة الصحيحة وغيابِ الإعدادِ السياسيّ المناسب والممارسة الديموقراطيّة الحقيقيّة. لذا تحوّل التراجعُ البطيء والمراوحة، اللذان كانا قد انهكا الأحزابَ الشيوعيّةَ العربيّة، إلى انهيارٍ شبيهٍ بذلك اللاحق بالحزب الشيوعيّ السوفياتيّ والأحزاب الشيوعيّة في أوروبا الشرقية. فشهدتْ تخلّي الكثيرين من قادتها وكوادرها وأعضائها عن قناعاتهم الفكريّة والسياسيّة، وبلغ الأمرُ ببعضهم حدَّ الانتقال إلى المواقع المعادية والتعاون مع المحتلّين بذرائع مختلفة، كما حصل في فلسطين والعراق وأفغانستان. قلةٌ فعلتْها دون تبرير، أما البقيّة فراحت تخترع التبريرات مثلَ كذبة «الخلاص من الاستبداد والسير نحو الحداثة والديموقراطيّة» أو «المشاركة في حماية المنطقة من خطر الإرهاب والأصوليّة،» أو «التصدّي للخطر الفارسيّ،» وما إلى ذلك من الترّهات التي أخذوا يردّدونها ببغائيًا نقلاً عن مجامع التفكير الأميركيّة الصهيونيّة التي لا همّ لها سوى الاستمرار في تفكيك المنطقة لمحاولة تأبيد الهيمنة عليها. وقد أجاد المناضلُ العراقيّ سلام عبّود في وصف هؤلاء الملتحقين، حين كتب في عدد الآداب السابق: «فلم يقم أحدٌ بزيارة إسرائيل إلاّ بادروا إلى تمجيده منذ اللحظة الأولى؛ ولم يُفتتحْ سجنٌ إلا مجّدوا سجّانيه؛ ولم يطلِقْ مرتزقٌ النارَ على مواطن إلاّ دافعوا عن القتلة؛ ولم تتمدّدْ ميليشيا عرقيّة إلاّ باركوا فعلتها؛ ولم تُدكّ مدينةٌ بالقنابل إلاّ هلّلوا لقاصفها.» ويمكننا إضافة: ...ولم يعلنْ أحدٌ التحاقَه بمشروع الفوضى البنّاءة أو رفع شعار «سلطتي أو قبيلتي أو طائفتي أولاً» إلاّ وقفوا الى جانبه؛ ولم يطلقْ مقاومٌ رصاصةً إلاّ نعتوه بالإرهاب. لقد حاول بعضُ الليبيراليين الجدد ذوي الماضي اليساريّ التكفيرَ عن ماضيهم، واستجداءَ مَن اعتبروه الراعيَ الجديد، فبالغوا في التهجّم على الأفكار الوطنيّة والقوميّة والاشتراكيّة وعلى رموزها وكلّ القوى الرافضة لمواكبتهم في منحدر الاستسلام.

فرص النهوض

الآن، بعد اتضاح عجز الولايات المتحدة عن الاستفادة من فرصة تفكّك المعسكر الاشتراكيّ وخفوت وهج مشروعه العالميّ وفشله في بناء نظام عالميّ على قياسه وبقيادته، وبعد انفجار الأزمة الاقتصاديّة العالميّة المتواصلة انطلاقًا من الولايات المتحدة ذاتها، يأخذ الوضعُ الدوليّ منحًى مغايرًا لذاك الذي توهّمه المحافظون الجدد وأنصارُهم غداة الانهيار السوفياتيّ. فالعالم الثنائيّ القطب، الذي انتقل لفترة وجيزة إلى عالم أحاديّ القطب، يخلي المجالَ تدريجيًا لعالم متعدّدِ الأقطاب، أكثر تنوّعًا وتوازنًا. وبموازاة ذلك، فإنّ القوى المستهدفة من التحالف الأطلسيّ ـ الصهيونيّ نجحتْ حتى الآن في ردع الهجوم الذي تعرّضتْ له، وهي تواصل المواجهة بصورةٍ أكثر فعّاليّة.

أمام هذا الواقع المتغيّر، تحاول إدارةُ أوباما الظهورَ بمظهر المُراجع لسياسات الحروب الاستباقيّة، والساعي إلى ضبط فوضى الأسواق الماليّة، والعامل على لجم العدوانيّة الإسرائيليّة المنفلتة. ويتمّ ذلك كلّه من دون تبديلٍ فعليٍّ في الأهداف الأساسيّة التي عملتْ من أجلها الإداراتُ السابقة، وخاصة إدارة بوش الابن. ولكنّ محدوديّة النتائج المتوقّعة من هذه المقاربات «الجديدة،» وانسدادَ أفق «عمليّة السلام»

تواجه القوى اليساريّة التجديديّة عدواً واحداً هو التحالف الأطلسي ـ الصهيونيّ ـ الرسميّ العربيّ، وثلاثة خصوم: الجناح الليبرالي المتخلّي عن خياراته اليساريّة، والإسلام السياسيّ، والستالينيّة الجديدة.

الأميركيّة على الساحتين الفلسطينيّة والعربيّة، يدفعان المنطقة إلى المزيد من الاستقطاب والصراعات البيْنيّة والتوتّرات الداخليّة. وهذا ما سيدفع النظامَ العربيّ الرسميّ إلى التمسّك ببقائه بمزيد من الشراسة. غير أنّ انكشافَ فشله على كلّ الصعد سيصعّب مهمّته يومًا بعد يوم. ومن هنا تزداد الحاجة إلى تجاوزه، وتتسع فرصُ تحقيق ذلك.

ربطًا بكل ذلك، تُطرح أمام قوى الاعتراض العربيّ، وفي مقدّمها قوى اليسار، مهمّةُ النهوض مجدّدًا. وهذا يستلزم نقدَ التجارب السابقة، وصياغةَ رؤيةٍ جديدةٍ تواكب المتغيّرات، وإنشاءَ تحالفاتٍ سياسيّةٍ مناسبة، والخروجَ من التقاليد التنظيميّة المنغلقة لصالح أساليب عمل ديموقراطيّة تكفل مشاركة العناصر الطليعيّة من الناشطين (وخاصةً الشباب) في العمل المنظّم.

الرؤية والبرنامج والتحالفات

إنّ إخراج قوى الاحتلال من المنطقة، وتحقيقَ الوحدة العربيّة والتكامل الإقليميّ، وتحريرَ فلسطين، وفتحَ مسار التنمية المستقلة، وحمايةَ الحريّات، وتطويرَ النظم السياسيّة والإداريّة، وضمانَ العدالة الاجتماعيّة، وحمايةَ البيئة...، وهي عناوين البرنامج الذي عمل اليسارُ وباقي القوى الوطنيّة من أجل تحقيقها، ما تزال مطروحةً إلى أمدٍ منظور. ولكنّ السعي إلى إنجازها في مناخ صعود المعسكر الاشتراكيّ وحركات التحرر الوطنيّ شيء، ومحاولةَ إنجازها في مرحلة سيادة الرأسماليّة العالميّة وتفشّي الأصوليّات الدينيّة والإتنيّة والمذهبيّة شيءٌ آخر. هذا لا يعني التقليلَ من فرص النهوض الموضوعيّة، ولكنه يعني الإلحاحَ على تجنّب تكرار سياقات التجارب السابقة. لقد كانت تلك التجاربُ، رؤيةً وبرامجَ وأشكالَ نضالٍ وتحالفات، ملائمةً إلى هذا الحد أو ذاك لتلك المرحلة، ولكنها ليست كذلك الآن، ولن تكون كذلك غدًا. وسنكتفي ببعض النماذج لإيضاح المقصود.

نموذج أول: طوال القرن العشرين، والتزامًا بالمقولات الماركسيّة واللينينيّة والنموذج السوفياتيّ الستالينيّ، شدّدت الأحزابُ اليساريّةُ دومًا على الجانب الطبقيّ من الصراع، إلى حدّ أنّ بعضها تبنّى في مراحل معيّنة شعارَ «ديكتاتوريّة البروليتاريا»؛ وحصل ذلك في مجتمعاتٍ زراعيّةٍ ومتخلّفةٍ وتابعةٍ تكاد لا تعرف بعضَ التجمّعات العمّاليّة الحديثة. وفي السبعينيّات طرحتْ بعضُ الأحزاب الشيوعيّة (الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ، منظمة العمل الشيوعيّ، الجبهة الشعبيّة...) فكرة تجاوز القيادة البرجوازيّة الصغيرة لحركة التحرر الوطنيّ، وتسلُّم الطبقة العاملة زمامَ القيادة. وطرح غيرُهم، إعجابًا بنجاح التجارب الصينيّة والكوبيّة والڤييتناميّة، وبنشوة صعود الكفاح الفلسطينيّ المسلّح، فكرةَ تعميم الحرب الشعبيّة على الساحة العربيّة. من المؤكّد أنْ لا مكان لهذه الشطحات اليساريّة المتطرّفة في المرحلة الراهنة.

نموذج ثانٍ: يتجذّر نمطٌ محافظٌ دينيّ في مجتمعاتنا. لكنّ الأحزاب اليساريّة لم تبذلْ جهدًا، إلاّ في ما ندر، لصياغة مفاهيم وممارساتٍ تراعي هذا الواقع. بل كثيرًا ما استفزّ الشيوعيون المشاعرَ الدينيّةَ لأكثريّة شعبهم، الأمرُ الذي يسهم في دفع الناس إلى المزيد من التطرّف والأصوليّة.

نموذج ثالث: في مرحلة النهوض الثوريّ العالميّ التي تلت الحربَ الثانية، ازدهرتْ فكرةُ القطْع مع السوق الرأسماليّة العالميّة، واعتماد التنمية الذاتيّة المغلقة، أو المنفتحة على الأسواق الاشتراكيّة حصرًا. وقد كان ذلك مفهومًا في مناخ الحصار الغربيّ النسبيّ على الدول الاشتراكيّة أو ذات التوجّه الاستقلاليّ، ولكنْ لم تعد لهذا الشعار قيمةٌ كبيرةٌ في ظلّ العولمة والتداخل الاقتصاديّ العالميّ الراهن.

نموذج رابع: طوال القرن العشرين تقريبًا، سادت عدائيّةٌ إيديولوجيّةٌ وسياسيّة بين التيّارات اليساريّة والإسلاميّة. وكان ذلك، في جانبٍ منه، من إفرازات الحرب الباردة على الساحتين العربيّة والإسلاميّة، إذ حاول الغربُ وحلفاؤه المحليون لعبَ ورقة الإسلاميين ضدّ الحركات الوطنيّة والقوميّة واليساريّة. ولكنْ بعد انفجار الصراع على أشدّه بين التحالف الأطلسيّ ـ الصهيونيّ وأغلبِ الحركات الإسلاميّة، وتحوّلِ هذه الحركات إلى قوةٍ رئيسيّةٍ متصدّيةٍ للاحتلالات الأجنبيّة، هل ينبغي الاحتفاظُ بالنظرة ذاتها إليها؟ المنطق السياسيّ والمصلحة العمليّة يقولان لا. ومع ذلك نجد الكثيرين من اليساريين والإسلاميين عاجزين عن الخروج من أسْر المرحلة السابقة، ويقدّمون للقوى المعادية خدمة مجّانيّة بلا مبرّر.

نموذج خامس: خلال الفترة التي استلمتْ فيها القوى القوميّة السلطةَ في أهمّ الدول العربيّة، لم تنجح القوى اليساريّة في تأمين التوازن المطلوب بين التأييد المناسب لتلك القوى ودرجة الاستقلاليّة عنها. أحيانًا أفرطتْ في العداء، وأحيانًا أخرى أفرطتْ في التبعية. أليس مطلوبًا، في المرحلة القادمة، الاستفادة من تلك التجربة لتجنّب المنزلقين؟

إنها بعض التساؤلات التي تؤشّر إلى المسائل القديمة أو الجديدة التي ينبغي تغييرُ المواقف السابقة منها، أو اتخاذُ مواقف مناسبة راهنًا لحلّها.

ما العمل؟

هذا السؤال اللينينيّ يطرحه، الآن، على أنفسهم كثيرون من الحريصين على تجميع مَن بقي من القوى اليساريّة من أجل انطلاقةٍ جديدة. ولكنْ مَن هي القوى المرشّحة لقيادة عمليّة التجديد؟ وكيف السبيل إلى ذلك؟

كلّ المؤشّرات تدلّ على صعوبة المهمّة وطولها. وفي مختلف الأحوال، تواجه القوى اليساريّة التجديديّة عدوًا وثلاثة أخصام في الوقت ذاته. أما العدوّ فهو التحالفُ الأطلسيّ ـ الصهيونيّ، والنظامُ الرسميُّ العربيُّ المرتبطُ به عضويًا، وهو التحالف المسؤول عن دمار العالم العربيّ وانحطاطه وتفكّكه وضياع ثرواته. وفي مواجهته، على اليسار العربيّ المتجدّد اتّباعُ استراتيجيّة المواجهة الثابتة والطويلة النفس، من دون البحث عن مهادنةٍ أو حلول وسط معه في المدى المنظور.

أما الخصم الأول، فهو الجناح الليبيراليّ المتخلّي عن خياراته اليساريّة السابقة. وهو في حالة تراجعٍ وارتباكٍ بفعل سقوط رهاناته على نجاح المشروع الأميركيّ، ولكنه لم ينسحبْ من المواجهة، وسيعمل على تجديد خطابه، وسيبقى متصدّيًا لنهوض اليسار الثوريّ في المنطقة. والتعامل معه سيتّخذ شكلَ صراع إيديولوجيّ وسياسيّ وتنظيميّ صريح ومتواصل، وليس هناك فرصٌ للتقاطع معه ولو مرحليًا. ولكنْ لا ضرورة لوضعه على مستوى العدوّ الأساسيّ.

الخصم الثاني هو الإسلام السياسيّ، بنسختيه المحافظة والجهاديّة. فرغم تناقضه مع أعداء وأخصام اليسار في هذه المرحلة، فإنّ رؤيته وخطابه وأولويّاته وأساليبَه في فهم الصراع وطريقة إدارته تختلف إلى حدّ كبير. وتقديرُ دور بعض فصائله في الدفاع عن هويّة المنطقة وحقوقها الوطنيّة والقوميّة لا يلغي إدراكَ حدود المصالح التي يمثّلها، وطبيعةِ بنيته الدينيّة والمذهبيّة التي تجعله عاجزًا عن تجاوز الانقسامات الاجتماعيّة الموروثة وتوحيدِ قوى المنطقة في مواجهة أعدائها. ناهيك بالطابع المحافظ لمشروعه الاقتصاديّ الاجتماعي؛ وإغفالِه جوهرَ الصراع مع النظام الدوليّ (وهو اقتصاديّ ـ سياسيّ ـ اجتماعيّ) لصالح بعده الإيديولوجيّ والثقافيّ. في مواجهة هذا الخصم، على اليسار عدمُ تكرار أخطاء التجارب السابقة مع القوى القوميّة، بل التركيزُ على نقاط التلاقي السياسيّة المباشرة، وتأجيلُ نقاط الخلاف الإيديولوجيّة والسياسيّة، والسعيُ إلى حصر العلاقات ضمن حدود «التباين دون صدام، والتقاطع دون التحاق.»

أما الخصم الثالث فهو الستالينيّة الجديدة، وتُجسّدُه بقايا القوى التي تحاول التشبّثَ بكلّ التقاليد اليساريّة النمطيّة الفاشلة. وهي بالتالي لن تنجح في إخراج اليسار من أزمته، بقدر ما ستساهم في إدامة ضعفه وعزلته. في التعامل مع هذه القوى، لا ضيرَ من اتّباع تكتيك التعاون والمشاركة، إلى جانب النقد والتمايز والصراع المضبوط.

في المحصّلة، نجد أنّ معوّقات النهوض ليست قليلة. فماذا تستطيع القوى الساعية إلى تجديد اليسار فعلَه في مواجهتها؟ قبل كلّ شيء، هناك استنتاجٌ يفرض ذاته، وهو عبثيّةُ انتظار مبادرة قيادات اليسار الحاليّة للقيام بالتغيير المطلوب ـ بعضُها بسبب عجزه التامّ عن تولّي المهمّة، والبعضُ الآخر لرفضه لها حرصًا على الدفاع عن مواقعه ومصالحه المكتسبة. وقد رأينا بعضَ تلك القيادات، التي ما تزال مضطرّةً إلى عقد مؤتمرات شكليّة لأحزابها، تنبش آليّاتٍ تنظيميّةً علاها الصدأ، وتستخدم وسائلَ إداريّةً مشروعةً وغيرَ مشروعة من أجل استنساخ ذاتها وتأبيد سلطتها. وهذا يعني أنّ التغيير لن يحظى بدعمها، ويؤشّر إلى الكثير من الصعوبات في الطريق إليه:

أولاً، بسبب تفشّي العصبويّة شبه القبليّة داخل صفوفِ ما تبقّى من تنظيماتٍ يساريّة. وقد زادت الهزائمُ المتتاليةُ من مستوى التعصّب والانغلاق الفكريّ والسياسيّ لدى قياداتها الوسطيّة، وبالعدوى لدى أعضائها وجمهورها. يمكن فهمُ ذلك بوصفه ردًا طبيعيًا لدى مَن يشعر بالتهديد؛ وهذا ما تعيه وتغذّيه بعضُ قيادات اليسار الراهنة للإبقاء على نفوذها.

ثانيًا، لأنّ مشروع التغيير الديموقراطيّ داخل صفوف اليسار تعرّض لتشويهٍ كبيرٍ في المرحلة السابقة. فقد طرحه بعضُ الأدعياء في سياق خياراتٍ يمينيّةٍ متعارضةٍ مع ذاكرة اليسار وثقافته ودوره، الأمرُ الذي فسح المجالَ أمام المستفيدين من بقاء وضعه الحاليّ لكي يصوّروا أيَّ محاولة للتغيير وكأنّها تكرارٌ أو استمرارٌ للتشويه السابق.

ثالثًا، لأنّ العناصر اليساريّة الشابة، وهي المعوّلُ عليها قبل غيرها لإخراج اليسار من عجزه، قد اكتسبتْ وعيَها وخبرتَها النظريّة والسياسيّة والتنظيميّة خلال الحقبة التي تفاقمتْ فيها أزماتُ اليسار وأمراضُه، فبدت عاجزةً عن التطوير بواسطة آليّاته الموروثة، المصمَّمةِ أصلاً لمنع ذلك.

كلّ ذلك يعني أنّ النهوض اليساريّ العربيّ المنتظر لن يأتي سريعًا. لكنّ الخروج من المستنقع سيحصل في نهاية الأمر، حيث سيتكامل الحراكُ خارج الأطر المتكلّسة الحاليّة مع التحرّك داخلها، ليطلق القدراتِ الكامنة، وهي ليست قليلة. والأرجح أن يتمّ هذا في إطار صيغ متعدّدةٍ من الائتلافات الواسعة، التي سينضوي داخل صفوفها الوطنيون واليساريون والديموقراطيون، من حزبيين وغير حزبيين. ففي مناخ التعدّد والتنوّع الذي يميّز تحالفاتٍ كهذه، يمكن أن يتمّ، أو يستعاد، التفاعلُ الصحّيُّ ما بين جميع مكوّنات الطيف التحرريّ والتقدّميّ. وشروطُ نجاح إطارٍ كهذا: أن يكون متواصلاً ومناضلاً مع الجمهور، لا نخبويًا أو بيروقراطيًا؛ وأن يضع سقفًا واقعيًا لخياراته الوطنيّة والإصلاحيّة؛ وأن يعتمد آليّاتٍ ديموقراطيّةً في بنيته ونشاطاته.

إنّ الجهود التي تُبذل حاليًا على المستوى اللبنانيّ لبناء إطار بهذه المواصفات، وما يشبهها في ساحاتٍ عربيّةٍ أخرى، تشير إلى أنّ الحاجة الموضوعيّة لعودة اليسار إلى ميدان الفعل السياسيّ باتت تنتقل من حيّز النقاش إلى ميدان المبادرات العمليّة ذاتِ الفرص الحقيقيّة للنجاح. وفي مطلق الأحوال، لن يتمّ تجاوزُ أزمة اليسار العربيّ التاريخيّة داخل الغرف المغلقة وعبر وسائل الإعلام فقط، بل في ميادين النضال الجماهيريّ أساسًا.

بيروت

رياض صوما

كاتب، وعضو اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ اللبنانيّ.

اليسار العربيّ والتباسات النقد الذاتيّ

□ الطاهر لبيب

وجهة القول، بدءًا، يسارُ الفكر... لا فكرُ اليسار إجمالاً، ولا فكرُه السياسيُّ تخصيصًا. قد يكون في هذا ما يخفّف من لبسٍ سائد: يساعد على تخليص محصّلة الفكر من صور الفشل في السياسة. هذا التخليص صعب، شائك، قد يؤخذ عليه اصطناعُ الفصل. وإذا كان ذلك، فالمأخذ يقابله مأخذُ الفكر على نفسه إتلافَ ماضيه في مقابر السياسة. لا أحد يدّعي فصلاً بين الفكريّ والسياسيّ، ولكنّ اللبس قائم في ما قد يكون من مطابقة ـ في الزمن والمنحى ـ بين التجربة الفكريّة والتجربة السياسيّة. هذه المطابقة هي، في الغالب، من وضع السياسيين، للقول، ضمنًا، بأنّ الفكر لم يكن متقدّمًا على تجاربهم، ولو لم تقم تجاربُهم على فكر.

إنّ القصد من تخفيف اللبس هو أن يتّضح ما تراكم وامتدّ من يسار الفكر، وراء منعطفات فكر اليسار و«تطبيقاته» السياسيّة. لا يتضمّن هذا، إذًا، أيُّ تقييم لتجربةٍ سياسيّة؛ بل قد نكون أكثر دفاعًا من أصحابها عن ماضي فشلها! القصد هو دفاعٌ عن فكرٍ غطّاه احتواءٌ سياسيّ، ولربما استبطانٌ من أهله لتبعيّةٍ «نضاليّة.» ولو ذكرنا من هؤلاء بعضَ اللامعين، فكرًا، لأعجبنا، قطعًا، بنضالهم، ولعجِبنا، في الوقت نفسه، لخضوع فكرهم. ولقد تعلّمنا أنّ من هذا الخضوع ما كان «انضباطًا تنظيميًا،» وراءه فكرٌ كامنٌ ينتظر سراحًا: سراحًا يسمّى «نقدًا ذاتيًا.»

❖ ❖ ❖

بعد هذا، ما اليسار ومن هم مفكّروه؟

اليسار يسارات؛ فلا تعريف له إلاّ في ما تداخلَ من حدوده الدنيا. وإذا كان لهذه الحدود أن تلتقي في كلمة، فالكلمة ـ المفهوم هي «التجاوز»: إنها من أكثر الكلمات شمولاً وكثافةً. لها ملحقاتُها طبعًا: أن تكون الحركة تقدّمًا، وأن لا تحمل وعيًا زائفًا، وأن تكون غيرَ ذلك مما ألِفتْ قولَه نصوصُ اليسار. وإذا ذهبنا بالاستعارة بعيدًا، قُلنا: إذا كان في الواقع القائم «جنّةٌ،» فوجهة اليسار جنّةٌ أفضل. الجنّة الأولى ـ مهما كان طيبُها ـ هي من صُنع القائمين فيها، الخائفين عليها؛ والثانية من صُنع أهل المكن الذي لا يكتمل. وللجنّة الفضلى أسماءٌ كثيرة وسبلٌ متوازية أو متقاطعة، أكثرُها جذبًا وسرابًا تسمّى إيتيوبيا. ويبدو ـ وهذه مفارقة ـ أنّ سبلاً ومساربَ كثيرةً امّحتْ، وبقيت الايتوبيا يترجرج سرابُها، صورًا وحنينًا. السبب، في ما أرى، أنّ للإيتوبيا، وللسراب أيضًا، وجهًا تراجيديًا له ملامحُه، منذ بداية الأساطير. قد تتغيّر الملامح (منذ ٤٨ العربيّ الفلسطينيّ، مثلاً) ولكنّ المشهد يبقى تراجيديًا، له، في الفكر، مَنْ يضع نصَّه وإخراجَه ويوزّع أدوارَه، متّخذًا فيه دورَ الملقّن، بالضرورة، ودورَ البطل أحيانًا كثيرة.

والتجاوز ليس إجراءً. هو رؤية للعالم. وإذا نُظر إلى يسار الفكر من وجهة الرؤية (لا من وجهة الأصول والانتماء)، أمكن اقتراحُ تصنيفاتٍ لمفكّريه، قد تتقاطع مع المألوف أو تخرج عنه. ولقد سبق أن اقترحتُ، في مَواطنَ أخرى، تصنيفًا أستحضره، منظورًا إليه، هذه المرّة، في علاقته بالتجربة السياسيّة:

١ ـ **المثقف الملحميّ**: عرفتْه الستينيّاتُ يبني المشاريعَ ويطرحها ويناضل من أجلها وقد يذهب ضحيّتَها. كان يفعل ذلك إيمانًا منه بأنّ مشاريعه قابلةٌ للإنجاز «حتمًا.» ولأنّ مشاريعه كانت أوسعَ من الواقع، كان عليه أن يحلم. هذا سُمّي إيتوبيا: إيتوبيا أصبحتْ، عند الخلَف، مجرّدَ وهمٍ أو قريبًا منه. لم تعد تمسّكًا بتفاؤل الإيديولوجيا، أيْ بتحويل شؤم الواقع إلى سؤالٍ يتفاءل. انتهت ملحمته، ومعها بطولاتُها الجماعيّة. انتقلت «العضويّة» الشهيرة إلى أكثر الفضاءات «تقليديّة.» اليوم يتقلّب غرامشي في قبره: لقد أصبح مثقفُه التقليديّ أكثر عضويّةً من مثقفه العضويّ!

٢ ـ **المثقف البدائليّ**: أصوله ملحميّة، ولم يسلّم بأنّ الملحمة انتهت. واصل، على أنقاضها، طرحَ بدائله، ولو مع تشذيبها و«فكّ الارتباط» بين أطراف معادلاتها المستحيلة. حافظ، إجمالاً، على رؤيته لمنحى التاريخ، وعلى النواة الصلبة في النظريّة والمقاربة. طرح الممكنُ عليه بدائلَه، وأرغمه على التنازل عن بعض «المسلّمات» القديمة أو تهجيرها إلى مستويات جديدة: إلى العولمة، مثلاً، هذه التي تسيّب فيها فكرُ الكثيرين. ولكنّها بقيتْ عنده مرحلةً من مراحل النظام الرأسماليّ الباحثِ عن تجاوز أزمته.

٣ ـ **المثقف التراجيديّ**: هو صاحب المعادلات المستحيلة، لا هو قادرٌ على حلّها ولا هو قابلٌ للتخلّي عنها. هو، كالبطل الإشكاليّ عند لوكاتش، يصرّ على

مواجهة المستحيل، وهو يعلم أنه مستحيل. التجاوز، عنده، يمكن أن يكون نحو المستحيل: مستحيل اللحظة، إذ لا مستحيل، تاريخيًا، في المطلق. اليوم، يلوذ بصمت المتأمّل مشهدًا تتحوّل فيه بطولةُ المستحيل إلى عبثيّة الممكن.

٤ ـ المثقف المقاول: صنعتْه الورشةُ «الليبيراليّة،» أو صُنع لها. أُسندتْ إليه مهامُّ وأوصافٌ، من أبرزها المستشارُ والخبير. وإذا كان يُذكر ضمن يسار الفكر، فلأنّ من المقاولين مَن كان منه. ولقد تبيّن أنّ المقاولة (السياسيّة، تخصيصًا) تكون أعتى ما تكون عليه إذا كانت آتيةً من يساريّةٍ قديمة: مَن كان يبدو شرسًا ضدّ «تحريفيّة» اليسار أصبح شرسًا ضدّ «تحريف» اليمين. ومهما كان الرأيُ في المقاول، فهو الأوسعُ حضورًا في كلّ المستويات والمجالات والقنوات، والأكثرُ تأثيرًا في تسيير القائم وفي مواجهة «التجاوزات.» ثم إنّ له قدرةً «برْنسيّة» على اللحاق، خارج فضائه، بمبادرات «المجتمع المدنيّ» ومؤسّساته، وعلى تحويلها إلى مقاولةٍ تَصْحبها نجوميّةٌ، ولو إلى حين.

❖ ❖ ❖

غاب الملحميّ يجرّ صورَ مرجعيّاته وحركاته الاجتماعيّة المتراجعة. ولجأ البدائليّ بمقولاته إلى ما فوق أو إلى ما تحت المجتمع، الذي لم يعد «وحدةَ تحليل.» وبقي التراجيديّ شاهدًا على شقاء العالم. وظهر المقاول يُفتَى، فيفتي في كلّ شيء؛ فلنتركْه جانبًا. النماذج الثلاثة الأخرى هي كلّها من مرحلة الستينيّات العربيّة، نشوءًا على الأقلّ. وهي، في علاقتها بالتجربة السياسيّة، تؤكّد، اليوم وفي الجملة، ظاهرتين:

الأولى أنّ الذين شاع فكرُهم، وأثّر، وامتدّ زمنًا، هم أولئك الذين كانت لهم مكانةٌ فكريّةٌ «تنظيريّة» عُرفوا بها أكثر ممّا عُرفوا بمكانتهم في حركاتهم وتنظيماتهم السياسيّة. لهذا استقلّت كتاباتُ الكثير منهم، في أذهان الناس، عن انتماءاتهم السياسيّة، وإنْ بقيتْ في خانة اليسار. وإذا اكتفينا بمجال الفكر التحليليّ أمكن، ارتجالاً وعلى سبيل المثال لا أكثر، ذكرُ أسماء من نوع مهدي عامل وحسين مروّة وياسين الحافظ وصادق جلال العظم ومحمود أمين العالم وسمير أمين وعبد الله العرْوي وعبد اللطيف اللُّعَبي، وآخرين، فلسطينيين وعراقيين وسوريين، من الجبهتين الشعبيّة والديمقراطيّة... وكلّ هؤلاء وأمثالهم، مضافًا إليهم المبدعون ـ وأوّلُهم، وأغلبُهم، الشعراء ـ ذهبتْ أو نُسيتْ سياستُهم وبقي فكرُهم. لا مفارقة في هذا: فقوّة الفكر هي في استمراره خارج السياق الذي أنتجه.

الظاهرة الثانية هي أنّ مفكّري اليسار أقلُّ ميلاً إلى «النقد الذاتيّ» من سياسييه: فكرُهم نقديّ، ولكنه أقلُّ اعتذارًا عن ماضيه. ومهما يكن، فالفرق واضح، في حالاتٍ كثيرة، بين ما في المذكّرات السياسيّة من «نقدٍ ذاتيّ» يحاول التأطيرَ الفكريّ، ما بعديًا؛ وبين السِّيَر الذاتيّة الفكريّة المستوعِبة لتجربتها السياسيّة، داخل مسارها الفكريّ وصيرورته.

في الظاهرتين ما يدعو إلى ترك المطابقة بين تجربتين، مهما كان الارتباطُ بينهما، تزامنًا ومنحًى. هناك اختلاف، في الطبيعة، بينهما. شاءت ظروفُ التجربة السياسيّة أن يُصدر يسارُها أحكامًا عليها بالفشل. قد نعترض على قسوة الأحكام، نحن الخارجين عن هذه التجربة، لأننا قد نرى للتجربة «الفاشلة» انعكاساتِ نجاحٍ في ما استمرّ من مطلب التغيير واستبطانه.

ومهما كان الحكم على التجارب السياسيّة فقد كان فيها، أو على هامشها، أو موازاةً لها، فكرٌ لا مبرِّرَ، نظريًا ولا منهجيًا، لأن تُسحبَ هذه الأحكامُ عليه. ذلك أنه إذا نُظر إلى هذا الفكر من جهة المعرفة، لا من منظور الفكر السياسيّ والتجربة السياسيّة، فإنّ ما ظهر منه في لحظته، وما بقي منه، واسعُ التأثير إلى اليوم. بعضُه لم يكن مسبوقًا في إبداعه، وبعضُه لم يأت، بعدَه، ما يرتقي إليه. لِنتذكّرْ، من الستينيّات وأوائل السبعينيّات، نصوصًا مؤسِّسةً في الشعر والرواية، وأعمالاً كبرى في المسرح والسينما، وفي الموسيقى والفن التشكيليّ، إضافةً إلى ما سبق ذكرُه من عيّنة البحث والتحليل. إنها، إلى اليوم، معالمُ كبرى، وهي ما كان لها أن تكون لولا حركةُ اليسار وما ارتبط بها من طلائعيّةٍ عالميّةٍ وعربيّة. هذا لا يعني أن كلَّ مَن أبدع في مرحلة اليسار كان منه، ولكنه يعني أنّ تلك المرحلة ـ مهما كان فشلُ السياسة فيها ـ كانت محفِّزةً ليسارها ولغيره.

مثقّفو تلك المرحلة، شئنا أمْ أبينا، هم كبارُ مثقفي العرب في تاريخ الفكر العربيّ المعاصر: أبدعوا في صياغة أحلامٍ لم يستفقْ واقعُ العرب لتحقيقها. لقد تراجعت المرجعيّاتُ الفكريّةُ الكبرى، وتقلّصتْ أو غابت مقولاتُها ومفاهيمُها وصيغُ تعبيرها، وتراجعتْ معها الحركاتُ التغييريّة والاحتجاجيّة التي كانت تحملها. ولكنّ كلّ هذا ترك خيوطًا له في النسيج الفكريّ العربيّ، في التمثّلات وفي اللّغة، بعضُها امتدّ إلى وريثٍ غير شرعيّ، إلى الخطاب الرسميّ العربيّ.

❖ ❖ ❖

أما وقد اتّضح التمييزُ، فليكن الوصل: وصلٌ حدودُه النظرُ إلى اليسار إجمالاً، ناقدًا ذاته. وخلاصةُ هذا الوصل، في شكلها الخام، أنّ النقد الذاتيّ أقربُ ما يكون إلى التبرّؤ من الذات في ثقافة الجَلْد الذاتيّ، وأنّ كثيرًا منه فاقدٌ للشرعيّة الفكريّة، ولربّما الأخلاقيّة: بدءًا، هذا اليسار العربيّ، الذي كان (أي الذي نصرّفه في الماضي)، هو حديثُ عهدٍ، ولحظتُه قصيرة. قد يعود به بعضُ العرب إلى أوائل أجدادهم، ولكنّ المواربة، مهما كانت حيلتُها، يصاحبها شؤمُ اليسار في حقول الدلالات القديمة: إنه شؤمُ الخروج من

حسين مروّة، محمود أمين العالم، صادق جلال العظم.

وعلى؛ شؤمُ الفتنة؛ وقبل ذلك شؤمُ مَن أُوتيَ الكتابَ بشِماله. للجغرافيا شؤمُها أيضًا: شِمال الجزيرة نفسُه بحرٌ وهلاك! والشِّمال، في كل هذا، «يسار.»

معلومٌ ما تناثر وتباعد، عبر العصور، من بؤر التنوير الفكريّ والاحتجاج الاجتماعيّ السياسيّ. ولكنّ اليسار العربيّ، في اصطلاح اليوم، لا امتدادَ له في التاريخ. قد تكون إرهاصاتُه في ما تداخل بين النهضة والاستعمار، ولكنّ الدفعَ كان بعد النكبة، والقوّةَ بعد النكسة أو الهزيمة. ٦٧ منعطفٌ حاسم. استخلاصٌ أوّل: نشأ اليسارُ العربيّ من أزمة، وأزمةُ النشوء هذه تحوّلتْ سريعًا، خلال عقدين على الأكثر، إلى أزمة وجود. هذا هو عُمر اليسار العربيّ الذي يُنتقد ويُنتقد ذاتيًا.

قد يتهوّر البعضُ في المقارنة بيساراتٍ أخرى. لنضربْ مثلاً يسارَ فرنسا: وراءه «الأنوارُ» كلّها، وهو ابنُ الثورة الفرنسيّة (التي أكلتْ منه ما أكلتْ). بدأ توپوغرافيًا: عنى اليسارُ، أوّلَ ما عنى، جلوسَ الليبراليين أو «الحرّيين» يسارَ المجلس، في حين جلس المحافظون جهة اليمين. وكان لا بدّ من مرور قرن من الزّمن، تقريبًا، قبل أن تتحوّل المقابلةُ إلى يمين ويسار، أيْ قبل أن يكتسب اليسارُ معناه المتداول اليوم. هذا المدى الزمنيّ أتاح للفكر أن ينبني وأن يتراكم، وللحركات أن تمتدّ وأن تتصارع، ولمستويات الواقع أن تتمفصل.

لا مقارنة إذًا: فلا عمرُ اليسار العربيّ امتدّ إلى توالي مراحله وتراكم تجاربه، ولا الزمنُ الاجتماعيّ العربيّ اتّسع لنضج حركته. استخلاصٌ ثانٍ قد يكون ضدّ التيّار الغالب: ما أنجزه اليسارُ العربيّ، في حدود العمر الذي افتكّه من قبضة الزمن العربيّ، كان أرقى ما وصل إليه الفكرُ والفكرُ السياسيّ العربيّ في تاريخه الحديث والمعاصر. هذا الإنجاز الكثيف، المضغوطُ في ضيق العمر والزمن، ليس أقلّ قيمةً ولا أثرًا ممّا أنجز آخرون، في ظروفٍ أخرى.

لهذا يبدو غريبًا تنكيلُ بعض اليسار العربيّ بماضيهم. ويبدو أغربَ منه اعتذارُهم عن وعيٍ سابق: وعيِ مرحلةٍ بنى البعضُ فيها البدائلَ، وناضلوا واضطُهدوا وقُتلوا من أجلها. ممَّ يعتذرون؟ من واقعٍ لم يتحمّلْهم؟ من جدليّةٍ زيّفها أنّ اليمينُ كان أجهزةً لا فكر لها يجادله اليسارُ فيه؟ نعم، ليت اليمينَ العربيَّ أنتج فكرًا! يقول بعضُ اليسار الناقدِ ذاتَه إنه لم يفهم الواقعَ الموضوعيّ: هذا صحيح. ولكنْ هل ساد في مرحلته، في الكون كلِّه إذّاك، غيرُ ما كان له من آليّات الفهم والتحليل والتفسير؟ صحيح أنه اجتزأ ولفّق ووفّق، كما يقال، وبنى على ذلك وأوّلَ؛ ولكنّ هذا لم يكن من خاصيّات بنية عقله: إذا كان مرجعُه ماركس، فهو يَعْلم أنّ العالم يكتشف، اليومَ، أنّ ما نُشر من أعمال ماركس في حياته أقلُّ ممّا نُشر بعد موته، وأنّ منها ما لم يكن مكتملاً أو كان مبعثرًا ومشوّشًا (كان على أنجلز قضاءُ عشر سنواتٍ لوضع **رأس المال** في صورةٍ «مكتملةٍ قدر الإمكان» كما يقول، إذ لم يُكمِلْ منه ماركس إلاّ الجزء الأول). هذا يعني أنّ الدوغمائيّة لم تقم على معرفةٍ كاملةٍ بأعمال ماركس، وإنما على ترميمها وانتقائها وتوجيه قراءتها، منذ ستالين. اليوم فقط، وفي عودةٍ إلى ماركس، يُنتظر أن تَصدر، بالألمانيّة،

أعمالُ ماركس كاملةً، في طبعةٍ علميّةٍ محقّقة، على ما يبدو. فلننتظرْ أيّ ماركس سيَخرج منها! هذا وضعُ فكر ماركس في موطنه وفي لغته، فما بالك به عندنا، مارّاً، قبل أربعين سنة، في طبعةِ «التقدّم» السوفياتية ومقتطفاتها؟!

هذه الأسئلة هي للقول بأنّ للنقد الذاتيّ حدودَ مرحلته: أن تبنيَ جديدًا أو أن تعيد بناءً أو أن تستخلص الدروس، كما يقال، فهذا من صلب التجاوز، من تعريف اليسار، لكنّه ليس فرصةً للاعتذار عن لحظةٍ مؤسِّسةٍ كان فيها الجهدُ والإصرارُ، وكان لها، ككلّ لحظةٍ، أخطاؤها. اختصارًا، ليس المطلوب تطهيرَ لحظةٍ ماضية، وإنما المطلوبُ الدفاعُ عن استثنائيّتها وعمّا بذل جيلُها من أجلها.

للنقد الذاتيّ حدودُ مرحلته، وله أيضًا حدودُ شرعيّته: هناك من تغيّرتْ أفكارُه ومواقعُه، متحرّكًا داخل اليسار؛ وهذا ملمحُ حياةٍ وتطوّر. ولكنّ كُثرًا من قدامى اليسار نقدوا يسارَهم من مواقعَ لم تعد لها صلةٌ باليسار ولا بتخومه. النقد، في هذه الحالة، تبريرٌ للانزياح ولتغيير الموقع. وهو لذلك لا يُقنع، وقلّما يرتقي إلى ما ينتقده من فكرٍ أو تجربة.

❖ ❖ ❖

أخيرًا ماذا بقي من اليسار العربيّ؟

لا ندري على وجه الدقّة. ما نعلمه أنّ قلّةً، متحرّكةً أو ثابتةً حيث كانت، لا يزال التجاوزُ حاملَ فكرها وحاملَ بدائلها ومواجهاتها. ما نعلمه أيضًا أنّ أغلب مَنْ ساروا باليسار أو سار بهم غيّروا مساراتهم إلى ضفافٍ أخرى، وتوزّعوا في فضاءاتٍ أوسعُ مقاولاتها ثلاثٌ: السياسةُ التي لها قدرةُ الاحتواء بالإغراء واستيعاب الخبرةِ مسلوبةً من فكرها؛ والدينُ الذي عرف هجرةً إليه، هجرةً بلا عودة؛ ثم الإعلامُ الذي يجيد، لِحاجته، صنعَ «مثقفين» عابرين في ثقافةٍ عابرة.

الحيرة، إذًا، هي هنا والآن، لا في أمرِ ما مضى: هي في المنعطفات والتواء المسارات، إلى حدٍّ ما كان متوقّعًا، بل ما كان متصوَّرًا، قبل ربع قرن. ليُجبْ قدامى اليسار عن سؤالٍ أوّل: أين كانوا وأين أصبحوا؟ مرتبطًا بسؤال أهمّ: هل، حقًا، أخذتهم حيويّةُ فكرهم إلى حيث هم، أمْ أخذتهم رياحُ أخرى؟

في الإجابة، مهما كانت وكانت ذرائعُها، ما يجعل من نقد اليسار لحاضره أولويّةً وضرورةً أخلاقيّة. الماضي أُنجز، وخاب ظنُّه، ومضى.

بيروت

الطاهر لبيب

كاتب من تونس. له: **سوسيولوجيا الثقافة**، و**سوسيولوجيا الغزل العربيّ**. عام ١٩٨٨ ترأس «المنظّمة العربيّة للترجمة.»

يسار قديم، يسار جديد!

□ ميشيل كيلو

ملاحظتان

سأبدأ بملاحظتين أعبّر من خلالهما عن سعادتي.

أولاهما، تراجعُ الحديث عن اليسار واليمين، بعد أن طغى على حقبةٍ امتدّت قرابة نصف قرن، اقترن اليسارُ فيها بأحسن الصفات، واعتُبر اليمينُ سبّة وشتيمة. ومع أنّ تعريف «اليسار» كان غائمًا بين الثلاثينيّات ونهاية التسعينيّات من القرن الماضي، فإنّ المنتسبين إليه رأوا في أنفسهم حمَلةَ همومٍ عامّةٍ تتّسم بالصدق والنزاهة: فهم خدمُ الشعب والوطن الذين يعملون لقضيّةٍ نبيلة، يضحّون في سبيلها بالغالي والرخيص، من دون أن تكون لهم مآربُ أو مصالحُ شخصيّة. غير أنّ هذه الصورة الدعائيّة تناقضتْ مع ممارساتِ قوًى اعتُبرت يساريّة، إذ ما إن استلمتِ السلطةَ حتى اتّضح أنّ مراميها العمليّة لا تمتّ بصلةٍ إلى مزاعمها. وزاد من وقع الفضيحة قيامُها بإعادة إنتاج أوضاعٍ «يمينيّةٍ» إلى أبعد حدّ، كانت قد تعهّدتْ بأن تقضي عليها حين تستولي على السلطة، فإذا بها تجدِّدها بقوةِ هذه السلطة وأجهزتِها. هذه الهوّة بين الخطاب والواقع أظهرتْ كم كان اليسار هشًا ويمينيًا ومخادعًا.

غير أنّ تلاشي اليسار لم يردّ الاعتبارَ إلى اليمين العربيّ التقليديّ/النفطيّ. ويعود ذلك إلى أنّ الأخير كان مكروهًا ومرفوضًا قبل صعود اليسار وبعد فشله، وأنّ الأحوال اليمينيّة التي أقامتها الأحزابُ والنظمُ اليساريّة أكّدت تبلورَ يمينٍ جديدٍ أكثر فاعليّةً وقدرةً على ضبط الشارع والتحكّم بالتطوّر. ولذلك بدأ اليمينُ التقليديّ يتعلّم من «اليسار» ويتماثل معه. ومع رواج فكرةٍ ظهرتْ في أواخر السبعينيّات، وأكّدتْ وجودَ نظام عربيّ واحدٍ بمسمّياتٍ مختلفة، تلاشى أكثرَ فأكثرَ تقسيمُ الأوضاع والحكومات العربيّة إلى يسارٍ ويمين، وتراجَعَ هذا التفريقُ داخل كلّ بلدٍ تحت وطأة سياسات «اليسار.»

ثانيتهما، أننا تجاوزنا مرحلةً كنا لا نكترث خلالها بالوقائع والحقائق، بل نسارع إلى استخلاص هويّتها من مواقف الأشخاص والأحزاب والدول منها: فإنْ كان أصحابُها من أهل اليسار أو أحزابه أو دوله، اعتبرناها صحيحةً وتتفق مع حركة التاريخ وحقائقه، أيْ تقدميّةً؛ أما إنْ كان وراءها يمينيّون، فكنّا نسارع إلى اعتبارها باطلاً صرفًا، وقلنا إنها رجعيّة لتعارضها مع حركة التاريخ، الصاعدةِ نحو الأحسن والأرقى. عندما كنا نسمع نبأً، لم نكن نسأل إنْ كان صائبًا أمْ خاطئًا، لأنّ الصواب والخطأ لا يوجدان بذاتهما بل بهويّتهما السياسيّة.

ولكنْ، هل أبقى هذا الضربُ من الفهم مكانًا للحقيقة ، إذا كان من المحال أن تصدر إلاّ عن اليسار؟ وهل بقيتْ حاجةٌ إلى حقيقةٍ لا تقبل خدمةَ أغراض اليسار وسياساته وأحزابه وبرامجه؟ وما قيمة الماركسيّة، وهي النظريّة التي يُزعم أنها تضمّنت الحقيقةَ كاملةً، إنْ كانت لا تمدّ أهلَ اليسار بحججٍ تبرِّر سلوكَهم وتعزِّز إيمانَهم بأنهم على صوابٍ في كلّ ما يقولون ويفعلون؟

تصنيفات اليسار

بهذا العقل اللاعقلانيّ، تمّ تقسيمُ العالم إلى فسطاطيْن: يسار يضمّ أهلَ الحقّ والخير والجمال، ويمين فيه أهلُ الباطل والشرّ والقبح، وبينهما برزخٌ، فهما لا يلتقيان. حدث هذا قبل فسطاطيْ بن لادن وجورج بوش بأكثر من خمسين عامًا. ولمّا لم يتفق اليسارُ على تعريف اليساريّ واليسار، فقد بقي المفهومُ غائمًا، وتنوّعَ بتنوّع الجهات المسمّاة يساريّةً، ثم تمّ مسخُه شيئًا فشيئًا، وتحوّل إلى ادّعاءٍ تبسيطيّ/تضليليّ، فبات: مجموعَ الأحزاب والمنظّمات والشخصيّات الداعية إلى تغيير الأمر القائم، والعاملةِ على استبداله بنظامٍ يتخطّى الرأسماليّة القائمةَ في البلدان الغربيّة، الإمبرياليّة، التي اعتُبرتْ أسوأَ نظامٍ يمكن تخيّلهُ.

هكذا فَهِم اليسارُ نفسَه، على الجملة، من دون أن ترى أطرافُه المختلفةُ فيه كتلةً واحدةً أو نسيجًا متجانسًا. فعلى الرغم من عموميّة الفهم، فقد كان كلُّ تكوينٍ يساريّ يتبنّى تصنيفاتٍ خاصةً يقوِّم من خلالها بقيّةَ فصائل اليسار:

ـ فهناك يسارٌ «خطيرٌ ومزيّف،» مثّلتْه الأحزابُ القوميّة، ولاسيّما حزبُ البعث، الذي اعتُبر برجوازيًا صغيرًا يمينيًا ومعاديًا للشيوعيّة حتى مطالع الستينيّات من القرن المنصرم. ثم تغيّر تصنيفُه «العلميّ» بعد قانون الإصلاح الزراعيّ وتأميمات ١٩٦٥ عامة وانقلابِ ٢٣ شباط خاصةً ، فصار نظامُه «ديموقراطيًا/ثوريًا،» ولم يبقَ فيه من عيبٍ غير انضواء عناصرَ وبؤرٍ يساريّةٍ «متطرّفة» في صفوفه. وهذه العناصر، بحسب هذا التصنيف، تعمل على إبعاد البعث عن السوفييت، وعلى شحنه بروحٍ برجوازيّةٍ صغيرةٍ «مغامرة»

تعبِّر عن نفسها بالإعجاب بحركات الكفاح المسلّح في ڤيتنام وأميركا اللاتينيّة، وتتبنّى سياساتٍ وطنيّةً وقوميّةً لا تحظى بموافقة الرفاق الكبار في موسكو، فترفض أولويّة الحلّ السلميّ للصراع مع إسرائيل وتدعو إلى الحرب الشعبيّة، بينما يسلِّح بعضُها العمّالَ ويعمل على قلب البلد على رأس البرجوازيّة، متوهّمًا أنّ للداخل أولويّةً على ما عداه وأنّ الردّ على الإمبرياليّة والصهيونيّة يجب أن ينطلق من شرطٍ طبقيّ ثوريّ داخليّ.

ـ وهناك «نصفُ يسار،» تُمثّله أحزابٌ وسلطاتٌ برجوازيّة صغيرة مؤثّرة، كالناصريّة في مصر، التي أقامت منذ مرحلةٍ مبكّرةٍ صلاتٍ مع السوڤييت، لكنها رفضت الاشتراكيّة (أي الشيوعيّة)، وضمّت قوًى «يمينيّةً أو رجعيّة.» بعد حين، تحسّنتْ مرتبةُ الناصريّة، هي الأخرى، في هذا التصنيف اليساريّ، وقيل إنها تنتهج دربًا اشتراكيًا ـ غير سوڤييتيّ ـ معاديًا للغرب، يضاف إلى صداقتها مع السوڤييت؛ فهي لذلك تستحقّ أن تُنقل من خانة النظام الديموقراطيّ/الثوريّ البرجوازيّ الصغير إلى خانة «نظامٍ لارأسماليّ» يقوده أنصافُ عمّال وفلاحين، يقطع صلاتِه بالرأسماليّة، وإنْ لم يبلغْ بعدُ مرحلةَ بناء الاشتراكيّة كتشكيلةٍ كاملة، ويقلِّص المسافةَ بينه وبينها حتى صارت أقصرَ من المسافة التي تفصله عن الرأسماليّة. هنا، أيضًا، يبقى خطرُ «التراجع» قائمًا لكون السلطة الناصريّة، ودائمًا بحسب هذا التصنيف، «لم تحسمْ هويّتها الطبقيّة» ولم «تطهّرْ» صفوفَها من اليمينيين.

ـ إلى هذا، هناك يسارٌ شيوعيٌّ «عميل،» يجسّده أتباعُ تروتسكي وتيتو، وفي مرحلةٍ لاحقة، ماو تسي تونج، الذين تبنّوا سياساتٍ «إمبرياليّة» حيال السوڤييت، فصاروا «عملاءَ موضوعيين» للرأسماليّة، وإنْ زعموا «كاذبين» الولاءَ للشيوعيّة.

ـ وهناك أخيرًا يسارٌ «قومجيّ،» وآخر «برجوازيّ وطنيّ،» وثالث «عمّاليّ،» ورابع «فقراويّ.»

لا تعني هذه التصنيفات أنّ الأحزاب الشيوعيّة انفردتْ بمنح الألقاب اليساريّة ونصف اليساريّة وربع اليساريّة، أو أنها أنجزتْها بناءً على دراساتٍ وأبحاثٍ ميدانيّةٍ تعرّفتْ عبرها إلى طبيعة الأحزاب المدروسة وبنيتها، ووضعتْ توصيفاتٍ لها تتلمّس حقيقتَها ودورَها. لم يكن هناك شيءٌ من هذا، ولم يقم أحدٌ بدراساتٍ وأبحاث، بل انطلقت الجهةُ التي أجرت التصنيفات، أي الأحزابُ الشيوعيّة، من مسلّمةٍ جعلتها تحتكر تمثيلَ اليسار المحض، الذي لا تشوبه شائبةٌ، وتقيس الأحزابَ والأشخاصَ والأفكارَ والبرامجَ بمسطرتها الخاصّة، فتمنحها تصنيفاتٍ تغيّرتْ من يوم إلى آخر، صعودًا أو نزولاً، نحو اليسار أو اليمين، بحسب مقتضيات التكتيك السياسيّ.

ولم تقصّر الأحزابُ القوميّةُ بدورها في إجراء التصنيف. فقد اعتبرتْ نفسَها يساريّةً مائة بالمائة، فضلاً عن أنها تضمّ عربًا من عِرقٍ بدويّ صافٍ، على عكس الأحزاب الشيوعيّة التي تمثّل «اختراقًا خارجيًا» (سوڤييتيًا) لمجتمعاتنا، لا بدّ من كشفه، وهو ما يفضحه تركيبُها البشريّ المكوَّنُ من عناصرَ وفئاتٍ أقلويّةٍ «يستحيل» أن تكون يساريّة أو تقدميّة أو قوميّة. وكيف تكون أصلاً يساريّة إذا كانت تتبنّى الأمميّة، وتعادي الوحدةَ العربيّة، شأنها في ذلك شأن القوى والأحزاب اليمينيّة، الرجعيّة والانفصاليّة؟! لكنْ بعد أعوام قليلة من انقلاب ٨ آذار عام ١٩٦٣، غيّر البعثُ نظرته بسبب تعاظم اعتماده على الدعم السوڤييتيّ، وبسبب إقدامه على تأميمات عام ١٩٦٥ التي نَقلتْ ملكيّةَ معظم وسائل الإنتاج إلى الدولة على الطريقة الستالينيّة، وبسبب تحالفه مع الشيوعيين. وبدءًا من تلك المرحلة، اعتمد البعثُ معيارًا مختلفًا حدّد بواسطته اليسارَ، قرينتُه الرئيسةُ هي القربُ من سلطته أو البعدُ عنها: فالقريبُ منها يساريّ يبلغ ذروة اليساريّة إن انضمّ إلى الحزب القائد، والبعيدُ يمينيّ ورجعيّ وعميل. على أنّ هذه التصنيفات لم تكن ثابتة أو مدروسة أو دائمة هي الأخرى.

كيف تمّ تحديدُ اليسار؟

اختلف الأمرُ هنا باختلاف الأحزاب والتيّارات. غير أنّ المواقف تقاربتْ تدريجيًا منذ أواسط الستينيّات: فصار يساريًا كلُّ من يعمل على قلب النظام القائم في بلده باتجاه نظامٍ يتخطّى الرأسماليّة الغربيّة، وكلُّ من هو قريبٌ من السوڤييت، وكلُّ مَن يرى في اليسار تماثلاً بين الذاتيّ والموضوعيّ، وكلُّ من يعتقد أنّ اليسار لا يغلط لأنه يسار.

غير أنّ اليسار أقرّ بوجود تعقيداتٍ تمليها حركةُ الواقع، ومن الضروريّ ملاقاتُها بموقفٍ مرنٍ يتيح له تغييرَ مواقفه بعضه من بعض، ومن الحقيقة. بهذه المرونة، كان اليسارُ يقول، كلّما وقعتْ أخطاء: نحن لم نغلط، وإنْ لم نلتقطْ جميعَ أوجه الواقع والحقيقة؛ ذلك لأنّ الواقع «ماكر» لا يُفصح عن نفسه دفعةً واحدة.

إلى ما سبق، آمن اليسارُ بحتميّةٍ يسوق التاريخُ، من خلالها، الواقعَ إلى حيث يتوقع اليسارُ بدقّةٍ وموضوعيّة؛ ذلك أنّ التاريخ تسيّره قوانينُ يعرفها اليساريون معرفةً كاملة، وهي تمنعهم من انتهاج سبلٍ مغايرةٍ لسير الواقع، وتمكّنهم من التدخّل لتسهيل تحقّقها في الوقت المناسب. فاليسار هو قوةُ التاريخ الذاتيّة، التي لا تستطيع مخالفة قوانينه وإنْ أرادت ذلك.

إلى هذا، فإنّ اليسار ثوريّ بـ «فطرته.» إنه يعرف «مصلحةَ الشعب» كما لا يعرفها سواه، ويخدمها كما لا يخدمها غيرُه، لسببٍ جليّ، هو أنه يمثّل الشعبَ إلى حدّ التماثل التامّ معه.

آخرُ معايير اليسار أنه صلبٌ لا يلين، ثابتٌ على المبدإ، مرنٌ في تطبيقه، تقول قناعاتُه إنّ الاشتراكيّة تجبّ ما قبلها، وإنّ الماركسيّة تلخّص وتكثّف خيرَ ما في

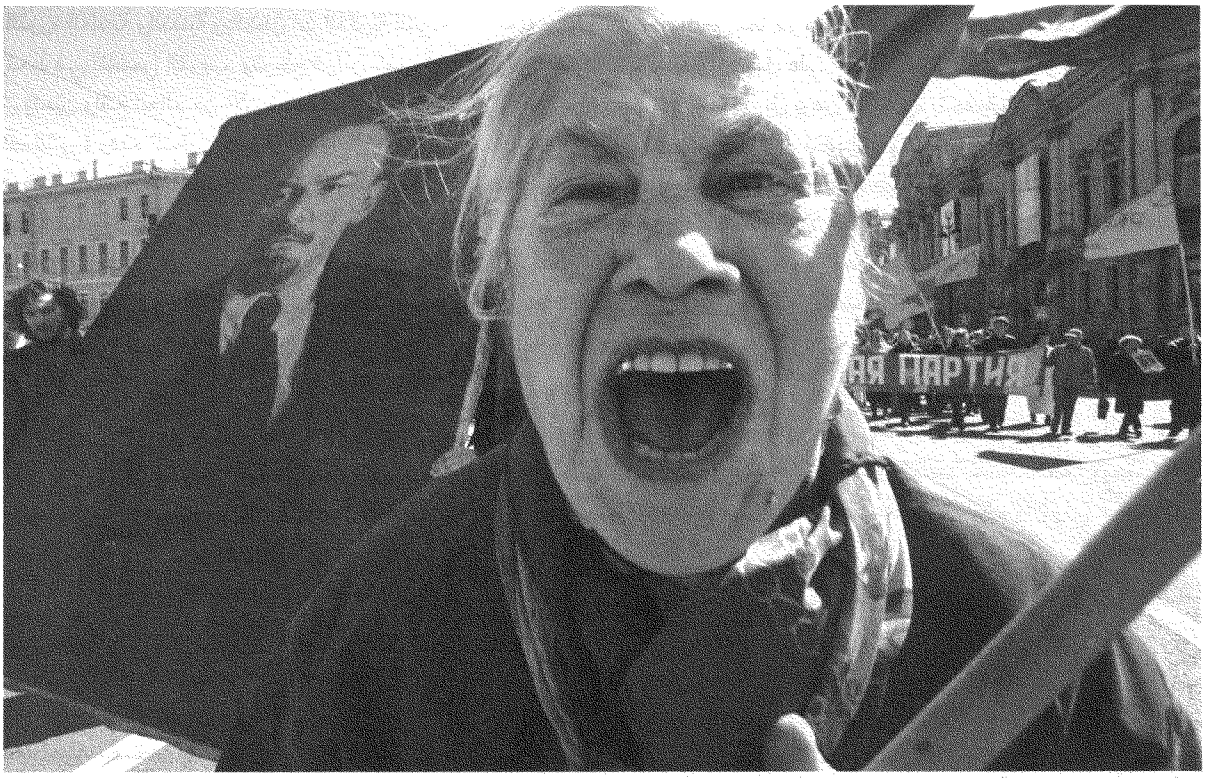

الفكر البشريّ من مفاهيمَ وأفكارٍ ومكتشفات. فلا يمْكن اليساريَّ أن يبقى يساريًا إنْ فكّر، ولو مجرّد تفكير، بقبول نظامٍ ما قبل اشتراكيّ. ويستحيل أن يظلّ الماركسيّ ماركسيًا إنْ شكّ في كون ماركسيّته كلمةَ البشريّة والعلم والتقدّم الأخيرة، أو تجاهَلَ النقصَ في مسائل الفكر السابق لها، أو أحجم عن التنصّل منه. في الوقت نفسه، يؤمن اليسار أنّ المستقبل سيكون خيرًا من الحاضر والماضي، لأنّ الاشتراكيّة أحسنُ نظامٍ يمكن أن يبلغه الوجود. ويزيد من حسنها أنها تتطوّر بآليّاتها الذاتيّة وإرادة البشر الثوريّة إلى الشيوعيّة (أو القوميّة/الاشتراكيّة بالنسبة إلى القوميين): إنها جنّة الإنسان التي يصنعها بيديه، لتجسّم سعادتَه وتحرّره من نظم الحاجات.

ماذا بقي من هذا اليسار ومعاييره؟

غاب السوفييت. وغاب الإيمانُ المطلقُ بصحّة سياسات اليسار، وبالحتميّات التاريخيّة، وبقدرة القوانين الموضوعيّة على تعيين مسارات الواقع تعيينًا مباشرًا بغضّ النظر عن أيّ توسّطٍ إنسانيّ. وغاب الإيمانُ بأنّ الاشتراكية تطوي، على صعيدَي الفكر والواقع، صفحةَ التطوّر السابق لها، بتجاوزه أو بإدراجه في منظومتها. وغاب القسمُ الأكبرُ من اليسار الدوليّ والمحلّيّ، وتغيّرتْ معاييرُ السياسة ذاتها، ومعها تغيّر مفهومُ «اليساريّة» الذي كان نتاجَ ظرفٍ تاريخيّ مات بموته، وصار من الضروريّ إعادةُ تلمّس معناه في الحاضنة السياسيّة والفكريّة الراهنة.

وهذه الحاضنة قامت مع انهيار السوفييت واشتراكيّتهم، ومع تلاشي ما عُرف بحركات التحرر الوطنيّ والقوميّ، وتراجُع دور دولها ومجتمعاتها. كما انتقلت الرأسماليّة إلى حقبةٍ تصعب السيطرةُ علَيها اقتصاديًا وسياسيًا، إذ نشرتْ أزمتَها على مستوى عالميّ حتى صارت تتطلّب حلولاً يجب أن تشاركَ فيها البشريّةُ جمعاء. ولا ريب أنْ تبرز مقارباتٌ مختلفةٌ للمسألة الاجتماعيّة وتوزيع الدخل، على المستوى الكونيّ وضمن البلدان الرأسماليّة المتقدّمة، نتيجةً لتخلّق حاملٍ سياسيّ/مجتمعيّ جديد، يتخطّى أيّة طبقةٍ اجتماعيّة، وله مصلحةٌ وجوديّةٌ في توسيع النضال من أجل أنسنة الحياة ودفعِها إلى مرحلةٍ تتخطّى الليبراليّة المتوحّشة. وضمن هذه المقاربات رؤيةٌ جديدةٌ للفكرة الاشتراكيّة، تعيد إليها هويّتَها كمسعًى يهدف إلى تحقيق أعظم قدرٍ ممكنٍ من العدالة الاجتماعيّة، من دون أن تربط تحقيقَ ذلك بثورةٍ عنيفةٍ تقضي على النظام الرأسماليّ. كما أنّ هذه الرؤية ترفض أن تجعل من الماركسيّة الكلمةَ التي ستَفشل الإنسانيّةُ في قول أيّ شيءٍ بعدها، بل ترى فيها مشروعًا عمل على مقاربة سبلِ تحرّرِ الإنسان كذاتٍ حرّةٍ وعاملة، وقدّم فرضيّاتٍ واقتراحاتٍ تتسم بدرجةٍ عاليةٍ من النضج والتماسك والقدرة على تغيير الواقع، بإرادة البشر ووعيهم.

ومن الطبيعيّ أن إعادة إنتاج الماركسيّة لن تكتفي بإعادة قراءتها في ذاتها، وإنما ستثريها برؤًى جديدة، بلورها عصرُنا، تتضمّن فرضيّاتٍ وقراءاتٍ خاصةً

بالثورة العلميّة والتقنيّة وبالتطوّرات الفكريّة التي وقعتْ في الماضي القريب. وترجّح قرائنُ كثيرةٌ أن يتعيّن واقعُ العالم من الآن فصاعدًا بمفاعيل تلك الثورة وهذه التطورات وآثارها، وبطرقٍ أشدّ عمقًا وتنوّعًا من الطرق التي أتت بها الثورةُ الصناعيّةُ خلال القرون السابقة.

ما هو اليسار في ظرفنا الجديد؟

قبل الردّ على هذا السؤال، أودّ التأكيد على استحالة إعادة إنتاج اليسار القديم وأحزابه - سواءٌ التي ماتت وانتهى أمرُها، أو التي تعاني سكراتِ الموت وفقدتْ شرعيّتَها ومصداقيّتها وتاليًا دورَها (رغم أنّ سلطتها تجعلها تبدو بصحّةٍ جيدة). لا يجوز أن يبدِّد أحدٌ وقته في إحياء الموتى، مهما كانت أسماؤهم. ومن الضروريّ الانصرافُ إلى المهامّ المعقّدة، والمتشعّبة، والجديدة في جوانب عديدة، التي تريد إعادةَ إنتاج اليسار من خلال إعادة إنتاج السياسة بوصفها فاعليّةً مجتمعيّةً - إنسانيةً مباشرةً وملموسةً، ترى العالمَ مجالاً واحدًا، مع أنها تُقرّ بتنوعه وبتباين تطوّره، وتستند إلى رؤًى ثقافيّةٍ غير إيديولوجيّة، وإلى معارفَ علميّةٍ ذاتِ أبعادٍ عمليّة، حواملُها: الإنسانُ بوصفه ذاتًا تتعيّن بالحريّة، والمجتمعُ المدنيّ بما هو مجتمعُ مواطنين أحرار ومنتِجين تتكامل في ساحته وتتفاعل المواطنةُ وحقوقُ الإنسان وسيادةُ القانون والدولةُ المدنيّة والسيادةُ الشعبيّة والعلمانيّةُ والديموقراطيّةُ (أو ما أسماه ماركس «المدنيّة البرجوازيّة») مع العدالة والمساواة ومركزيّةِ الإنسان ودوره في الشأن العامّ (أو ما أسماه «المدنيّة التشاركيّة أو الإنسانيّة»). فلا يكون شرطَ تحقيق الثانية تجاوزُ الأولى، بل تحقيقُها بأكثر الصور واقعيّةً وجذريّةً؛ ولا تحتجزها الأولى، بل تنمو نموّاً طبيعيًا إليها، بعد درجةٍ من النضج والتقدّم تجعلها حاجةً إنسانيّةً عامةً يمْكن تحقيقُها سلميًا ومدنيًا.

لا يضع اليسارُ، في هذا الفهم الذي نطرحه هنا، مهامَّ التاريخ على عاتق طبقةٍ واحدة. ولا يربط الحقيقة بحزبٍ أو نخبةٍ أو كيانٍ اجتماعيّ أو هويّةٍ سياسيّة. ولا يتأدلج ويشقّ العالَمَ إلى فسطاطين، أحدُهما خيرٌ مطلق، والآخرُ شرّ كامل. ولا يدعو إلى القضاء على أحد، أدولةً كان أمْ طبقة أمْ فكرة. ولا يؤمن بحصريّة امتلاكه للحقيقة، بل يعتقد أنّ الجديد سينبثق ممّا هو قائم، وأنّ هذا لن يصير قديمًا إلاّ حين يفقد قدرته على صنع التقدّم أو يعمل على احتجازه. ولا ينبذ اليسارُ المواطنةَ وحقوقَ الإنسان أو يحطّ من قيمتها، بل يرهن كلّ شيء بتحقيقها، لإيمانه أنها مفتاحُ أيّ تقدّم بشريّ، أسياسيًا كان أم اجتماعيًا أم اقتصاديًا أم ثقافيًا. وهو يراهن على الإنسان/الفرد المتعيّن بحريّته، التي تهب وجودَه معناه، وتمكّنه من صيانته وتحسين شروطه والدفاع عنه. ولا يقلّل اليسارُ من أهميّة الدولة والقانون والمجتمع المدنيّ وسيادةِ الشعب. وهو يعتبر الديموقراطيّة أولويّةً لا يتنازل عنها، ويربط تحققها - بين أشياء أخرى - بالعلمانيّة، التي تسمو بالإلهيّ عن الدنيويّ، فلا تصنّمه ولا تشخصنه.

ولا يتنازل اليسارُ أيضًا عن حقّ البشر في العدالة الاجتماعيّة والمساواة، وتحرير العمل من الاستغلال، عبر تعزيز الحريّات والتضامن الإنسانيّ وإقامة دولةٍ تكون لكلّ مواطنيها. وسيعتبر اليسارُ الجديدُ نفسَه ناقصًا ويحتاج إلى تحسين دائم، وسيؤْمن أنّ رأيه صوابٌ يَحتمل الباطلَ، وأنّ رأيَ غيره باطلٌ يحتمل الصواب، كما قال مولانا الشافعي.

أخيرًا، لن يتخلّى اليسار عن دوره في حماية البيئة، وصيانة الثروات الطبيعيّة، وحفظ تراث البشر الحضاريّ بمشاربه المتنوّعة. ولن يدير ظهرَه للعناية بصحّة هؤلاء، وسكنهم، ومدارسهم، وجامعاتهم، وبنظافة قراه ومدنهم. وسيناضل من أجل إيصال الثقافة والمعرفة إليهم، وفتح قنوات التواصل الحرّ بينهم، لأنهم مختلفون في الرأي والمكانة الاجتماعيّة والدور. وسيعطي أولويّة لما في حياتهم اليوميّة من مشكلاتٍ لطالما رفضها اليسارُ القديمُ بحجّة أنها تقود إلى سياساتٍ مطالبيّةٍ غير ثوريّة. سيكون هدفَ اليسار الجديد تمدينُ البشر، وترقيةُ سياساتهم وعلاقاتهم، والامتناعُ عن وضعهم بعضهم في مواجهة بعض، أو دفعهم إلى ضروب من العداء تجعل اقتتالَهم واضطهادَ بعضهم بعضًا أمرًا حتميًا ومدمِّرًا.

كي يقوم هذا اليسارُ وينضج، من الضروريّ إعدادُ أنفسنا لقيامه، وذلك بالتخلّي عن عقليّة اليسار القديم التي تعشّش فينا وتصيبنا بأمراضها.

دمشق

ميشال كيلو

كاتب من سوريا.

في الواقع لا في النصّ:
أيّ يسار، وأين، وأيّة سياساتٍ يساريّةٍ؟

□ ياسين الحاج صالح

لا يسع نقاشًا مثمرًا في شأن هويّة اليسار ودوره في العالم العربيّ اليوم أن يَغفل عن شيئين. **الأول** هو أنّ وراءنا تاريخًا يساريًا عريضًا، محليًا وعالميًا، انتهت صيغتُه الأبرزُ إلى إخفاقٍ فادحٍ وإلى هزيمةٍ أخلاقيّةٍ لا شكّ فيها قبل نحو عقدينِ من السنين. **والثاني** هو أنّ كلاً منا، عموم اليساريين العرب، ينطلق من موقعٍ محدّد، لا تكفي عبارةُ «العالم العربيّ» لتعريفه؛ ويعود ذلك إلى تعدّد الدول العربيّة، وتطوّرها غيرِ المتكافئ، والاختلافِ الكبيرِ في حقولها السياسيّة والإيديولوجية وفي المشكلات والتحدّيات التي تُطرح عليها.

فإذا اصطلحنا على أنّ «المسألة اليساريّة» هي جملةُ الأسئلة والقضايا التي يثيرها وضعُ اليسار في بلداننا اليوم، فلا غنى لأيّة مقاربةٍ نقديّةٍ لهذه المسألة من أن تكون مضاعفةً، أيْ «نقدًا مزدوجًا»: من جهة، للتجربة اليساريّة السابقة، الشيوعيّة، عتادًا إيديولوجيًا وفكريًا، وتشكّلاتٍ تنظيميّةً، وممارساتٍ سياسيّةً، ووعيًا ذاتيًا؛ ومن جهةٍ أخرى، للواقع المعايَن في بلداننا والعالم. فالحال أنّ من شأن نقدٍ يساريٍّ للواقع الحاليّ لا ينتقد الأدواتِ النقديّةَ الموروثةَ أن يكون ماضويًا، يطبِّق عتادًا وحساسيّةً قديمةً على أوضاعٍ متجدّدةٍ لا تكفّ عن التغيّر. وبالعكس، فإنّ من شأن الاكتفاء بنقد الشيوعيّة، أو التشكّك في كفاية أدواتها، من دون النظر في وقائع اليوم وصراعات الحاضر، أن يفضيَ إلى الانجراف السلبيّ في تيّار التحوّلات الجارية، التي تَجْمع بين الليبراليّة الاقتصاديّة والتسلّطيّة السياسيّة والتجزّؤ الاجتماعيّ.

ستحاول هذه المقالةُ، إذًا، ممارسةَ نقدٍ مزدوجٍ للواقع وللإيديولوجيا الشيوعيّة في الإطار السوريّ، من باب إكساب التحليل شيئًا من العيانيّة. اليسار السوريّ ليس هو موضوعَ النقاش هنا، غير أنّ سورية هي إطار الإحالة الواقعيّ للتقديرات الواردة فيه. وبينما يحاول هذا التناولُ أن يجْمع بين ملاحظة الواقع والتحليل النظريّ، فإنه أيضًا محصّلةُ تفاعلٍ شخصيّ مع مجال الوقائع المعنيّة، وصيغةُ انخراطٍ منحازةٌ وواعيةٌ لانحيازها في الصراع السياسيّ والإيديولوجيّ الجاري اليوم في البلاد. لذلك أحيل تكرارًا هنا على مقالاتٍ كتبتُها في السنوات القليلة السابقة.

في مجال الوقائع الأساسيّة

يَفوت المقارباتِ الشائعةَ التي تنسب نفسَها إلى اليسار في سورية اليومَ تَشكّلُ نظامٍ نخبويٍّ جديدٍ ثلاثيِّ الأجنحة، مكوّنٍ من: أ) نواة سياسيّة أمنيّة تستأثر بالسلطة العموميّة، ب) برجوازيّة جديدة امتيازيّة تشكّلتْ في كنف السلطة المحتكرة وجنت ثرواتِها المهولةَ بآليّات «تراكمٍ أوّليّ»،[1] ج) إيديولوجيين ومثقفين عضويين موزّعين بدورهم على تيّارين، تيّار إسلاميّ مستأنس سياسيًا ومحافظ اجتماعيًا ومتشدّد دينيًا، وتيّار علمانيّ ليبراليّ محافظ سياسيًا ومتشدّد إيديولوجيًا.

تدين قيادةُ هذا التشكل الجديد الثلاثيُّ الأجنحة بلا ريبٍ للجناح الأول، أي النواة السياسيّة الأمنيّة، خلافًا لما يفضّله نقدٌ يساريٌّ داجنٌ لا يرى غيرَ «فريقٍ اقتصاديّ» في الحكومة يصبّ عليه جامَ غضبه، ويثابر على كلام شيوعيٍّ تقليديّ عن الشأن الاقتصاديّ الاجتماعيّ، مدافعًا عن دور الدولة كمالك، ومندِّدًا بتحرير الاقتصاد وبالخصخصة، وواضعًا نمطَ إنتاج السلطة وممارستها خارج تحليله تمامًا. هذه شيوعيّة غير نقديّة، وقبل نقديّة، ومعلوم فوق ذلك أنها فاقدةٌ للاستقلال الفكريّ والسياسيّ.

في المقابل لا يطوِّر اليسارُ غيرُ الشيوعيّ، أو الناقدُ للشيوعيّة، وهو شيوعيٌّ سابقًا ومعارضٌ سياسيًا للنظام حاليًا، مقارباتٍ تحيط بالتحوّلات نفسها أو ترى التغيّراتِ الجوهريّةَ للبنية الاجتماعيّة في البلاد. يثابر المعارضون من هذا اليسار على تركيز انتقاداتهم على نمط ممارسة السلطة وحده، فتفوتهم التحوّلاتُ الاقتصاديّة، والتحالفاتُ الاجتماعيّةُ الجديدة، وتحوّلُ الجمهوريّة إلى «دولة سلطانيّة محْدثة،» والتجزّؤُ الاجتماعيُّ المتفاقم.

لا مجال هنا لتوسّعٍ شافٍ في أصل هذه الثنائيّة. نشير سريعًا إلى أنّ اليسار المستقلّ وجد نفسَه منذ سبعينيّات القرن الماضي مسوقًا إلى التركيز على مسألة الحريّات الديمقراطيّة، بالتوازي مع تفاقم الاستبداد الرسميّ، ومع تآزمِ

١ ـ تُنظر مقالتي: «في أصول نظام الاستثناء السوريّ: محاولة ماركسيّة،» جريدة **الحياة**، ٢٠٠٨/٣/٩.

وعقم ما كان يسمّيه ياسين الحافظ في حينه «الماركسيّة المُسَقْيَتة.» لبعض الوقت، وبتأثير فاعليّة الأصل اليساريّ، وبفعل حضور الشيوعيّة إيديولوجيّةً ومعسكرًا دوليًا، شكّلت الفكرةُ الديمقراطيّةُ نقطةَ توازن: بين بعدٍ اشتراكيّ موجّهٍ نحو المساواة الاجتماعيّة، وبعدٍ سوف يوصَف لاحقًا بالليبراليّ موجّهٍ نحو الحريّات وتقييد السلطة.

تُطلُّ الفكرةُ الديمقراطيّة تكوينيًا على أفقين: أفقٍ جمهوريّ وعامّيّ واشتراكيّ، وأفقٍ ليبراليّ ودستوريّ وفردانيّ. وهي تدافع عن سيادة الشعب والمساواة من جهة، وعن الحريّات وحكم القانون وتوازن السلطات من جهة أخرى.[1] غير أنه بعد انهيار الشيوعيّة عالميًا، وكان أكثرُ اليساريين السوريين المستقلّين في السجن وقتها، تضاءل المكوِّنُ الاشتراكيّ، وتضخّمَ المكوِّنُ الليبراليّ. وقد عزّزتْ ذلك سيكولوجيّةُ المعتقَل السياسيّ الذي عانى طويلاً غيابَ الحريّة، فكان طبيعيًا أن تَشْغل مسألةُ السلطة وحلّها الديمقراطيّ المفترض مركزَ اهتمامه. وساعد على ذلك أيضًا انقطاعٌ مديدٌ (جاوز عقدين من الزمان) عن النقاش السياسيّ الحيّ الذي يقرِّب المبادئَ النظريّةَ من النشاط العمليّ، ويقرِّب المفكّرين من المناضلين السياسيين. وفاقم ذلك كلَّه فقرُ الفكر السياسيّ في سورية، بتأثير الشحنة الكهربائيّة الشديدة، السارية في كلّ ما هو سياسيّ طوال عقدَي القرن العشرين الأخيرَيْن. وثمة بالطبع مفاعيلُ مناخ فكريّ ليبراليّ عالميّ، من النوع الذي لطالما كان قويَّ التأثير في «الإنتلجنسيا» العربيّة، والسوريّة منها طبعًا.

... حتى إذا هلّ القرنُ الجديد بانتقال السلطة في البلاد وفق الطريقة المعلومة، ثم بروز البرجوازيّة الجديدة الذي تكرّس رسميًا في مؤتمر حزب البعث صيفَ العام ٢٠٠٥، لم يكن لدى الطيف اليساريّ السوريّ شيئًا مهمّاً يقوله عن مصير كلٍّ من الجمهوريّة والاشتراكيّة.[2] وهذا يعطي فكرةً عن مدى أهميّة الفروق بين مختلف التيّارات الإيديولوجيّة في البلاد.

السنوات الأخيرة تُظهر عدمَ كفاية المقاربتين، الديمقراطيّة الليبراليّة والشيوعيّة التقليديّة. الأولى مشدودةُ النظر إلى الاستبداد الحكوميّ، فلا تكاد ترى التحوّلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة. والثانية تكاد لا ترى مسألةَ السلطة، فتخفى عنها الصفةُ السياسيّةُ للاقتصاد في سوريّة (ولكلّ اقتصاد)، وذلك وفقًا للمأثور الماركسيّ، أي ارتباطه بالطبقات والسيطرة الطبقيّة والسلطة السياسيّة. في المحصّلة، لدينا نقدٌ ليبراليّ سياسويّ، ونقدٌ شيوعيّ اقتصادويّ. وفي المحصّلة أيضًا نفتقر إلى رؤيةٍ وتحليلٍ شاملين لأوضاع البلاد. وهذا يعيدنا إلى الحاجة إلى نقدٍ مزدوج: نقدِ الواقع، ونقدِ نقدِهِ الشيوعيّ الذي لم يعد مؤهَّلاً لتطوير نقدٍ شاملٍ له. لكننا في حاجةٍ كذلك إلى نقد النقد الليبراليّ الذي نعْلم أنه وُلد في وسط المعارضة السياسيّة اليساريّة.

في نقد الشيوعيّة

تمدُّ الاقتصادويّةُ الشيوعيّةُ جذورَها في مفهوم للاشتراكيّة متمركزٍ حول المِلْكيّة، ساد حتى انهيار الشيوعيّة قبل عشرين عامًا. إجرائيًا، الاشتراكيّة، بحَسب هذا المفهوم، هي تأميمُ وسائل الإنتاج، أو تغييرُ ملْكيّتها لمصلحة الطبقة العاملة. وحيال هذا التقليص الإجرائيّ لم تُتح الماركسيّةُ اللينينيّةُ، التي كُرِّستْ عقيدةً مقدّسةً، فرصةً للتساؤل عمّا إذا كانت الاشتراكيّةُ نظامَ ملْكيّةٍ ماديّةٍ مساواتيًا، على ما كانت الحالُ في الاتحاد السوفييتيّ؛ أمْ هي ضربٌ من عدالةِ مالكين عامّةٍ، ماديّةٍ وسياسيّةٍ وثقافيّة، كما في الاشتراكيّات الديمقراطيّة الغنيّة في شمال أوروبا؛ أمْ أنها بالأحرى تملّكٌ اجتماعيٌّ عامّ للتغيير، بمعنى سيطرة عموم الناس على العمليّات الاقتصاديّة والسياسيّة والمعرفيّة التي تشكّل مجتمعاتِهم وتحرّكها.[3] من جهتنا، نتصوّر أنّ تملّكَ التغيير هو الأقربُ إلى المثال الأعلى الاشتراكيّ، إذ لا يكفي تغييرُ الملْكية أو «نزعُ مِلْكيّة نازعي المِلْكيّة،» بل المطلوب هو الهيمنةُ الاجتماعيّةُ على التغيير، أو سيطرةُ المجتمع على شروط حياته. بمعنًى آخر، لا يكفي الاشتراكُ في ملْكيّة الموارد الاجتماعيّة، بل ينبغي كذلك تملّكُ الدولة، أيْ مركّب أجهزة التحكّم السياسيّ الذي من شأن امتلاكه الخاصّ أو الحزبيّ أن يولّد لامبالاةً واغترابًا معمّميْن، وإنْ من وراء إيديولوجية مبالاةٍ كاذبة، على نحو ما كانت الشيوعيّةُ في اتحاد الجمهوريّات الاشتراكيّة السوفييتيّة.

لكنْ، عدا تملّك العمليّات السياسيّة والعمليّات الإنتاجيّة، يُفترض بمفهوم «تملّك التغيير» أن يحيل أيضًا على السيطرة الاجتماعيّة على عمليّات المعرفة وإنتاج

---

١ ـ يميّز الفيلسوفُ الأميركيّ ريتشارد رورتي، مستندًا إلى التراث السياسيّ لبلاده، بين مفهوم دستوريّ للديمقراطيّة، ومفهوم مساواتيّ لها. هي في الحالة الأولى نظامُ حكم، تكون السلطةُ فيه بيد مسؤولين تمّ انتخابُهم بحريّة؛ بينما تشير في الحالة الثانية إلى مثال اجتماعيّ ضامنٍ للمساواة في الفرص وموجّهٍ ضدّ التمييز الاجتماعيّ. راجع مقالته: «الديمقراطيّة والفلسفة،» مجلة **الفكر العربيّ المعاصر**، العدد ١٥١ ـ ١٥١، ربيع ٢٠١٠. تنظر أيضًا مقالتي: «وجهان اشتراكيّ وليبراليّ للنقد الديمقراطيّ،» **الحياة**، ٢٠٠٨/١/١٣.

٢ ـ الواقع أنّ برهان غليون تكلّم في كتاب حواريّ عن وضع الفكرة الاشتراكيّة العامّ، وعن صلتها الوثيقة بالديمقراطيّة، لكنْ ليس في سياق تحوّلات اقتصاديّة واجتماعيّة سوريّة كانت وقتها غيرَ ملحوظة، ولا في سياق تناول سياسة نخبة الحكم ووضع إيديولوجيّتها وهياكلها السياسيّة (**الخيار الديمقراطيّ في سوريّة**، إعداد وحوار لؤيّ حسين، الطبعة الأولى، دار بترا، دمشق، ٢٠٠٣، بخاصة ص ٩ ـ ٣٧). وعدا ذلك، لا شيء تقريبًا.

٣ ـ سبق أنْ ميّزتُ في هذا المنبر بين تغيير الملْكيّة وتملّك التغيير؛ راجع: الآداب، العدد ٢٠٠٥/٢/١، ملفّ «الشيوعيّة العربيّة بين الواقع والمرتجى.»

اليسار نشاط، وروح فتيّة... وليس أفكارًا أو مواقفَ وعقلاً فقط.

المعلومات، أيْ على كلّ ما يتّصل بالاستيعاب المعرفيّ للحياة الاجتماعيّة. وهذا يصطدم فورًا مع تصوّرٍ مفادُه أنّ المعرفة الصحيحة مذخورةٌ في مذهبٍ بعينه أو في فكرٍ متفوّقٍ على غيره، لكونه يحتكر وحده صفةَ العِلْميّة. ليس من المثال الاشتراكيّ في شيء أن تُحصَرَ الحقيقةُ في جسمٍ محدّدٍ من المعارف يسوّغ لمالكيه أن يحوزوا سلطةً على غيرهم بفضل امتلاكهم له.

هناك صلةٌ عميقة، فيما نرى، بين تصوّر الاشتراكيّة كنظام ملْكيّة، وبين خصخصة الدولة وامتلاكها حزبيًا، وبين خصخصة الحقيقة وامتلاكها مذهبيًا. وتتمثّل هذه الصلة في التمركز حول الملْكيّة. فإذا كان المثالُ الاشتراكيّ، الذي يكثّفه تعبيرُ «تملّك التغيير،» هو ما يعرّف اليسارَ، فإنّه يتعيّن تمييزُ اليسار بكثرةٍ من الممارسات النقديّة والاحتجاجيّة والانشقاقيّة، ومن صيغ التعاون والتنظيم، لا بمذهبٍ كلّيّ تتمركز الحقيقةُ فيه، أو بتنظيمٍ واحدٍ قد يسمّى شيوعيًا أو لينينيًا. كثرة الممارسات تلك قد تتقارب وتتقاطع، لكنها لا تشكّل معسكرًا أو حزبًا واحدًا. فليس اليسار حزبًا سياسيًا، ولا التوجّهُ اليساريّ مذهبًا أو إيديولوجيّةً بعينها. إنّ تملّك التغيير فعلُ مقاومةٍ وكفاح، وليس نظامًا قانونيًا أو جهازًا سياسيًا أو «نمطَ إنتاج.»

إنّ نقد المذهبيّة الماركسيّة والشيوعيّة أساسيّ من وجهة نظر إعادة التفكير في مفهوم اليسار وهويّته. ذلك أنّ موقفنا سيكون متهافتًا حين ننتقد الدورَ القياديّ الذي يمنحه حزبٌ لنفسه، ونسكت على الدور القياديّ لنظريّةٍ معيّنةٍ أو جسمٍ محدّدٍ من المعارف في تشكيل وعينا والوعي العامّ. إنّ في وسع السلطة المرجعيّة أن تكون مستبدّةً مثل السلطة السياسيّة أو أكثرَ استبدادًا؛ فإذا زالت السلطةُ السياسيّة الاستبداديّة وظلّ دستورُ السلطة المرجعيّة من دون تغيير، بقي مفتوحًا بابُ ترقّب حكمٍ استبداديٍّ جديد.

على أنّ النقد الفعّال للمذهبيّة ليس ذاك الذي يُنوّه بالانفتاح الفكريّ والروح النقديّة، بل الذي يقابل المذهبيّةَ بالروح المتوثّبة، بانفعالٍ مختلفٍ وأكثر إقبالاً على الحياة، بحساسيّةٍ مغايرة، مُحِبّةٍ وشجاعة. اليسار نشاطٌ، وروحٌ فتيّة، وانفتاحٌ على فوضى الحياة وتدفّقها المتجدّد دومًا، وليس أفكارًا ومواقفَ وعقلاً فقط.

في هذا أيضًا لا نسجّل فروقًا ذاتَ قيمةٍ بين التيّارات الإيديولوجيّة السوريّة المتحدّرة من الجذع الشيوعيّ. وإنْ وُجدتْ فهي ليست في صالح الشيوعيين.

١ ـ لكنْ ينبغي أن يُفهم هذا الاستدراكُ على نحوٍ ما يُفهم دفاعُ اليساريين عن دورٍ أوسع للدولة في الاقتصاد اليوم رغم تحفّظهم المبدئيّ عنها وتطلّعهم إلى زوالها. في الظروف العيانيّة المعاصرة يمكّن الدولةَ أن تحمي القطاعاتِ الأضعفَ اجتماعيًا من الفعل المفقر والمهمّش لآليّات السوق العمياء. لا يعني هذا بحال أنّ اليسار دولتيّ مفهوميًا وحتمًا.

من هذا المنظور ليست الماركسيّة هي الشيء المهمّ، بل الكفاح اليساريّ. إننا هنا ندافع عن فصل اليسار عن الماركسيّة، أو فكّ الارتباط بينهما. فاليسار عملٌ مفتوح، والماركسيّة مذهبٌ أو نظامٌ مغلق. يستطيع ماركسيون أو منسوبون إلى الماركسيّة أن يقولوا إنّ الماركسيّة مفتوحة، وإنّ في تصرّفها منهجًا يَضْمن انفتاحَها الدائم، اسمُه «الماديّة الجدليّة.» غير أنّ هذا تقريرٌ تحكّميّ، لا سندَ عقليًا أو تاريخيًا له.

لكننا، في الوضع العيانيّ لثقافتنا والتفكير النقديّ فيها، وهو وضعٌ متّسمٌ بضعف التيّارات النقديّة والتحرريّة، نجد في الاتجاهات الأكثر نقديّةً داخل التفكير الماركسيّ سندًا واقعيًا لتنشيط التفكير والحساسيّة والكفاح اليساريّ في الإطار العربيّ. العلاقة هنا مع الماركسيّة علاقةُ تحالفٍ وملاءمةٍ جائزة، لا علاقة مفهوميّة ضروريّة منطقيًا تقضي بألاّ يكون اليسارُ إلا ماركسيًا. ويعزّز فرصَ العلاقة الجائزة تلك وجودُ تراث كفاحٍ ماركسيّ فعليّ، سوريًا وعربيًا.[1]

نضيف أيضًا أنّ الماركسيّة التي يمكن أن تكون سندًا لنشاطٍ يساريّ هي التحليلُ الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ الماركسيّ، وليست بأيّ حال «الفلسفة الماركسيّة» و«الجدل الماديّ.»

في نقد ليبراليّتنا

وُلدت الليبراليّة في سورية في أوساط اليسار الشيوعيّ، لا في بيئة الطبقات والقوى الاجتماعيّة. ويعود ذلك إلى أنّ الاشتراكيّة البعثيّة قلّصتْ، إلى حينٍ، الفوارقَ الطبقيّةَ الماديّةَ، وعزلتْ، في كلّ الأحيان، ما يُحتمل أنه بقي منها عن السياسة والفضاء العامّ (المغلَق والمحتكَر). فكان أن حلّت محلّ تلك الفوارق الطبقيّة التمايزاتُ السياسيّةُ والفوارقُ الإيديولوجيّة، على نحو ما جرى في المعسكر الشيوعيّ أيضًا، وكذلك لأنّ الطيف اليساريّ الشيوعيّ كان طوال ستينيّات القرن العشرين وسبعينيّاته (وربما طوال بعض من ثمانينيّاته) مهيمنًا ثقافيًا وعنوانًا للحداثة الفكريّة والثقافيّة، انضوى تحت لوائه حشدٌ متنوّعٌ، يتوزّع اليوم على كامل الطيف الإيديولوجيّ، بما في ذلك من نزعاتٍ نخبويّةٍ يمينيّةٍ وأرستقراطيّةٍ معاديةٍ للعامّة، ونزعاتٍ إسلاميّةٍ وقوميّةٍ متشدّدة، فضلاً عن نزعاتٍ غربويّة وأميركانيّة أكثر تطرّفًا، ونزعاتٍ ستالينيّة مع تناسخاتها.

بيْد أنّ مفهوم «الليبراليّة» قلّما استُخدم حتى سنواتٍ خلت. ففيما عدا اهتمام ياسين الحافظ في أواسط سبعينيّات القرن العشرين بـ «اللحظة الليبراليّة» المفقودة في التطوّر السياسيّ والاجتماعيّ الاقتصاديّ العربيّ،[1] بقي مدركُ الليبراليّة خارج التفكير اليساريّ. لكنْ في وقتٍ متأخّرٍ من الثمانينيّات عرّف إلياس مرقص الديمقراطيّة بأنها الليبراليّة + مفهوم الشعب. ومع ذلك يصْعب القولُ إنه برز مثقفون ليبراليون أو تيّارٌ ليبراليّ حقيقيّ في سورية في أيّ وقت. لقد كانت ليبراليّتنا «موضوعيّة،»[2] مبطّنةً في المطالب الديمقراطيّة.

غير أنّ انهيار الاتحاد السوفييتيّ ومعسكره الاشتراكيّ أدخل اليسارَ الشيوعيَّ المستقلَّ في أزمةٍ فكريّةٍ عميقة، ما كان لَها إلاّ أن تتفاقم لكون أكثر المعنيين وقتها في السجون. ولقد حصلتْ تغيّراتٌ كبرى من دون أن يجري تفاعلٌ فكريٌّ معها كان من شأنه أن يوفّر قدرًا من تغطيةٍ فكريّةٍ وثقافيّةٍ لها.

وعلى خلفيّة الأزمة المركّبة هذه، ينبغي أن يكون مفهومًا جدًا أنّ أولَ فرصةٍ تماثلٍ (معافاة) للعمل العامّ تسنّت للسوريين («ربيع دمشق» ٢٠٠١ ـ ٢٠٠١) وعت نفسَها، بصورةٍ أساسيّة، بمفردات «المجتمع المدنيّ وحقوق الإنسان والحريّات العامة.» وجسّدت «المنتديات» آنذاك التقاءَ حاجتين أساسيتين: حريّة الكلام وحريّة التجمّع، أيْ ما يضع مجتمعًا ما على «خطّ الفقر السياسيّ.»[3] فإنْ لم يكن الإفقارُ السياسيّ الجائر الذي تعرّض له المجتمعُ السوريّ أوْلى بالمعالجة من إفقاره الماديّ، فبالتأكيد ما كان للإفقار الأخير أن يبلغ حدودَه الحاليّة في شروط فقر سياسيّ أقلّ قسوة.[4] وعلى كلّ حال، لا مجال لمقاومة هذا في ظلّ العيش «على الحديدة» سياسيًا.

في المحصّلة يخْطئ كثيرًا من يرى في مدركات «المجتمع المدنيّ وحقوق الإنسان والحريّات العامة» عناوينَ لتيّارٍ ليبراليّ واعٍ بذاته. ويخْطئ كثيرًا مَن يأخذ على المثقفين والناشطين السوريين أنهم لا يحيطون بأصول مفهوم «المجتمع المدنيّ» وأدواره[5] ولا يتبيّن الوظيفةَ الديمقراطيّةَ والتحرريّةَ لهذه المدركات في الاستحواذ على السياسة وتوسيعِ الساحة السياسيّة الضيّقة في البلاد

---

١ ـ من مقدّمة عبد الإله بلقزيز لـ **الأعمال الكاملة لياسين الحافظ** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ط ١، ٢٠٠٥)، ص ٣٠.

٢ ـ الواقع أنه ظهرتْ بعد العام ٢٠٠٣ مجموعاتٌ نسبتْ نفسَها إلى الليبراليّة، لكنها ليست من الجذع اليساريّ القديم، وتشترك في أنها قريبة سياسيًا إلى النظام وبرجوازيّته الجديدة. تراجع مقالتي: «بين ليبراليتين في سوريا: 'ليبراليّة موضوعيّة' بلا وعي ذاتيّ، و'ليبرالية ذاتيّة' بلا شروط موضوعيّة،» وهي متاحة على الرابط: http://www.yalhajsaleh.com/2009/12/blog-post_8670.html

٣ ـ تراجع مقالتي: «في مفهوم خطّ الفقر السياسيّ،» **الحياة**، ٢٠٠٤/١٢/١٥.

٤ ـ في دراسةٍ رعتها الأممُ المتحدة عام ٢٠٠٤ تبيّن أنّ نسبة مَن يعيشون دون خطّ الفقر الأدنى (أيْ أقلّ من دولار أميركيّ واحد في اليوم) تقارب ١١٪ من السكان، ومن يعيشون دون خطّ الفقر الأعلى (أي دولارين يوميًا) حوالى ٣١٪. الأرقام اليوم أعلى بلا ريب. عدد السكان اليوم نحو ٢٣ مليونًا.

٥ ـ على ما استطاع عزمي بشارة قوله في التلفزيون السوريّ عام ٢٠٠١، وكذلك عزيز العظمة وفيصل درّاج في مقالة لهما في جريدة **الحياة** في ٢٠٠١/٦/٢٩.

اليسار يكون أصلحَ ما يمكن حين نكون في «وضعيّةٍ يساريّة»
تَشْغل المسألةُ الاجتماعيّةُ فيها مركزَ ثقل العمل العامّ أو تتصدّر أجندتَه

ودورها في النقد السياسيّ.

وإنه لذو دلالةٍ أنه لم تبرز وقتَ ذلك الحراك لغاتٌ أخرى أبدًا. ولم يَستعدْ أحدٌ اللغةَ الشيوعيّة، ويبدو لي أنها لم تُستعدْ لاحقًا، عام ٢٠٠٧، وما بعده بخاصّةٍ، إلاّ من باب التمايز ضمن الطيف المعارض، أيْ لإشباع مطلب الهويّة الخاصة، لا لتحليل الواقع وبلورة سياساتٍ ملائمةٍ فيه. لم يطوِّر المنسوبون إلى الشيوعيّة والماركسيّة أيّة تحليلاتٍ شاملةٍ لتطوّر المجتمع والدولة والاقتصاد والرأسماليّة في سورية. أبدًا.

بفعل الإفقار السياسيّ الحادّ الذي كان المجتمعُ السوريُّ ضحيّته، حازت المقارباتُ الديمقراطيّةُ المتمحورةُ حول المطالب الخاصّة بالحريّات وحكم القانون قيمةً تحرريّة منذ أواسط سبعينيّات القرن الماضي لم تحزْها أيّةُ مقارباتٍ أخرى. لكنّ البيئة السياسيّة والاجتماعيّة الاقتصاديّة السوريّة تتغيّر اليوم بتسارعٍ يُلزم بإصلاح التفكير والسياسة الديمقراطيّة. فالفراغُ الفكريّ وقوةُ العطالة قد ساقا الفكرةَ الديمقراطيّة نحو صيغٍ حقوقويّةٍ وسياسويّةٍ ليبراليّة، في أوساطٍ حَبَسَها تعطّلُ التمايزات الطبقيّة في إطارٍ إنتلجنسيّ أساسًا، مفصولٍ عن القوى الاجتماعيّة الجديدة بحواجزِ العزل السياسيّ والأمنيّ والجيليّ.(١)

الشيء الذي لا يكفي تبيّنُه اليوم، بل تتعيّن إعادةُ بناء السياسة الديمقراطيّة عليه، هو التغيّراتُ الاقتصاديّةُ والاجتماعيّةُ الجديدة، المترتّبةُ بخاصةٍ على لبرلة الاقتصاد وهيمنة البرجوازيين الجدد، وظهورُ تنويعةٍ من الليبراليّة التسلطيّة النخبويّة جدًا واليمينيّة جدًا والمقرّبة من السلطات جدًا ولا تبالي بالمبادئ الليبراليّة من حريّاتٍ ودستورٍ وتقييدٍ للسلطة. هذا يُلزم بإفساح مجالٍ أوسع في تصوّر البُعد الاشتراكيّ لتصور الديمقراطيّة، الذي كان سقوطُ الاشتراكيّة السوفييتيّة قد أتى عليه. ومع ارتفاع معدّل الفقر والهامشيّة والبطالة، ممّا هو من المترتّبات المعتادة على تحرير الاقتصاد، تغدو المقاربةُ الديمقراطيّةُ الموروثة أحاديّةَ الجانب أو ليبراليّةً محضًا إنْ هي لم تتّسع لاستيعاب هذه التطوّرات.

يتحتّم أن نتّجه اليوم في اتجاهٍ معاكسٍ للذي سرنا عليه قبل نحو ٣٥ عامًا. وفي هذا الاتجاه تمكن إعادةُ بناء الطرح اليساريّ، وعلى أرضيّة معلوماتٍ ومعطياتٍ موثوقةٍ لا يصعب توفّرُها اليوم بفضل وسائل الاتصال الجديدة. معرفيًا، اليسار حليفُ الوقائع والمعلومات الكثيرة، لا حليفُ المضاربات الإيديولوجيّة العريضة.

وفي هذا الاتجاه فقط قد يمكن بناءُ تحليلٍ شاملٍ للواقع تمييزًا من تحليلاتٍ جزئيّةٍ تعزل الاقتصادَ عن السياسة، والدينَ عن الدولة، والخارجَ عن الداخل؛ فلا تتشكّل حول كلٍّ منها غيرُ إيديولوجيّاتٍ جزئيّةٍ تسهم في تعميم التجزّؤ الاجتماعيّ والثقافيّ المتنامي في المجتمع السوريّ اليوم. والحال أنّ يسارَ الأمر الواقع ليس غيرَ مؤهّلٍ للاعتراض على التجزّؤ السائر فحسب، بل هو مندرجٌ فيه بكلّ راحة بالٍ أيضًا، يخوض من موقعه الصغير معركةً ليست له ضدّ أشباهه. وهذا من شأنه إدخالُ البهجة على قلوب الممسكين بأزمّة السلطة والثروة في البلد.

خلاصة وآفاق

ماذا يمكن أن يُستخلص من هذا التحليل المجمل؟

قبل كلّ شيء، يُستخلص أنّ مواقعَ أيّ فاعلين عامّين محتملين، وأدوارَهم، تتحدّد ضمن حقلٍ سياسيّ ملموس، وفي إطار استقطاباتٍ وصراعاتٍ فعليّة. فليست كلُّ المواقع ضمن هذا الحقل تتيح إحاطةً أوسعَ وأشملَ بالمشكلات الاجتماعيّة والوطنيّة، ولا يتحدّد موقعُ اليسار ضمنه بهويّةٍ محدّدةٍ إيديولوجيًا، بل بموقعه الفعليّ في خريطة الصراعات الجارية. و«القوانين العامة» لتطوّر الحقل السياسيّ في سورية يحدّدها الموقعُ الهائلُ الذي يَشغله نظامُ الحكم ضمنه. وهذا يتسبّب في أن تَشغل قضايا الحريّات العامة وحكم القانون مكانةً كبيرة. لكنْ في السنوات الأخيرة، وتحت تأثير لبرلة الاقتصاد، تظهر أشكالٌ من السلطة الطبقيّة مندمجة مع سلطة الدولة، بما يُلزم بإعادة بناء السياسيّة اليساريّة حول هذا التحوّل. وهذا يوجب انشغالاً أوسع بـ «المسألة الاجتماعيّة،» وإحياءَ المكوّن الاشتراكيّ في الفكرة الديمقراطيّة.

وضمن الحقل السياسيّ السوريّ لدينا استقطابان آخران يزيدان التحليلَ تعقيدًا: الأول هو حول جملة القضايا والصراعات المتصلة بالمسألة الفلسطينيّة، والمشكلة الإسرائيليّة، والهيمنة الأميركيّة، أيْ ما كان يُسمّى من قبل «المسألة القوميّة»؛ والثاني هو حول الصراعات والتوتّرات المتصلة بالدين، وعلاقاته

---

١ ـ أتجنّب عامدًا التعيينَ لاعتبارات ذات صلة بالتكوين المستقطب بشدة راهنًا للحقل السياسيّ والإيديولوجيّ السوريّ. ويؤمل أن أتمكّن يومًا من إنجاز بحث مفصّل عن مسارات الطيف اليساريّ السوريّ خلال العشريّة الماضية.

بالدولة والقانون والتعليم والثقافة، أي المسألة الدينيّة.

فإذا كانت النواةُ الدلاليّةُ الأساسيّة لمفهوم اليسار تحيل على «المسألة الاجتماعيّة،» فماذا يُحتمل أن يكون حالُ الهويّة ودورُ اليساريين في حقلٍ سياسيّ تَحْضر فيه ثلاثُ مسائل كبرى إضافيّة؟ وهل من معادلةٍ ذهبيّةٍ تمكّن بلورتُها لربط المسائل الاجتماعيّة والسياسيّة والقوميّة والدينيّة بحيث يكون الكائنُ اليساريُّ في أحسن تقويم؟

هذا غيرُ ميسور فيما نرى. اليسار يكون أصلحَ ما يمكن حين نكون في «وضعيّةٍ يساريّة،» تَشْغل المسألةُ الاجتماعيّةُ فيها مركزَ ثقل العمل العامّ أو تتصدّر أجندتَه. حين تكون تلك المسألة ثُلث المشكلات أو رُبعَها، يتأثّر وضوحُ الفاعليّة اليساريّة، ويتراجع النجوعُ التحليليّ والسياسي لثنائيّة يسار/يمين. وبينما لا يستطيع أيٌّ من اليساريين المحتملين أن ينأوْا بأنفسهم عن مشكلاتٍ عامةٍ أيًا تكن بذريعة اختصاصهم بالمسألة الاجتماعيّة، فإنه ليس من حظّهم الطيّب حضورُ مشكلاتٍ أخرى، لا بدّ أن تتحكّم بوجهة يساريّتهم ومضمونِها والحيّزِ الذي يشغلونه في الحياة العامّة في بلدانهم والمحصول المحتمل لعملهم. لا يكفي القول إنّ اليسار ديمقراطيّ حتمًا، وقوميّ حتمًا، وعلمانيّ حتمًا، فوق كونه اشتراكيًا طبعًا. ففي النشاط العمليّ في بلداننا، يحصل أن تتعارض مقتضياتُ الاشتراكيّة مع مقتضيات الديمقراطيّة، وموجباتُ هذه مع موجبات العلمانيّة، وموجباتُ العلمانيّة مع اعتبارات وطنيّة أو «قوميّة» قد تضع اليساريين المفترضين في مواقع قريبةٍ من مواقع إسلاميين. هنا أيضًا ليس ثمة مفتاحٌ ذهبيّ لسياسةٍ يساريّةٍ متّسقةٍ حيال هذه المشكلات معًا.

ما نستخلصه من ذلك أنّ السياسة اليساريّة سياسةٌ مثل غيرها من السياسات، لا تتوفّر على ضماناتٍ أكثر من غيرها لأن تكون السياسةَ الأنجعَ. وإنه لمن الانتهازيّة المميّزة لأصحاب العقائد جميعًا أن تمارسَ السياسةُ وراء ظهر العقيدة، وأن تُرفع العقيدةُ فوق رأس السياسة.

وفي هذا الشأن نرى أنّ فرصة قيام سياساتٍ أقلّ تخبّطًا وانتهازيّةً قد تكون أكبرَ بقدْر ما تكون الثقافةُ ناهضةً مزدهرة. فالثقافة مجالٌ عامّ، وهي أحدُ أسس قيام إجماعاتٍ عامةٍ تحدّ من الميل الانقساميّ الكامنِ في كلّ المجتمعات، والناشطِ في مجتمعاتنا هذه الأيّام. وفي غياب الثقافة، فإنّ اليسار معرّضٌ لأن يكون إيديولوجيّةً فقيرةً، مثلَ غيرها أو أفقر. وقولُ ذلك ضروريٌّ لأننا نلحظ انبعاثَ عادةٍ يساريّةٍ سيّئة، بقدْر ما هي عريقة، تشبه كثيرًا عقيدةَ البراء والولاء السلفيّة، وتقضي بأنّ أيّ يساريّ أقربُ إليّ، مهما يكن غثًّا رثًّا، من غير اليساريّ، ولو كان نجيب محفوظ. هذا عمى وعصبويّة! وبمناسبته نتساءل عمّا إذا لم تكن لدينا مشكلة ثقافيّة تضاف إلى المشكلات الاجتماعيّة والسياسيّة والقوميّة والدينيّة.

ختامًا يبدو أنّ هناك اليوم موجةَ تعافٍ عالميّةً لليسار، تتمثّل في ازدهار التفكير النقديّ المنخرط اجتماعيًا، وفي الأنشطة الاحتجاجيّة، وفي العودة إلى مساءلة الرأسماليّة. قد لا تتيح لنا نوعيّةُ مشكلاتنا العامّة أن نعاصر هذه الموجة، إلا أننا نكون معاصرين لمشكلاتنا بقدْر ما نحرص على الروح النقديّة والانخراط في صراعات اليوم في مجتمعاتنا، ونتجنّب بخاصةٍ الدخولَ في الأزقّة المسدودة للمعتقديّة والحزبيّة الضيّقة.

دمشق

ياسين الحاج صالح
كاتب من سوريا ومراسل الآداب فيها.

مفارقة غياب اليسار: حالة مصر

□ نادر فرجاني

في مقالي السابق في الآداب، تحدّثتُ عن مفارقةٍ ماثلةٍ في أنّ الظرف الموضوعيّ للفعل اليساريّ يبدو ناضجًا لحمل تغييرٍ تقدميّ ضخم، بينما اليسار المصريّ يبدو غائبًا.

فعلى صعيد التحرّر الوطنيّ، بلغ تفاني النظام المصريّ في خدمة المشروع الصهيونيّ حدًا لا يُحتمل، خاصّةً من خلال المفاوضات غير المباشرة التي أقرّتْها دولُ معسكر «الاعتدال» مؤخّرًا؛ ذلك لأنّ هذه المفاوضات تمهّد لتصفية القضيّة الفلسطينيّة عبر إخضاع سلطةٍ فلسطينيّةٍ، ضعيفةٍ ومعاديةٍ للمقاومة، لمفاوضاتٍ غير متكافئة، ستَقْبل فيها غالبًا بالتخلّي عن حقّ العودة و«تطهير» إسرائيل من عرب ١٩٤٨ بدعوى يهوديّتها. وعلى الرغم من كلّ هذا التهاون العربيّ، ظهرتْ بوادرُ فشل هذه المفاوضات، من منظور الحقّ العربيّ، عندما ضَربتْ إسرائيلُ عرضَ الحائط بالشرط الوحيد الهزيل الذي طلبه حكّامُ «الاعتدال» العرب، وهو وقفُ الاستيطان موقّتًا (أربعة أشهر فقط)، فأَعلنتْ بناءَ آلاف مساكن المستوطنين الجديدة، وفي القدس تحديدًا!

وعلى الصعيد الداخليّ، يتمثّل فشلُ النظام الراهن في تفشّي البطالة والفقر، إضافةً إلى تقييد حريّات الرأي والتعبير والتنظيم، في ظلّ احتكار شلّةٍ باغيةٍ للثروة والسلطة، تمهّد لأسرةٍ ملكيّةٍ جديدةٍ من دون إنجازٍ تستحقّ عليه هذا الشرفَ... إلاّ إذا اعتبرنا تدميرَ البلد، وتقويضَ مكانته في الإقليم والعالم، إنجازًا. ولا أجدُ في وليّ العهد بديلاً إصلاحيًا لوالده. فمعالمُ الفشل تأكّدتْ، في معظمها، في الفترة التي صعد فيها نجمُ الابن في الحكم المصريّ، هو وثلّته الموسومة زورًا بـ «العصريّة» و«الإصلاحيّة.» وفي نظري أنّ الابن يمثّل استمرارًا وتأكيدًا لأسوإ معالم نظام الحكم التسلّطيّ الراهن.

ولكنّ البنية السياسيّة الراهنة تبدو منقطعة الصلة بهذا الظرف الموضوعيّ، على ما أشرتُ في مقالي السابق؛ ومن هنا انسيابُ الحيويّة السياسيّة في قنوات الاحتجاج الشعبيّ، لا في مكوّنات التنظيم السياسيّ الراهن، سلطةً ومعارضةً، رغم محاولات بعض مكوّنات المعارضة (ومن بينها حزبُ اليسار الرسميّ: حزبُ التجمّع الوطنيّ التقدميّ الوحدويّ[1]) القفزَ على حركات الاحتجاج الشعبيّ المتعاظمة واستملاكها زورًا.

محاولة في التفسير

تتفاعل عواملُ خمسةٌ في تفسير غيبة اليسار الحاليّة عن مسرح التغيير التقدميّ الذي بات مطلوبًا بإلحاحٍ متعاظم.

أ ـ الاغتراب الثقافيّ وضعف الاجتهاد الفكريّ. عندي أنّ هذا هو المثلبُ الأخطرُ لسلوك اليسار في البلدان العربيّة، ومقتلُ جماهيريّته. فقد تسبّب مزيجٌ من «الصبيانيّة اليساريّة،» والتبعيّةِ للتنظيمات اليساريّة العالميّة في حقبٍ سابقة، في تعويق انغراس اليسار عضويًا في الثقافة العربيّة الإسلاميّة للشعوب العربيّة.

ويستعصي تصوّرُ إمكان نشاط أيّ فصيل سياسيّ وسط جمهورٍ هو مغتربٌ عن ثقافته، ولم يطوِّرْ خطابًا وأدواتٍ تسمح له بالعمل الوثيق معه، ناهيك بالتماهي به! وبناءً عليه، قام اغترابٌ مزدوج: فتبلورتْ صيغةٌ نمطيّةٌ لليسار في الأوساط الشعبيّة على أنه لـ «المثقفين والأفنديّة،» وأنّ حزبه العلنيّ يدور في فلك الحكم الراهن مؤخّرًا؛ بينما تقوقع اليساريون في الشكوى من سهولة تغلغل الحركات الإسلاميّة في الجماهير بسبب المشتركِ الثقافيّ معها ويُسرِ قنوات الاتصال (من خلال المساجد)، من دون أن يَفتحَ لهم تجرُّعُ تلك الشكوى أبوابًا للعمل الجماهيريّ.

ولا تسعني هنا إلاّ الإشارةُ إلى علامةٍ مَرَضيّةٍ واضحةٍ في أدبيّات «حزب التجمّع» وخطابه،[2] ألا وهي مستوًى ممجوجٌ من التغنّي بالذات، مع رمي كلّ مشاكل مصر على «الآخر» (مُسمّى كان أو مُعمّى). وهذه، بلا ريب، علامةُ أزمةٍ حادّة، خاصةً في تشكيلٍ سياسيّ يتبنّى «العلميّة والموضوعيّة.» وفي رأيي أنّ المنهج العلميّ لإعداد مواقف حزبٍ يساريّ وخطاباته يقتضي إقامتَه على أساس إطارٍ نظريٍّ شاملٍ ومتماسك. والإطار النظريّ الذى أراه مناسبًا هو «التشكيلة الاجتماعيّة» ـ ويقوم على فكرة تضافر أنماط إنتاجٍ متعدّدة، وعلى تلاحم الأبعاد

١ ـ يركّز هذا المقال على «التجمّع» باعتباره الممثّلَ الأكثرَ بروزًا في التعبير عن اليسار في المجتمع المصريّ، ولاسيّما بعد تواري فصائل اليسار الأخرى في «مراكز» ذات طابع ثقافيّ في الأساس، وهنًا أو تقيّةً.

٢ ـ انظر، مثلاً، مشروع التقرير السياسيّ للمؤتمر العامّ الثالث لحزب التجمّع الوطنيّ التقدّميّ الوحدويّ.

المجتمعيّة المختلفة، وأهميّةِ النسق الثقافيّ، وهيمنة الدولة في مجتمعات العالم الثالث.

ومن هنا فإنّ مطلبنا الأساس من أدبيّات حزبٍ يساريٍّ بحقّ في مصر هو أن ينغرس بعمقٍ في التشكيلة الاجتماعيّة المصريّة، مع التركيز على البعدين الثقافيّ والسياسيّ، ولاسيّما مسألتا الدين وهيمنة الدولة؛ وأن يتقصّى دورَ اليسار المصريّ عامّةً داخلها، في الماضي والمستقبل، تمهيدًا لتطوير صيغةٍ أوفر فعاليّةً لنشاطه. لقد حاول اليسارُ الماركسيّ قيادةَ هذه التشكيلة وهو متخندقٌ (معرفيًا وموقفًا) خارجها، فانتقمتْ منه بأن همّشتْه إلى حدٍّ بعيد. ومازالت عمليّةُ التهميش هذه مستمرّةً.

إنّ الاجتهاد الفكريّ الخلّاق، القائمَ على إعمال المنهج الماديّ التاريخيّ في التشكيلات الاجتماعيّة العربيّة، مازال مطلوبًا. ويأتي على رأس ذلك إنشاءُ لحمةٍ فكريّةٍ متينةٍ بين المقاصد الكليّة للشريعة الإسلاميّة من ناحية، ومنظومةِ حقوق الإنسان، على ما سنذكر في نهاية هذا المقال، بإعمال تقليد الاجتهاد المحترم في الإسلام. وليست المهمّةُ بالغةَ الصعوبة، إذ توجد بالفعل اجتهاداتٌ مستنيرةٌ في الفقه، خصوصًا لدى علماء الشيعة.[1] وقد سعى **تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة** إلى تقديم أمثلةٍ على أهمّ هذه الاجتهادات المستنيرة.

لكنْ لم تقدِّمْ أدبيّاتُ «التجمّع» في هذا الصدد إلاّ بعضَ الحيل التلفيقيّة على الصيغ القديمة؛ أنظرْ مثلاً في مسألة «تشوّه البنية الطبقيّة،» أو استعمال مفهوم «الصراع الطبقيّ» انتهازيًا وجزافًا في الجملة الآتية: «علينا أن نبدأ مرحلةً من النضال الطبقيّ الواسع تتحوّل به الجماهيرُ الكادحةُ بقيادة اليسار إلى قوةٍ سياسيّةٍ ضاغطة.» وليس في معالجة أدبيّات «التجمّع» لما أسمته «التجدّد الحضاريّ» في مصر إلاّ دور «تعبويّ» للدين في المقام الأول؛ هذا على حين تتبنّى لغةُ التيّار الإسلاميّ، بصورةٍ متعاظمة، محتوًى اجتماعيًا أوضحَ وأجرأ، لا مقارنةً بالماضي القريب لهذا التيّار فحسب، بل ربّما بحاضر اليسار أيضًا. ولعلّ مقارنةً سريعةً بين منشورَيْن وُزّعا منذ سنوات قليلة، من «الجماعة الإسلاميّة» ومن الحزب الشيوعيّ المصريّ، توضح الفارقَ بين المعالجتين، خاصةً في ما يتصل بمسألتَي العدالة الاجتماعيّة وإصلاح الحكم.

والحقّ أنّ القصور المعرفيّ المتمثّل فى قلّة الإحاطة بالتشكيلة الاجتماعيّة المصريّة ليس مسؤوليّةَ أحزاب اليسار وحدها، بل يشاركه فيه المجتمعُ العلميّ المصريّ عامةً. لكنْ يبقى أنّ غياب إطار نظريّ متماسك عن أدبيّات «التجمّع» تسبّب في سيادة الخطاب الشعاراتيّ بدلاً من التحليل العلميّ، وفي اضطرابٍ مفهوميّ، وتضاربٍ معرفيّ سافرٍ أحيانًا.

غير أنّ المدهش هو أن تغيبَ عن غايات «التجمّع الوحدويّ» غاياتٌ شعبيّةٌ ساميةٌ فى عموم الوطن العربيّ، مثل التحرير وتقرير المصير والوحدة وصيانة الأمن القوميّ. ولا يصحّ الاحتجاجُ بأنّ هذه غاياتٌ «عربيّة»؛ فهي أيضًا، من المنظور الوطنيّ التقدميّ، غاياتٌ مصريّة صميمة. هذا بالإضافة إلى أنّها تسهم في التنمية المستقلّة، إذ لا قيامَ لتنميةٍ مستقلّةٍ فى مصر إلاّ في وعاءٍ قوميّ. والواقع أنّ فصم الأدبيّات بين غاياتها العربيّة وغاياتها «المصريّة» أمرٌ معيبٌ وخطير، وإنْ كان متّسقًا مع باقي توجّهاتها.[2] ولا غرابة إذًا في أنّ ما جاء في أدبيّات التجمّع تحت بند «تجديد الحركة الثوريّة العربيّة» لم يرقَ إلى مستوى الخطاب الرسميّ العربيّ نفسه، وأسقط الحركةَ الشعبيّةَ العربيّةَ من الحسبان تمامًا، فأتى في تناقضٍ صارخٍ مع العنوان البرّاق.

وللوصول إلى الغايات المتبنّاة، يضع **تقريرُ** «التجمّع» قائمةَ مهامّ رغبيّةِ الطابع، وينقصها التحديدُ، ولا تشكّل برنامجًا متماسكًا، ولا تضمن الوصولَ إلى الغايات المبتغاة، بل يمكن أن تجد لها مكانًا فى برامج الحزب الحاكم! كذلك لم يبيّن **التقرير** إذا كانت هناك عناصرُ مفصليّةٌ ذاتُ أهميّةٍ حاكمةٍ في التوصّل إلى الغايات، الأمرُ الذي يُسقط عن تحديد المهامّ الصبغةَ الإستراتيجيّة.

غير أنّ لبّ الجانب الموقفيّ في **التقرير** هو الأداة الرئيسة المقترحة لإعادة الحياة إلى «التجمّع،» وإلى اليسار المصريّ بوجهٍ عامّ، أيْ «حزب اليسار الواحد.» ويُرَدّ على الأداة المقترحة بأنّ الدعوة موجّهةٌ من طرف «التجمّع» من دون اعتبار باقي الأطراف المعنيّة، بل على الرغم من عدم موافقة بعضها. والأهمّ من ذلك هو تقييمُ الفاعليّة السياسيّة المتوقّعة من هذا الحزب الواحد إنْ قام: فالفصيل الكبير (نسبيًا) المدعوّ إلى الالتحاق بهذا الحزب هو الناصريون؛ ومشاكلُهم، من منظورَي الموقف والفاعليّة السياسيّة، أعوصُ من «التجمّع.» أما باقي الأطراف المعنيّة فهي من الصغر وقلّةِ الفاعليّة بما قد يعفينا من التدقيق فى جدوى التحاقها بهذا الحزب الواحد. وليس القصد هنا القول بأنّ وحدة فصائل اليسار غير مفيدة، بل التشديد على أنّ الوحدة من دون تغيير الوضع المعرفيّ لحزب اليسار الواحد المقترح، ومن دون أن ينغرسَ فى التشكيلات الاجتماعيّة المصريّة، ومن دون أن يتّخذَ موقفًا سياسيًا معارضًا بحقّ للنظام الحاكم، لن تؤدّي إلى زيادةٍ جوهريّةٍ فى الفاعليّة السياسيّة لليسار موحَّدًا. ومن بابٍ أولى أن ينصرف هذا التشديدُ على «التجمّع» وحده بصورةٍ أقوى.

ب ـ الصالوناتيّة. لقد أضحت التيّاراتُ الإسلاميّةُ في البلدان العربيّة تمثّل قوًى مجتمعيّةً واسعةَ الانتشار وعميقةَ الجذور الشعبيّة، على حساب اطّراد هامشيّة اليسار. ويعود ذلك إلى ممارستها العملَ الاجتماعيّ والسياسيّ وسط عامّة الناس

---

١ ـ كانت للمرحوم عادل حسين فرصةٌ نادرةٌ للقيام باجتهادٍ رصينٍ في هذا الصدد، بسبب معرفته النقديّة العميقة بالماركسيّة، وتبنّي توجّهاتٍ إسلاميّةٍ واضحةٍ في نهايات حياته. ولكنّ اختياره للعمل السياسيّ المباشر ضيّع هذه الفرصة.

٢ ـ لا يستعمل **التقرير** عبارة «الوطن العربيّ» بل «العالم العربيّ»!

أمام مقرّ حزب التجمّع في مصر.

لسنواتٍ طوال، وفي ظروفٍ بالغة الصعوبة تحت طائلة سوط الحكم التسلطيّ. وهي دفعتْ ثمنَ هذا الاختيار تنكيلاً وسجنًا وتعذيبًا، واستحقّت لذلك جائزةَ اتّساع القبول الشعبيّ والتأييد السياسيّ عند الحاجة. وفي المقابل، مال اليسارُ الرسميّ (أي المصرَّحُ له من طرف الحُكْم) إلى التركيز على المنشورات وصالونات الفكر والثقافة، المأمونةِ العواقب، والمعقّمةِ المَمْسك، وكأنه يعاف «قذى» الالتحام بحاجات الجماهير وحركتها.

ج ـ فهمٌ ضيّقٌ للسياسة. مال اليسارُ «الرسميّ» إلى تبنّي مفهومٍ قاصرٍ للسياسة يحصرها في النظام السياسيّ والعمليّة السياسيّة، من مواقفَ إعلاميّةٍ وانتخاباتٍ (بادية التزوير) ونحو ذلك، ويَعتبر قضايا الناس في العمل والعيش الكريم مسائلَ اجتماعيّةً واقتصاديّةً لا «ترقى» إلى مرتبة «السياسة»!

د ـ مستبدّون يطالبون بالديمقراطيّة. بدت تنظيماتُ اليسار «الرسميّة» وكأنها صورةٌ باهتةٌ ومشوّهة من نظام الحكم التسلطيّ، الذي يُفترض أن يسعى الحزبُ للنضال من أجل تغييره، وصولاً إلى مجتمع الحريّة والعدل والكرامة. وعلى الرغم من وجود قياداتٍ وسيطةٍ رائعة في هيئات الحزب، فقد استبدّ بالحزب متسلّطٌ أوحد، يحيط نفسَه بفئةٍ قليلة. وهذه الفئة تنتمي إلى تيّارٍ سياسيٍّ ضيّقِ الأفق، يمارس السياسة تآمريًا، يزيّف إرادةَ أعضاء الحزب عند اتخاذ القرار، ويسارع إلى التخوين عند الاختلاف. وانتهى فقدانُ الديمقراطيّة داخل الحزب إلى امتناع النقد الذاتيّ، وتطريدِ الشباب، وتهميشِ النساء والكادحين في القيادات؛ بل أوشك حزبُ اليسار الرسميّ مؤخّرًا على فصل أحد قادته العمّاليين التاريخيين لتجرّئه على انتقاد سياسات مواقف رئيس الحزب، وانتهى بتجميد عضويّته! وليست هذه إلا صيغةً للحكم على أيّ تنظيم بشريّ بتصلّب الشرايين، ثم بالموت، مع التداعي الحتميّ للشيوخ القاعدين عليه.

هـ ـ الانتهازيّة السياسيّة، والانضواء تحت الحكم التسلطيّ، وتحت شروطه. وافق حزبُ التجمّع منذ البداية، على أن يكون فرعًا من النظام التسلطيّ القائم. وتَحْضرني هنا معركةُ إصدار جريدة الحزب بعيْد إنشائه: ففي حين كان تقديرُ فصيلٍ متقدّمٍ في الحزب أن تنظّم حملةٌ شعبيّةٌ يوظّف فيها الحزبُ جماهيرَه للمطالبة بإصدار الجريدة، بما يخدم أيضًا غرضَ تنشيط الفعل الجماهيريّ للحزب، حسم الجدلَ رئيسُ الحزب (القيادةُ التاريخيّة) بالقول: «أنا حا كلّم حسني مبارك، وأجيبلكم تصريح.»

واستمرّ الحزبُ، كحال باقي أحزاب المعارضة الرسميّة، قابلاً بسقف النشاط، المتتالي الانخفاض، الذي يفرضه حزبُ الحاكم، ويحْرم أيَّ حزبٍ من الاتصال الفعّال بالجماهير، ناهيك بتنظيمها، مكتفيًا بالنشاط داخل المقرّ، وفي حدود منحة الحكم السنويّة المُقرّة للأحزاب «الشرعيّة.» وهكذا انتهى الحزبُ كزائدةٍ ورديّةِ اللون، باهتةٍ، على يسار حزب حاكمٍ يشجّع الرأسماليّة المنفلتة والاحتكارَ ويبْسط يدَ الإفقار والقهر على عموم الناس.

وتقوم صلاتٌ وثيقةٌ بين بعض شخصيّات الحزب ونظام الحكم، فيستوزر هذا بعضَها؛ فوزيرُ التنمية الاقتصاديّة، في حكومة الرأسماليّة المنفلتة الحاليّة، كان رئيسَ اللجنة الاقتصاديّة للحزب مثلاً. ولاستكمال الديكور المعارض لحزب الحاكم (وهي كنيةٌ أفضل من «الحزب الحاكم» في نظري)، ارتضى رئيسُ حزب التجمّع (سكرتير عامّ الحزب الشيوعيّ سابقًا) منذ عدة سنوات أن يكون عضوًا معيّنًا بمجلس الشورى، وهو إحدى غرفتَي البرلمان في مصر، وهي لا تملك حقَّ التشريع. والبادي أنّ ثمنَ هذا الامتياز هو أن يقومَ السيّد رئيسُ الحزب بدور المهاجم الدائم لجماعة الإخوان المسلمين، أكبرِ قوى المعارضة، وضمانِ استبعادها من أيّ ائتلافٍ لقوى المعارضة في مصر، ولو على حساب تقويض الائتلاف المحتمل ذاته. وأيّةُ خدمةٍ أهمّ من هذه لضمان اطّراد نظام الحكم التسلطيّ الراهن؟ وأيُّ انقلابٍ أبرز من هذا على الأدوار التحرريّة التقليديّة (والمطلوبة بشدّة في حالتنا) لليسار؟[1]

وفي انتخاباتٍ محليّةٍ جرت مؤخّرًا، سرت أخبارٌ تفيد بأنّ حزب التجمّع عقد صفقةً مع النظام لضمان حصول مرشّحيه على عددٍ ضئيلٍ من المقاعد. وهذا ما كان، وأُنجِح (صيغة البناء للمجهول مقصودة) «مرشّحو» الحزب، بالتزوير. وتسود تكهّناتٌ بعقد صفقةٍ مماثلةٍ في الانتخابات التشريعيّة القادمة.

وهكذا، فإنّ أكبر مشاكل «التجمّع» أنه اختار أن يعمل في حدود الهامش الذي يتيحه النظامُ المغتصِبُ للسلطة، ويسمّيها «الشرعيّة،» في إطار ديمقراطيّةٍ شكليّةٍ مدارة، وهو هامشٌ يزداد ضيقًا باستحكام أزمة النظام واختياره للبطش البوليسيّ سبيلاً لإدارتها. ولا تبدي أدبيّاتُ التجمّع استعدادًا للتخلّي عن هذا النهج، على حين أنّ المطروح على أيّ تنظيمٍ سياسيٍّ يروم أن يكون فاعلاً في تشكيل مستقبل مصر هو أن يخرج من إسار المعارضة الشكليّة المسموح بها حاليًا، وأن يصعّد الصراعَ مع النظام الحاكم، بجميع الأشكال اللازمة، بما يتيح له جدليّةً متصاعدةً من الفاعليّة السياسيّة والتجذّر الجماهيريّ.

متطلّبات نشأة يسار جديد

هناك، في نظري، مطلبان أساسيان لنشأة يسارٍ جديد.

أ ـ إبداعٌ فكريٌّ جَسورٌ يُنشئ جسرًا متينًا وغيرَ تلفيقيّ: بين الماركسيّة كمنهجٍ علميّ وتحرريّ من جهة، والمقاصدِ الرئيسةِ للشريعة الإسلاميّة من جهةٍ ثانية، وأفضل منجزاتِ الحضارة المعاصرة من جهةٍ ثالثة. وفي هذا الصدد، ما أحوجَنا إلى تمثّل المعتزلة فكرًا وفعلاً: ذلك لأنّ إعادة فتح باب الاجتهاد وسيعًا، وتشجيعَه، وإثباته، تبقى مطلبًا رئيسًا لبلوغ التزاوج المبدع بين الحريّة بمفهومها الشامل المعاصر، خاصةً منظومة حقوق الإنسان، وعلى الأخصّ حقوق المرأة وحقوق الجماعات/الثقافات الفرعيّة (الأقليّات)، من ناحية؛ والمقاصد الكليّة للشريعة الإسلاميّة (ونُجْملها في الحريّة والعدل والمساواة)، من ناحيةٍ أخرى.

والإشارة هنا واجبة إلى أنّ التيّارات الإسلاميّة الوسط قد حقّقتْ تطوّرًا مهمّاً عبر العقود الخمسة الماضية، على الأقلّ في خطابها المعلَن، إزاء قضايا مصيريّة، كاحترام حقوق الإنسان والحكم الصالح/الديمقراطيّة، بما قد ينفي عنها، من حيث المبدأ ـ في حال وصولها إلى الحكم على هذا الأساس الحقوقيّ ـ صفةَ الحكم الدينيّ. غير أنّ تبنّي المواقف التحرريّة ما زال متردّدًا في مشروع برنامج الإخوان المسلمين الذي نُشر على نطاقٍ ضيّقٍ منذ عامين، وأنكر على النساء وغير المسلمين تولّي منصبَ رئيس الدولة باعتباره «ولايةً عامّةً» مع أنّ هناك اجتهاداتٍ مستنيرةً تتيح للمرأة تولّي «الولاية العامّة» وإنْ لم تكن «الولاية الكبرى.» وهكذا، فإنّ التيّارات الإسلاميّة الوسط لم تنجحْ في إزالة كلّ تخوفات باقي القوى المجتمعيّة في البلدان العربيّة على الحريّة والحكم الصالح إنْ بلغتْ تلك التيّاراتُ سدّةَ الحكم.

وتتعيّن في هذا المجال إضافةُ ضرورة الريادة في الاجتهاد الفكريّ المذكور على جدول أعمال اليسار (والتيّارات الإسلاميّة الحادبة على النهضة). ويتعيّن كذلك أن تمارس جميعُ قوى الإصلاح حوارًا جادًا وفعّالاً مع الحركات الإسلاميّة المستنيرة، خاصة المقاومة للاستباحة الخارجيّة للأمة العربيّة، مهما كان ذلك مضنيًا في البداية، لضمان إقامة ذلك الجسر المعرفيّ على أسسٍ قويّة.

ب ـ نشوء تشكيلات معارضة وطنيّة يساريّة، بحقّ، تستوعب معاناةَ الجماهير وآمالها، وتعبّئ طاقاتها في فعلٍ تقدميٍّ ديمقراطيّ، فعلا لا قولاً. ومثلُ هذه التشكيلات يبدو غائبًا عن الساحة المصريّة الآن. وظنّي أنّ اليسار الجديد والفاعل سينشأ من رحم تراكم حركات الاحتجاج الشعبيّ المتعاظمة في البلدان العربيّة على صورة تشكيلاتٍ جديدةٍ تقارب هذا النمطَ المنشود، ولعلّ أهمّها التشكيلاتُ النقابيّة المستقلة على ما ذكرتُ في مقالي السابق في الآداب.

القاهرة

نادر فرجاني

مدير مركز المشكاة للبحث في مصر. المؤلِّف الرئيسيّ ـ المحرِّر، **تقرير التنمية الإنسانيّة في البلدان العربيّة، ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٥**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ والصندوق العربيّ للإنماء الاقتصاديّ والاجتماعيّ. قام بالتدريس والبحث في العديد من المؤسّسات، منها: جامعة القاهرة، جامعة نورث كارولينا، الجامعة الأمريكيّة في القاهرة، كليّة سانت أنتوني في أكسفورد. عمل مستشارًا للعديد من المنظّمات العربيّة والدوليّة. يصدر له قريبًا كتابٌ عن دار الآداب.

١ ـ وعلى العكس، تبنّى فصيلُ الاشتراكيين الثوريين (التروتسكيين) مبدأ التنسيق مع جماعة الإخوان المسلمين في المواقف السياسيّة. غير أنّ هذا التنسيق مُني بعثراتٍ ضخمةٍ بسبب سلوك الإخوان المناهض للائتلاف، انطلاقًا من تقديرهم (المغالى فيه) لعدم حاجتهم إلى الائتلاف مع أيٍّ كان.

اليسار العربيّ: الأزمة والاقتراحات (٢)

الحاجة إلى يسارٍ جديد... من جديد

□ موفّق نيْربيّة

مقدّمة

تُحيل مسألة «الهويّة» على «الخصوصيّة،» وكلتاهما تتعرّض إلى جذبٍ أو نبذٍ في الخطاب العربيّ، وهي حالة لا توفيهما حقّهما الطبيعيّ أو العقلانيّ. ومن ذلك تُشتقّ مسألةُ اليسار العربيّ وأوضاعِه الباعثةِ على الأسى عند البعض، والشماتةِ عند البعض الآخر، ليَظهر الاستغراقُ في تعذيب الذات والاندفاع عكس الاتجاه أو الإحساسِ بالعجز فإدارةِ الظَهر. وهذا كلّه ليس صحّيًا.

اليسار ضرورة اجتماعيّة سياسيّة تاريخيّة، لا تكتمل من دونها حركةُ الدول والمجتمعات إلى الأمام. وإلى حدٍّ بعيد، يمكن القولُ إنّ السياسة الحديثة غائبةٌ أو مشوّهةٌ في الحالة العربيّة مجتمعةً ومتفرّقةً، وإنّ التقدّم لا يأخذ مسارًا يتكيّف مع متغيّرات الكوكب التي تعْصف به حاليًا، بل لم يتوافقْ مع متغيّراته» الكلاسيكيّة» التي ابتدأتْ منذ مئة سنة أو مئتين.

لقد كان هنالك مسارٌ أصحُّ في السابق، على الرغم من أخطائه وعثراته. ثم تحوّل الأمرُ، بتأثيرٍ من الاندفاع القوميّ والدينيّ، ومن عجز اليسار آنذاك (وحتى الآن) عن تمثّل روح التقدّم في الديمقراطيّة، أو عن التسليم بمفهوم الحداثة والمواطنة ومضمونهما. فاستغرق اليسارُ العربيّ في الجمعيّة، على حساب قيمة الفرد المعاصرة. فكان هنالك انحرافٌ باليسار والعدالة الاجتماعيّة، وهروبٌ من الحريّة الأرضيّة إلى «ملكوتها» اللاحق في زمنٍ متخيّل. في ما يأتي محاولة أوليّة لتدبّر هذه الأفكار، فيها إشاراتٌ متفاوتة، وقد تحْمل طابعًا شخصيًا من آثار جراح الماضي، للأسف.

تاريخٌ ملتبسٌ ونموذج

دخل اليسار إلى المنطقة من طريق روسٍ وفرنسيين ويهودٍ وعربٍ احتكّوا بالغرب، بشكلٍ تواقتَ وتفاعلَ مع بعض النضوج في الفكر والتحوّل التحديثيّ في الإنتاج والحالة الكولونياليّة قبل الحرب الكونيّة الأولى. وبعد هذه الحرب، وقع اليسارُ العربيّ تحت تأثير ثورة أكتوبر، فالأمميّةِ الثالثة، فالحزبِ الحاكم في الاتحاد السوفييتيّ، وبدرجةٍ أقلّ تحت تأثير الحزب الشيوعيّ (غير الحاكم) في فرنسا. وفقد بالتدريج قوّةَ اندفاعه الخاصّة به.

لم يستطع اليسارُ العربيُّ التوفيقَ بين خطابه الثوريّ الموجّه إلى الحالة الاجتماعيّة السياسيّة التي ينتمي إليها، وموقفِه من الاستعمار، الذي أصبح شرطًا لازمًا تستعمله القوى المنافسةُ لتغطّي مناوراتِها. كما أنه لم يستطع الانفلاتَ من «ثوريّته،» وغرق في حمّى الهجوم على الليبراليّة التي اعتبرها أداةً للرأسماليّة قبل أن تتبلور (أي الليبراليّة) جدّيًا بعدُ. وبذلك، أصبح عدوّاً للنزعة القوميّة الناشئة الزاحفة، وللإسلام السياسيّ الذي أخذ يتضخّم في الوقت نفسه من حيث الميلُ إلى الانقضاض على قيمة الحريّة والتشكيكِ في قيمة الديمقراطيّة، بل في قيمة الحداثة ذاتها، والتغنّي بالقديم السالف انسجامًا مع الموجة العارمة، وتعويضًا من عجزه أمام متطلّبات الحاضر والمستقبل.

والرأسماليّة العربيّة، التي نشأتْ بالتداخل مع الطبقات الرجعيّة، كانت ضعيفةَ البنيان، استغلّت الاستعمارَ بالتعاقد الضمنيّ، واعتبرتْ خروجَه وقوعًا للثمرة منفردةً بين يديها. فلم تقم بتحويل الحالة الليبراليّة الكولونياليّة إلى ديمقراطيّة، بل انقضّت عليها واعتصرتْها وأفسدتْها، ففتحت البابَ واسعًا لمن يتحدّث باسم «الشعب» و«سيادته» الغامضة. في سوريا نموذجًا، كانت تلك الملامحُ واضحةً بين عاميْ ١٩٤٦ و١٩٥٨، وأقربُ إلى التوضيح أن يتحدّث المرءُ قليلاً عن الأعوام «الذهبيّة» بين ١٩٥٤ و١٩٥٨.

لم تعرف سورية الديمقراطيّةَ في تلك الأعوام وحدها، بل خبرتْها بالتدريج ابتداءً من العام ١٩٠٨، مع الانتخابات «البدائيّة» إلى مجلس «المبعوثان» العثمانيّ، ثم في شكل ممارسة «المؤتمر السوريّ» في العام ١٩١٩، وبعد ذلك في سياق الصراع (مع الفرنسيين خصوصًا) على صوغ الدستور وانتخابات المجلس النيابيّ المتطوّرة باطّرادٍ حتى برلمان ١٩٤٣ المتميّز والمتلائم مع سياق الاستقلال الذي كان قد أصبح أمرًا مفروغًا منه. ثم أدّى تهلهلُ الحالة الليبراليّة والفسادُ وخسارةُ فلسطين إلى سلسلةٍ من الانقلابات «الشعبيّة» حتى مطلع ١٩٥٤ ودخولِ سوريا في المرحلة التي نحن بصددها.

آنذاك، حاول اليمينُ نزعَ يد اليسار والقوى الشعبيّة من زمام الأمر منذ رحيل الشيشكلي الديكتاتور. ثم استطاع اليساريون تحقيقَ نجاحٍ نسبيّ في الانتخابات الأولى، أحرزوا فيه أقليّة من حوالى ١٧ نائبًا في البرلمان. لكنّ قوتهم ابتدأتْ بالنموّ، مدعومةً من الشارع، المختلفِ في حيويّته عمّا أفرزته نتائجُ الانتخابات ونسبُ توزيع الأصوات. وفي خريف ١٩٥٥ حدثتْ معركةٌ انتخابيّةٌ محدودة لاختيار نائبٍ واحدٍ بعد وفاة أحد نوّاب حمص. وكانت تلك المعركة

مفْصلاً غريبًا في تاريخ سورية الحديث: فقد اتفقت قوى اليسار، من الشيوعيين إلى البعثيين ـ الاشتراكيين فإلى ممثلي الطبقة الوسطى الذين هجروا الأحزابَ اليمينيّة التقليديّة، على ترشيح موظّفٍ صغيرٍ يعمل بالأجر المحدود في مطحنة قمح خاصّةٍ، ضدّ مرشّح الطرف الآخر الذي كان يمثّل النخبةَ السائدة طبقيًا واجتماعيًا و«ثقافيًا.» وجرت معركةٌ ديمقراطيّة حماسيّة شغلتْ كلَّ بيتٍ وإنسان، لا ينساها مَن عاشها أبدًا، ولا يستطيع أحيانًا شرْحها لمن جاء بعده. كان ذلك فعلَ سياسة، فيه «يسارٌ» في مواجهة «يمين،» تحت مظلّةٍ ديمقراطيّةٍ فريدة. وقد فاز آنذاك عاملُ المطحنة المغمور، أحمد الحاج يونس، واشتعلتْ سورية حماسةً... وسياسة.

كلمة «فريدة» السابقة قد يبرّرها ذكرُ أنّ البعثيين ـ الاشتراكيين[1] أقاموا مهرجانًا كبيرًا لدعم أحمد الحاج يونس في قرية محردة (المسيحيّة) شمال غرب حماة (وهي دائرةٌ انتخابيّةٌ مجاورة)، حضره أكثرُ من ٣٥ ألف فلاّح من سهل الغاب وجبال العلويين، جاء كثيرٌ منهم مشيًا على الأقدام. وهؤلاء لا أصواتَ لهم في المعركة الفرعيّة التي نتحدّث عنها بالطبع. وقد جاءت تلك المعركة الانتخابيّة في أجواءٍ حاميةٍ وأحداثٍ متواترة، كان أحدُها صغيرًا في الشكل عميقًا في المضمون، وهو اقترابُ موعد المفاوضات مع البريطانيين على تعديل أسعار مرور النفط العراقيّ في الأراضي السوريّة، أو مع شركة نفط العراق (البريطانيّة)، ومركزُها الرئيسُ في حمص ذاتها، وعمّالُها من حمص أيضًا.

والإشارة مفيدة هنا إلى معركةٍ انتخابيّةٍ أخرى ذاتِ دلالةٍ مشابهة، وهي تحالفُ خالد بكداش، القائدِ الشيوعيّ البارز، مع خالد العظم، السياسيِّ الرأسماليّ الوطنيّ المتنوّر الذي يمْكن اعتبارُه أبرزَ السياسيين السوريين في الفترة المذكورة.

لكنّ اليسار بقي أسيرًا لصراعه مع الإقطاع الذي كان على وشك الأفول، وللأرستقراطيّة العائليّة المرافقة، وللعشائريّة، وللجزءِ الأكثرِ رجعيّةً من المؤسّسة الدينيّة. وفقد بوصلته بوقوعه تحت إغراء النزعة «القوميّة» الصاعدة، والنزعة «الأمميّة» السوفييتيّة، ومفاعيلِ الصراعات الدوليّة المحتدمة في المنطقة. فلم يستطع أن يحافظَ على هويّته اليساريّة التقدّميّة الديمقراطيّة، ولا أن يطوّرها بما يتناسب مع الظروف الناشئة. كما بقي أسيرًا لثوريّته الدارجة الانقلابيّة، ورأى قوّتَه وضمانةَ برنامجه الصلبة في الجيش وتسييسِه، فخلط الممارسةَ الديمقراطيّة بضرب أساسها، من حيث يدري بنواياه الطيّبة أو لا يدري. كما أنه لم يكن أصيلاً في احترامه للرأي الآخر، ودعم الاتجاهَ إلى «سحق» قوًى سياسيّةٍ أخرى أحيانًا، بالمعنى القمعيّ ذاته الذي استشرى فيما بعد (والمقصود: الحملة الشاملة على القوميين السوريين بعد اغتيال عدنان المالكي في دمشق).

على الرغم من ذلك كلّه، كانت هنالك حدودٌ واضحةٌ نسبيًا بين اليسار واليمين، وأجواءٌ ديمقراطيّةٌ تتطوّر تجريبيًا، وتحالفاتٌ صحّيّةٌ من دون تردّد، وتوظيفٌ جيدٌ لمغلّف الظروف الوطنيّة. وكلّها عواملُ تواجدتْ وتفاعلتْ ولم تتكرّر، وكان لها أن تنقذ اليسارَ من استحكام العقل الجَمعيّ به، على حساب مفاهيم المواطنة والحريّات وحكم القانون وسيادة الشعب، لولا موجةُ القوميّة العربيّة والوحدة الطاغية، التي كانت تتجمّع وتعلو بتأثير قيام إسرائيل ثم عدوانها مع الكولونياليّة الآفلة (الفرنسيّة والبريطانيّة) على مصر.

اليسار والوطنيّة ـ القوميّة

لم يَظهر اليسارُ العربيّ في ظروف انتصار ثورة أكتوبر وبروز الاتحاد السوفييتيّ وحسب، بل ظهر أيضًا ضمن الأجواء التي تبعت انتهاءَ الحرب الكونيّة، وابتدأ فيها ظهورٌ عاصفٌ للنازيّة والفاشيّة. فإذا كانت للظرف الأول سلبيّاتُه على طريقة تكوين اليسار الشيوعيّ إلى حدٍّ لا بأس به، فقد كانت للظرف الثاني تأثيراتُه القويّةُ أيضًا على عوامل تكوين اليسار الاشتراكيّ. وهذا ما كان أنطون المقدسي يريد الخوضَ فيه بعمقٍ في الأعوام الأخيرة من حياته، ولكنه لم يتمكّنْ من ذلك (غالبًا).

في الوقت نفسه تشكّلت القوى والتيّاراتُ القوميّةُ والإسلاميّة، المختلفةُ في خصوصيّاتها وخياراتها، والمتفقة في جوانبَ من خياراتها الإيديولوجيّة. ففي شرق المتوسّط ظهر القوميون العرب، والبعثيون (الإحيائيون)، والكتائبيون، والقوميون الاجتماعيون. وتعاطف الكثيرون مع الألمان والإيطاليين واليابانيين قبل الحرب وأثناءها، بل بعدها أيضًا. كما اغتيل زعيمٌ واعدٌ كبير في سورية، هو عبد الرحمن الشهبندر، تحت غطاء موقفه المتميّز مع الجانب الديمقراطيّ (الحلفاء والاتحاد السوفييتي في تلك الحرب، ومن دون إغفال أبعادها الإمبرياليّة بالطبع).

لم يكن اليسارُ الشيوعيّ مع الألمان بعد خرق الاتفاق النازيّ ـ السوفييتيّ ودخولِ الروس الحرب، لكنه لم يكن مع تعريف الجانب المعنيّ بأنه ديمقراطيّ، ولم يستغرقْ ذلك الموقفُ «المحرج» إلا أقلّ من أربع سنوات من الحرب. أما اليسار الاشتراكيّ فكان مع الألمان عمليًا، وخرج السياسيُّ الشابّ أكرم الحوراني مع أكثر من مائة من السوريين ليجتازوا البادية السوريّة إلى بغداد دعمًا لانقلاب رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١، المدعوم ألمانيًا بشكلٍ مباشر.

١ ـ المقصود: أكرم الحوراني بالذات، مؤسّسُ الحزب الاشتراكيّ العربيّ، اليساريّ عمومًا، الذي كان قد اتحدّ مع البعثيين، القوميين عمومًا، قبل عامين لتشكيلِ ما أصبح اسمُه «حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ،» قبل أن ينقسموا مجدّدًا بعد عدة سنوات ضمن أجواء الوحدة السوريّة ـ المصريّة وما تلاها.

أزمة الفكر اليساريّ ما زالت تعيش على نقاشات الربع الأوّل من القرن العشرين (كاوتسكي، روزا لوكسمبورغ، لينين).

وطريقةُ الشرح هذه لا تعني عدمَ تفهّم تلك الأجواء المعادية للاستعمار في جانبٍ قويّ منها، تحت ضغط فكرةٍ لا تزال فاعلة لدينا، وهي أنّ «عدوّ عدوّي صديقي»... وإلاّ لما جلستُ طويلاً إلى أبي أستمعُ إليه يتحدّث بحرارةٍ عن مغامرته مع أولئك الشباب آنذاك.

فيما بعد، لم تكن حالة المواجهة السوفييتيّة ـ الغربيّة، ولا تأسيسُ إسرائيل على أرض فلسطين، ولا الصراعُ الدوليّ على المنطقة ودور النفط، ظروفًا يمْكن أن تساعد على «تظهير» اليسار صاحبِ الهويّة الواضحة. فبقي اليسارُ المعتدل قوميًا اشتراكيًا، واليسارُ غيرُ المعتدل سوفييتيًا ويكاد يبدو مغتربًا.

في مصر، واجه العسكريون آثارَ الهزيمة في فلسطين، وفسادَ الليبراليين وأزمتهم، والعائلاتِ الإقطاعيّةَ، بحركةٍ تحْمل معالمَ تعزيزٍ للديمقراطيّة من ناحية سيادة الشعب. كان ذلك في البداية، قبل أن تتراجعَ تلك الحركة عن ذلك وتتّجهَ اتجاهًا قوميًا، فاشتراكيًا. واجتماعُ المفهوميْن يحيل مباشرةً على السلطويّة أو الشموليّة.

وفي سوريا حصلت ارتباكاتٌ متكررة: في طريقة قيام الوحدة مع مصر، فالانفصالِ عنها، ثم في الاستقرار على مسارٍ شبيهٍ بما حدث في مصر مع فوارقَ واضحةٍ طبيعيّة. وحين جاءت حكومةٌ يساريّةٌ في النصف الثاني من الستينيّات، لم تكن قادرةً على صيانة يساريّتها وطهرانيّتها إلاّ بالعزلة القوميّة والاجتماعيّة، وبرفع مستوى التأزيم الداخليّ من المنطلق العلمانيّ المحارِب.

لم تخفّ تأثيراتُ تلك الأجواء فيما بعد وحتى الآن. فقد تأزّم اليسارُ مفهومًا وواقعًا، واستغرق في الاحتماء بالنزعة القوميّة، فالإسلاميّة؛ بل لعلّها النزعة الجديدة القوميّة ـ الإسلاميّة، على نسق القوميّة ـ الاشتراكيّة. وغابت تعبيراتُ اليسار المألوفة، باستثناء «الصراع مع الإمبرياليّة» و«الدفاع عن الأمّة أو الوطن.» وصار يساريون كثيرون اختصاصيين في شرح أفضليّات الإيديولوجيا الإسلاميّة ـ الإيرانيّة، وتغطيةِ الأثر السلبيّ لتركيبة حزب الله، وتدويرِ الوجه المتطرّف من حركة حماس أو تحويره لإبراز الوجه الخاصّ بالصراع الوطنيّ ضدّ إسرائيل.

يساريون آخرون حدث معهم شيءٌ يشْبه ما حدث مع أمثالهم في العالم. فما زالوا متمسّكين بتجربتهم السابقة مع الاتحاد السوفييتيّ، ونسجوا حولهم جدارًا عازلاً بانتظار فشل غيرهم، أو بانتظار ظهورِ جديدٍ للينين أو لستالين آخريْن. هؤلاء اليساريون أيضًا لا يتردّدون في خيارِ تأييد النزعة القوميّة ـ الإسلاميّة، وربّما من منطلق العمل على هزيمة الإمبرياليّة أيضًا، أو نكايةً بها على الأقلّ.

اليسار والمواطنة أو الحداثة

نحتاج إلى بعض الجرأة للقول إنّ الخوفَ من الحريّة هو أحدُ الدوافع إلى حجب الأفق الديمقراطيّ لدى الإسلاميين والقوميين واليساريين. ويفعل التهوّر والاندفاع مثل ذلك أيضًا، لدى الليبراليين. فلعلّها آليّاتُ الهروب التي تحدّث عنها إريش فروم، من طريق الشموليّة أو التدمير الذاتيّ، أو التجانس الآليّ، أو ما يمْكن اشتقاقُه في حالة ثقافتنا وإرثنا الخصوصيّ الطويل الأمد. فالاندفاعُ نحو الجَمعيّة (سواءٌ في شكل طبقةٍ أو جماعةٍ أو شعبٍ أو أمّة)، والحذرُ من الفرديّة (الحريّة والمواطنة وحقوق الإنسان)، حالةٌ سائدةٌ يسْهل الاستسلامُ لها أكثر من مقاومتها في أيّة حركةٍ تطمح إلى التغيير.

أحدُ الأحزاب الأكثر تقدّمًا في النوع الذي يضمّه، وهو حزبٌ يَجْمع في اسمه القوميّةَ والاشتراكيّة والديمقراطيّة، أورد في مشروعٍ جديدٍ لأفكاره تفسيرًا

لمفهوم «المواطنة،» فبدا وكأنه لا يراها إلاّ من حيث هي انتماءٌ إلى بلدٍ أو جنسيّة. وهذا ينسجم مع العقليّة التي تَرجمت الكلمةَ قديمًا، لتراها على هذا الشكل، فتدفع - عن وعيٍ أو غير وعي - في اتّجاه تغييب جوهرها القائم على تحويل الفرد إلى مواطن، له حقوقٌ وعليه واجباتٌ، يلتزم مع غيره بالتساوي ضمن إطار العقد الاجتماعيّ المتمثّل في الدستور والقوانين، ويقف ندّاً للدولة، التي لا تستطيع تجاوزَ حقوقه السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، ولكنها تستطيع إكراهَه على أداء واجباته ومنعِه من تجاوز حقوقها أو حقوق غيره من الأفراد.

إنّ اليساريّ قد لا يقلّ عن القوميّ أو الإسلاميّ عداءً للفرديّة ومفهوم الفرد الحديث. فهو، على العموم، يراها أنانيّةً وضعفًا أخلاقيًا، ويرى في امّحاء الملامح الشخصيّة شرطًا للتقدّم، ومعيارًا لعمق الالتزام والإخلاص. ولا يوجد تعويضٌ قادرٌ على ملء هذا الفراغ إلا في الجماعة الطبقيّة (أو الدينيّة أو القوميّة)، أو في فردٍ زعيمٍ خارقٍ لا تنطبق عليه صفاتُ الفرد الذي نحن بصدده.

هذا الوضعُ يلْجم تحوّلَ اليساريّ إلى الديمقراطيّة، أو يقصّ أجنحتَها حين ينطلق من فضائها، أو أجنحتَه هو ذاته حين يتحرّك نحوها متردّدًا. وهو لا يترك ذريعةً أو طريقةً لمناكدة كلّ مَن يحاول جرّه إلى سكّة العمل الديمقراطيّ، متشكّكًا في كلّ من يحاول ذلك، ومعتقدًا أحيانًا أنه يريد أن يهويَ به إلى مهاوي تلبية مطالب الإمبرياليّة والبرجوازيّة وإغراقِه في» مستنقع الانتهازيّة.»

وينسجم هذا، بشكلٍ ما، مع طبيعة اليسار الذي ظهر في بلادنا، ومع تركيبته البرجوازيّة الصغيرة المعادية للحداثة، كتلك التي هاجمها ماركس وإنجلز بشراسةٍ في **البيان الشيوعيّ**، حتى رأى البعضُ في ذلك ما يشْبه محاباةً للبرجوازيّة الكبيرة في ما تقوم به من تحديثٍ وتصنيع. ولم يتمثّل اليساريون الأمثولة بعد، وهي أنّ البرجوازيّة الصغيرة تلك رجعيّةٌ مقارنةً بالكبيرة، وأنها (أي الأولى) هي التي جاء منها مَنْ قاموا بتكسير الآلات ثمّ انطلقوا إلى تحطيم كلّ عدّة الحداثة وبرامج التحديث.

ثم إنه ليس غريبًا أن ترى اليساريّ منهمكًا في «السوالف» وحكايات أيام زمان، ومعاديًا لكلّ ما يأتي من الغرب. وليس غريبًا أن يطْربَ لإيقاعات النزعة القوميّة - الإسلاميّة، أو يكونَ الأكثرَ ثباتًا على العداء للمواطنة والحريّة والديمقراطيّة؛ وهذه مشكلة بنيويّة غريبة عن مفهوم اليسار بالأساس، الذي لا ينفصل عن هذه المفاهيم، مع المدنيّة والحداثة والأنسنة.

إنّ الديمقراطيّة هي دياليكتيكُ الشعب والحريّة. فلا يستطيع يساريٌّ يدّعي تمثيلَ مصالح الشرائح الاجتماعيّة المظلومة أو المهمَّشة، أو التي تنتج الثروةَ الوطنيّة من قوّة عملها، أن ينطلقَ ممّا يراه مصلحةً جمعيّةً للمطالبة بسيادة الشعب بطريقته الخاصّة، أيْ خارجَ كون الشعب المجموعَ الجبريّ والهندسيّ في الوقت نفسه للمواطنين **الأفراد** الأحرار. الديمقراطيّة ذاتها، وبطبيعة تطوّرها المفتوح دائمًا، هي طريقُ أيّة اشتراكيّةٍ محتملة. أما السائد فكان غالبًا عكسَ ذلك، وكانت عداوةُ الحريّة كأسَ الاشتراكيين وماءَهم الذي يسقي ويبرِّر الشموليّة والتسلّط... والاضطهادَ أيضًا.

لا يستطيع اليسارُ أن يعيد تشكيلَ نفسه إلاّ من الباب الديمقراطيّ، بابِ المواطنة والحداثة. وغير ذلك لعبٌ في وقتٍ ضائع، لمجرّد تحقيق الرضا الذاتيّ، الأبعدِ هو نفسه عن ادّعاء تمثيل أيّة مصلحةٍ جَمعيّةٍ مزعومة.

حول ضرورة اليسار

كان اليسار، منذ نُحِتَ المفهومُ، المشاغبَ، الرافضَ، المُطالبَ بمصالح الطبقات الأدنى في الثروة والدور السياسيّ والاجتماعيّ، والأشدَّ حرصًا على الحريّة والحقوق، وعلى الثقافة بمضمونها الإنسانيّ، والأكثرَ دفاعًا عن مصالح» الآخر» الذي ليس له مَن يدافع عنه، والمعاديَ من دون هوادةٍ للظلم والاستغلال والاستلاب بكافّة أنواعه وفي أيّ مكان. وذلك ليس حديثًا في العلوم الاقتصاديّة الاجتماعيّة بتاتًا، بل ما تراه العينُ وتسمعه في المائتين أو الثلاثمائة عام الأخيرة من عمر البشريّة.

من دون وجود اليسار لن يكون ممكنًا تحقيقُ العدالة في توزيع الثروة الوطنيّة أو الأمميّة؛ فلن يتخلّى الذين يحصلون على الجزء الأوفر منها عمّا بين أيديهم من دون وجود مَن يطالب بذلك ويضغط من أجله. ومن دون وجود اليسار سوف تبقى الحريّاتُ محدودةً ومقصورةً على مَن يوزّعها، لأنّ من لا يشْهد القسمةَ لا يحْصل على شيء.

إننا نعاني نضوبًا شديدًا في اليسار العربيّ، في الوقت الذي تناقَش فيه بقوةٍ مسائلُ التغيير وبناءِ الدولة المدنيّة والديمقراطيّة. وسوف يتنامى هذا بسرعةٍ أكبرَ فيما بعد، لأنّ التطوّرات العالميّة تفرض ذلك وستفرضه. وأيُّ تحوّلٍ في هذا الاتجاه سوف يقوم على شروط الليبراليّة الجديدة بالتأكيد، ما دامت الساحةُ خاويةً على عروشها وأصحابِ عروشها، من الناحية التي نعالجها هنا.

تحمل أيّةُ أقليّة (سياسيّة أو اجتماعيّة أو قوميّة أو دينيّة...) هواجسَها من الواقع الراهن أو من آفاق التغيير المجهولة، فتعمل على حشد التأييد لقضيّتها، وتنظّم أمورَها، لتحصل في أيّة مفاوضاتٍ على أفضل شروطٍ وأحسنِ ضماناتٍ لطمأنة تلك الهواجس. والشريحة الشعبيّة الأوسع قد تكون أكثريّةً من الناحية العدديّة، لكنّها» أقليّة» بتاريخها وحاضرها مع الظلم والتهميش وتحتاج إلى مَن يمثّل مصالحَها سياسيًا. وهي لا ترى في القوى اليساريّة القديمة أو المعزولة طموحًا يبعث على الأمل.

أزمة الفكر اليساريّ ما زالت تعيش على نقاشات الربع الأول من القرن العشرين، حين ذهب جناحٌ باتجاه اعتماد التحوّل الديمقراطيّ (كاوتسكي)، لكنه

يحتاج اليسار إلى إعادة تعريف نفسه جذريًا، وإلى إحالة الأفكار المسبّقة (مع أشخاصها) على التقاعد. ولْيَكتبِ الأكثرُ قدرةً على تحرير فكرهم تجاربَهم على ضوءِ ما سبق، أو ما يشاؤون أن يفعلوا ليملأوا فراغ وقتهم بأفضل الأشكال نفعًا.

خيّب آمالَ الآخرين بانحيازاته القوميّة تحت تهديد فكرة الحرب وإرهابها؛ فاعتبره الجناحُ الآخر (لينين ولوكسمبرغ) خائنًا للطبقة العاملة العالميّة، وانقضّ على مفهوم الديمقراطيّة فكريًا وعمليًا، وتوّج ذلك بثورة أكتوبر التي حملتْ فشلَها في سياقها آنذاك. ولم يُقدَّرْ للتراجع الإنقاذيّ الذي شكّلته «الخطّةُ الاقتصاديّةُ الجديدة» أن ينجحَ ولا أن يستمرّ، تحت وطأة غياب الحامل الديمقراطيّ.

ينقسم اليساريون العرب إلى قلّةٍ تابعتْ (ولا أعرف إنْ كانت تتابع حاليًا) تطوّراتِ الفكر اليساريّ العالميّ، وخصوصًا الأوروبيّ والماركسيّ. وهذه القلّة، وإنْ تابعت، فقد تكثّفتْ نخبويّتُها وتغرّبتْ حتى تسامت عن الواقع؛ ويضاف إليها آخرون ما زالوا حريصين على اكتئابهم وانتظارهم للمجد ـ النفسيّ ـ الذي ضاع. فلا توجد جهودٌ كافيةٌ لاستنباط رؤيةٍ يساريّةٍ جديدة، تعيد الفكرَ والسياسةَ اليساريّيْن إلى حاضنتهما الأم: الديمقراطيّة، من دون تحفّظاتٍ عليها إلاّ فيما يطوّرها، فيحافظ على مكوّناتها الجوهريّة ويدفع بها إلى حدودٍ جديدة. وقد حصلتْ محاولاتٌ سابقًا، كتلك التي ازدهرتْ في ستينيّات القرن الماضي، من دون أن تعودَ إلى الحاضنة نفسها، فدفعتْ ثمنًا لذلك في اندفاع بعضها يمينًا إلى الحدود القصوى. ومن دون هذا الجهد الفكريّ لا يمْكن توقّعُ ظهور يسارٍ جديدٍ فاعل، ولو بعد حين.

ومن ناحيةٍ أخرى، لا يمْكن الانتظارُ حتى نضوج نظريّاتٍ جديدة؛ فللسياسة والاجتماع متطلّباتُهما الملحّة، ولليساريين أن يصوغوا ما يريدون انطلاقًا من الحركة. وذلك لن يكون أيضًا إلا بتقليص تحفّظاتهم المسبّقة المرتجلة على الليبراليّة وقيمِها، وبالاشتغالِ من المنطلق الطبقيّ على تحويل إنسانيّتها باتجاه مصالح الطبقات التي يدّعون تمثيلَها.

والأمور تبدأ أيضًا من البرامج، المعيّنةِ المحدّدة، والمفتوحةِ على الآخرين من أجل بلورة التحالفات، مع التخلّي عن النمط اللينينيّ النَكِد المحارب، حتى في ميدان الحلم. ومثلُ ذلك مستحيلٌ في ظلّ استسهال الاحتماء بالحرارة القوميّة أو الدينيّة أو الطبقيّة وحدها، ومستحيلٌ في ظلّ هيمنة الإحساس بالطهارة والاستغناء عن الآخرين.

أخيرًا

توجد محاولاتٌ هنا وهناك، مثيرةٌ للانتباه، في المغرب مثلاً، وأقلُّ إثارةً في مصر، ولا تثير بتاتًا في لبنان وسورية والأردن وفلسطين، باتجاه التجديد والبلورة والتوحيد. لكنها جميعًا كما يبدو غيرُ مكافئةٍ لضرورة وجود اليسار وتعبيراته السياسيّة ـ الاجتماعيّة، ولا لحجم الفراغ الذي ينبغي أن يملأه.

هنالك مفاهيمُ لا بدّ من استيعابها وتمثّلها وتفصيلها: مثل الدولة المدنيّة الحديثة أو الدولة الوطنيّة الديمقراطيّة، والمواطنة، وحكم القانون، والشعب، والطبقة وتحوّلاتها، واشتراكيّة القرن الجديد الذي يعدو بسرعة حتى لنشعر أنّ الزمن يتسرّب من بين أيدينا جميعًا. هذا الاستيعاب سيكون إسهامَ اليسار بدوره في مواجهة انتصارات القبليّة والطائفيّة والريعيّة والثروة الضارية، في ظلال الاستبداد والتأخّر.

إنّ اليسار يحتاج إلى إعادة تعريف نفسه جذريًا، وإلى إحالة الأفكار المسبّقة (مع أشخاصها) على التقاعد. ولْيَكتبِ الأكثرُ قدرةً على تحرير فكرهم تجاربَهم على ضوءِ ما سبق، أو ما يشاؤون أن يفعلوا ليملأوا فراغ وقتهم بأفضل الأشكال نفعًا.

ومع ذلك، فإنّ هنالك أملاً بآخرين مختلفين، من جيلٍ مختلفٍ عن جيلنا، نحن الذين أصبحنا قدماءَ نحترف الانتظار. وربما سنُفاجأ، أو ينبغي لنا ذلك، بما نفغر أفواهَنا أمامه!

دمشق

موفّق نيربيّه

كاتب من سوريا.

الماركسيّة العربيّة: في تبرير التسلّط

□ إيّاد العبدالله

كان اليسار العربيّ، بتلاوينه المتعدّدة الماركسيّة والقوميّة، على امتداد أغلب عقود القرن العشرين، مركزَ ثقل السياسة العربيّة وصانعَ فكرها وراسمَ مساراتها وأهدافها، وخصوصًا بعد أن تحوّلت العروبةُ إلى عقيدة تلك السياسة العربيّة، حتى بالنسبة إلى الدول التي لم تعتمدْها عقيدةً رسميّةً للحكم. ولذلك، فإنّ الحديث عن «أزمة اليسار» هو حديثٌ عن أزمة **السياسة العربيّة** بامتياز: وهي أزمةٌ أزعم أنها تطول التكوينَ والنموّ، وترْجع في أحد أهمّ محدِّداتها إلى البدايات التي تجد في الحداثة مفرداتِها ومضامينَها وأهدافَها. ولمّا كان اليسار عنوانًا عريضًا لا تمْكن إحاطتُه ببحث، فإننا سنكتفي باليسار الماركسيّ، فنخوض في نظريّته السلطويّة للتحديث، وفي مساهمته في تبرير التحديث السلطويّ العروبيّ (الذي سهّل ارتماءه في حضن الاستبداد لاحقًا، وبالتالي في صناعة أزمته).

أولاً ـ الماركسيّة، اللينينيّة: في جذور التسلّط

خلافًا لوضعيّة أوغست كونت الاجتماعيّة التي استعانت بالعلوم التجريبيّة لكي تبني تصوّرَها عن المجتمع الذي سيتحوّل معها إلى علاقةٍ فيزيائيّةٍ يَسْهل ضبطُها بالاقتصاد والسوسيولوجيا والتعليم والمثقفين (وهو ما ركنتْ إليه الدولُ الأكثرُ تقدّمًا، المجاورةُ لألمانيا القرن التاسع عشر، بما يضْمن لها الهيمنةَ والتفوّقَ والاستئثارَ بالحداثة)، تنتمي الماركسيةُ إلى تقليدٍ ألمانيّ متلهّفٍ إلى التغيير ومؤكّدٍ لحتميّته وضرورته. وتستند الماركسيّةُ في ذلك إلى تصوّرٍ قوامُه السلبُ والجدلُ، بحيث يكون المنهجُ التجريبيّ (أساسُ الوضعيّة) محطّةً من محطّات الديالكتيك، وتكون غايةُ الكمّ هي الكيف، وذلك عبر التراكم الذي سيحيل على التاريخ بعد نقل حمولة العلم ـ إحدى غوايات الحداثة ـ إلى مجاله (أي التاريخ)، ليغدو هذا الأخيرُ، بحسب ماركس وأنجلز، «العلمَ الذي نعرفه ونعترف به.» وهو ما سمح بالتحدّث عن التاريخ بلغة القوانين التي تحْكم سيرَه وتطوّرَه نحو مآلاتٍ معيّنةٍ، ستكون مهمّةُ الإنسان (الثوريّ) الكشف عنها والدفعَ باتجاهها. ففي سجالٍ مع ماركس حول فقرةٍ في **رأس المال** يطبّق فيها ماركس ديالكتيكَه، وخصوصًا قانون «نفي النفي» (الهيغليّ في أساسه)، على التاريخ الأوروبيّ، ليستنتجَ حتميّة زوال الملْكيّة الرأسماليّة لصالح الملْكيّة الاشتراكيّة، التي ستغدو نفيَ النفي الرأسماليّ لما كان قبله من ملْكيات، سيتّهم دوهرينغ ديالكتيكَ ماركس بأنه مأخوذ عن اللاهوت عندما يَستخلص المستقبلَ من أحشاء الماضي. وهو ما أثار سجالاً سيشنّه أنجلز على دوهرينغ بتأكيده أنّ ماركس لم يخترعْ ديالكتيكَه، بل استخلصه من رحم التاريخ. وبكلمة، فإذا كانت الوضعيّة ركّزتْ على قوانين السكون، فإنّ الماركسيّة، عبْر الماديّة الجدليّة والتاريخيّة، ركّزتْ على قوانين التغيّر؛ «فكلّ شيءٍ يتغيّر إلاّ قانون التغيّر» كما يقول ماركس. وهنا غدا العلمُ مطبَّقًا على الواقع الإنسانيّ. ويشْرح ستالين هذا التطبيقَ بقوله: «إنّ الماديّة الديالكتيكيّة هي علمُ قوانين ظواهر الطبيعة، وإنّ الماديّة التاريخيّة توسّع نطاقَ الماديّة الديالكتيكية إلى دراسة الحياة الاجتماعيّة. إنها تطبّق هذه المبادئ على ظواهر الحياة الاجتماعيّة، على دراسة المجتمع، على دراسة التاريخ الاجتماعيّ.»[1] لقد غدا الواقعُ الإنسانيّ، إذنْ، مضبوطًا بقوانين الجدل، أو على الأقلّ قابلاً للضبط. وسيغدو الحديثُ عن التاريخ مع الماركسيّة أكثرَ تكاملاً عند الحديث عن البراكسيس الإنسانيّ: فالناس يصنعهم التاريخُ كما يصنعونه، لكنّ لقوانين التاريخ القولَ الفصلَ، ومن هنا ستغدو هذه الممارسة منحرفةً أو تحريفيّةً حين تحيد عنها.

إنّ توقّع لينين قيامَ الثورة في الغرب الرأسماليّ، كما تنبّأ ماركس، يعني أنه كان يراهن على صوابيّة هذه التنبّؤات المستندة إلى رؤيةٍ صارمةٍ للتاريخ ومساره. ولكنّ لينين، بعد ثورة ١٩٠٥ في روسيا ومآلاتها، وبعد غياب أيّ ملمحٍ لنهوضٍ بروليتاريٍّ ثوريٍّ في الغرب، سيتوّج خطّاً جديدًا في الماركسيّة ينطلق من تعريف هذه الأخيرة بأنها «التحليلُ الملموسُ لواقعٍ ملموس.» وهذا ما سيوصله إلى «ترويس» الماركسيّة، أيْ إلى الأخذ في الاعتبار خصوصيّةَ الواقع الروسيّ: فروسيا غيرُ الغرب. ورغم ما سيترتّب على ذلك، فإنه لن يعني المساسَ بخطّ التاريخ العامّ كما رسمه ماركس: فلئن استنتج هذا الأخيرُ الاشتراكيّةَ من

١ ـ إلياس مرقص، **الماركسيّة في عصرنا** (بيروت: دار الطليعة، ط ١، ١٩٦٥)، ص ٢٦.

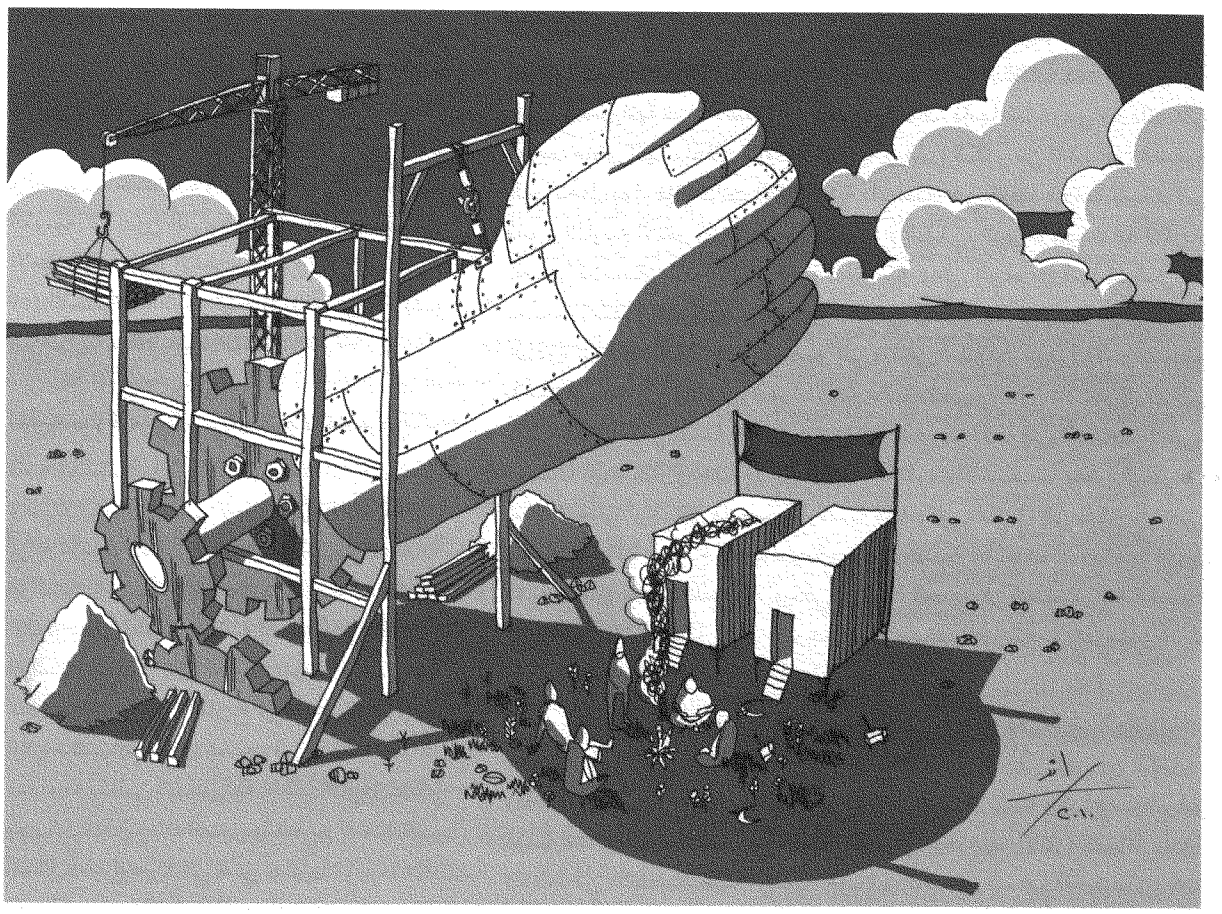

اليسار العربيّ برّر التحديث السلطويّ الذي سيصنع أزمته فيما بعد (رسم لرائد شرف، خاصّ بـ الآداب)

صميم المجتمع البرجوازيّ الذي أنجز مهامّه التاريخيّة (كالتصنيع والقضاء على ما قبله من أنماط الإنتاج)، فإنّ لينين، ابنَ روسيا المتخلّفة والزراعيّة، سيسعى إلى دفع بلاده إلى نصاب التاريخ وموضوعيّته. وهو ما سيَبرز من خلال سياسته التي اقترحها في ثورة ١٩٠٥، ومن خلال آراءٍ سيكرّرها بعد ثورة ١٩١٧. فأثناء ثورة ١٩٠٥ يعترف لينين بأنّ هذه الثورة ذاتُ هويّةٍ بورجوازيّة، وبأنّ مهامَّها هي من طبيعةٍ «ديمقراطيّةٍ برجوازيّة،» أيْ إنّ عليها تصفيةَ الحساب مع القيصريّة والإقطاع وأفكار القرون الوسطى. ولكنّ مساهمة لينين «الروسيّة» ستكون برفض خطّة المناشفة الداعية إلى تحالف البرجوازيّة والبروليتاريا، وبالدعوة إلى إنجاز مهامّ هذه الثورة ولكنْ بغير أهلها (أي البرجوازيّة)، وذلك عبر «إقامة حكم من طرازٍ جديد، هو الديكتاتوريّة الديمقراطيّة الثوريّة للبروليتاريا والفلاحين»[١] ـ وهذا تكتيكٌ أمْلته ظروفُ روسيا المتخلّفة. وإنه تكتيكٌ لأنّ لينين سيُفصح عن ذلك بالقول: «على البروليتاريا أن تواصل حتى النهاية الثورةَ الديمقراطيّة بضمّها جماهيرَ الفلاحين، لتسحقَ بالقوّة مقاومةَ الأوتوقراطيّة، ولتشلّ تذبذبَ البرجوازيّة. وعلى البروليتاريا أن تحقّق الثورةَ الاشتراكيّة بضمّها جماهيرَ العناصر شبه البروليتاريّة، لتسحقَ بالقوّة مقاومةَ البرجوازيّة، ولتشلَّ تذبذبَ الفلاحين والبرجوازيّة الصغيرة.»[٢] ولكنّ هذا لن يتمّ إلاّ بوجود الحزب، أداةِ التاريخ الواعية، وأساسِ صناعته حسب جدليّة الذات والموضوع. ولأجله سيخوض لينين سجالاً مع أنصار «العفويّة الثوريّة،» أمثال روزا لوكسمبورغ وتروتسكي في بداياته. فالتاريخ، لكونه علمًا، لا تصنعه العفويّةُ، بل التنظيمُ؛ وبالتالي فإنّ اندراج البروليتاريا في الحزب يعني اندراجَها في القانون. ولهذا فإنّ الحزب الذي وضع لينين أساساته في **ما العمل؟** هو حزبٌ صارمٌ منضبطٌ حديديّ سيعترف له لينين بالفضل حين يرى أنّ البلاشفة لم يستمرّوا في الحكم «لولا الانضباطُ الأكثر صرامةً، لولا الانضباطُ الحديديّ الحقيقيّ في حزبنا.»[٣] لا مجال لمزيدٍ من التفصيل، ولهذا سنختم هنا بالمعادلة اللينينيّة للثورة الاشتراكيّة كما يوردها إلياس مرقص:

١ ـ ٢ ـ المصدر السابق، ص ٤٧ ـ ٤٨.

٣ ـ إلياس مرقص، **نظرية الحزب عند لينين والموقف العربي الراهن** (بيروت: دار الحقيقة، ط ١، ١٩٧٠)، ص ١١٥.

«في منظور اللينينيّة، الثورة الاشتراكيّة = (١) البروليتاريا ـ (٢) المراتب الملوّثة + (٣) الفلاّحون (كلّ الفلاحين، في الثورة الديمقراطيّة الفاتحة، ثم الفلاّحون الفقراء وحدهم) + (٤) الأمم والشعوب المضطهَدة والمستعمَرة (كلّ طبقاتها القوميّة، ثم بدون البرجوازيّة الوطنيّة)، ضدّ: (أ) الإمبرياليّة + (ب) الإقطاعيّة + (ج) الرأسماليّة + (د) الأحزاب العمّاليّة الانتهازيّة + (هـ) البرجوازيّة ـ الصغيرة، التخلّف، إلخ.»[١]

الماركسيّة العربيّة.. والاستبداد المشروع

ثمة إجماعٌ على العموم عند الماركسيين والليبراليين أنّ العرب عَبروا إلى العالميّة عبر بوّابة الاستعمار: فالتاريخ غدا مع الحداثة الرأسماليّة واحدًا؛ وبلغةٍ ماركسيّة، فإنّ «التاريخ الكولونياليّ يشكّل علاقةً داخليّةً في التاريخ الرأسماليّ.»[٢] لكنْ على الرغم من وحدة هذا التاريخ العالميّ، فإنّ التاريخ في عصر الإمبرياليّة ليس متجانسًا، بل يحوي في داخله تمايزاتٍ محكومةً بقانون الإمبرياليّة المطلق الذي «يتحكّم بحركة التاريخ المعاصر، وتَخضع له مختلفُ أشكال هذه الحركة في شتّى حقولها الاجتماعيّة. وهو الأساس النظريّ لفهم علاقة التميّز بالكونيّة.»[٣] وسيكون المدخلُ إلى هذا التميّز هو تعريبَ الماركسيّة، الذي لن يعني إلا «التحليلَ الملموسَ للواقع العربيّ الملموس» قياسًا إلى لينين.

لن نقف طويلاً عند تجربة الأحزاب الشيوعيّة العربيّة مع العروبة والقضايا القوميّة، ولكنْ يمْكن تلخيصُها بأنها كانت تابعة لتكتيكات الشيوعيّة المركزيّة، المعبَّر عنها في مؤتمرات الكومنترن المتتالية. وفي كلّ الأحوال، فإنّ الموقف من هذه القضايا كان على الدوام يحمل موقفًا من البرجوازيّة سنحاول تبيّنَه من خلال تناول ماركسيّةٍ أكثر أصالةً واستقلاليّة: تلك التي هرطقتْ خارج السرب الشيوعيّ الرسميّ.

منذ ثلاثينيّات القرن الماضي بدأت العروبةُ بالتحوّل إلى إيديولوجيا هويّة تجسّدتْ في قوًى وحركاتٍ ومشاريعَ سياسيّة. وستعتمد هذه العروبةُ على الاشتراكيّة برنامجًا تحديثيًا، وستبدأ بتطبيقه بعد الاستقلال عندما يتسنّى لعسكر العروبة الاستيلاءُ على السلطة. ولئن استلفتْ هذه الاشتراكيّةُ بعضَ تصوّراتها من «الاشتراكيّة العلميّة» آنذاك، فإنها ستحرص مع ذلك على تعريب منظوراتها وإعلانِ هويّتها العربيّة ورفضِ الكثير من المضامين الطبقيّة التي تحْفل بها. فإذا كانت الاشتراكيّة «العلميّة» هي كذلك، فلأنها تستند إلى قانون التاريخ الأكبر ومحرّكِه، أي «الصراع الطبقيّ» الذي توّجها بدايةَ التاريخ الفعليّ للإنسان. أما الاشتراكيّة العروبيّة، وعلى الرغم من أنها لم تخلُ من مضامينَ طبقيّة، فمرجعيّتُها ستكون الأمّة (بكلّ طبقاتها) لا الطبقة؛ وهو مغزى الدعوة التي سيطْلقها عبدُ الناصر إلى «تآخي الطبقات.» وهذا الأمرُ سيَدفع ياسين الحافظ إلى وسم ثورة هذا الأخير بأنها «تجريبيّة،» أيْ بلا نظريّة، بل إلى نقد الفكر القوميّ عامّةً بالقول إنه مثاليّ لأنه رفع الأمّةَ إلى المصاف الأعلى، محدِّدًا أنْ لا خارج عنها إلاّ مَن ارتبط مباشرةً بالاستعمار بغضّ النظر عن منبته الطبقيّ. وأما في قاموس الماركسيّة فإنه يكفي الانتماءُ إلى طبقةٍ ما ليعني ذلك انتماءً إلى مصالحَ وإيديولوجيّةٍ وسماتٍ نفسيّةٍ معيّنةٍ تحدِّد موقعَها كقوى تعويقٍ للتاريخ أو تقدّمٍ فيه؛ ويكفي في هذا الصدد أن نستذكرَ ما أنتجته الحوليّاتُ الماركسيّة حول البرجوازيّة الصغيرة من تصوّراتٍ ماهويّة (كـ «التذبذب» و«الأفق الضيّق» و«الأوهام الذاتيّة»).

ولكنْ، كيف عبّرتْ هذه الاشتراكيّة العربيّة عن نفسها على أرض الواقع؟ لقد عنت تصدّي الدولة لمهامّ التنمية والتحديث وإنجاز الحدّ الأدنى من الكفاية، وذلك عبر وضع يدها على القطاعات الاقتصاديّة الرئيسة واتّباعِ سياساتٍ قوميّةٍ معاديةٍ للرأسماليّة التي كانت الإمبرياليّة صيغتَها الأكثر اكتمالاً. وبهذا اتخذتْ في الاقتصاد شكلاً رعويًا[٤] تَسابق المثقفون (ومنهم الماركسيّون كما سنرى) إلى عقلنته من خلال إيديولوجيا «التخطيط المركزيّ» التي توحِّد الأهدافَ باتجاه خلق مشاريع واستثمارات وربطِ هذا كلّه بالنفع الاجتماعيّ. وبهذا ستغدو الدولة ربَّ العمل الرئيس. ولقد هيّأ هذا التعاملُ لسيطرة أنظمة الحكم على مصادر القوة الاجتماعيّة المستمدّة من الأرض والرأسمال والثروة، وذلك بوضع قوانين الإصلاح الزراعيّ وتأميم البنوك والشركات الصناعيّة والخدماتيّة الأساسيّة. وهو ما أدّى إلى تصفيةِ الفئات المالكة القديمة وصعودِ فئاتٍ جديدةٍ تمْلك كلّ شيء في الدولة والمجتمع. وبهذا استطاعت هذه الدولة أن تمتصّ استقلاليّةَ فئات المجتمع ومؤسّساته تحت عنوان «إزالة التناقضات الطبقيّة وحشدِ الجماهير والطاقات باتجاه الغايات الكبرى أو المعركة المصيريّة...» وهو ما سيفتح بابَ الفساد أمام البيروقراطيّة بسبب غياب الضوابط الدستوريّة ومؤسّسات المجتمع المدنيّ والسياسيّ وعدم تشكّل نخبٍ اقتصاديّةٍ أو سياسيّةٍ مستقلّة؛ الأمرُ الذي أسّس لآليّةٍ تقوم على الامتيازات لا على الحقوق، وخصوصًا أنّ المعيار الحاكم في هذه الأنظمة الإيديولوجيّة سيقوم على الولاء لرؤاها وتأييد سياساتها، لكون هذه الدولة تجسّد الخطَّ الشرعيّ للتاريخ وحقيقته، وبالتالي فإنّ الخارج عنها متطفّلٌ على التاريخ ولا بدّ من تكنيسه. ولقد نالت الهويّة، كما طرحها التيّارُ القوميّ، نقدًا رائدًا من قِبل المفكّرين الماركسيين (ياسين الحافظ، إلياس مرقص، صادق جلال العظم،...)

---

١ ـ المصدر السابق، ص ١٣٢.

٢ ـ ٣ ـ مهدي عامل، **في تمرحل التاريخ**، تقديم وإضاءة فيصل درّاج (بيروت: دار الفارابي، ط ١، ٢٠٠١)، ص ٢١، ١٠٥ ـ ١٠٦.

٤ ـ من الرعاية، لا من الرعيّة أو الرعي (الآداب).

الماركسيّة العربيّة برّرتْ ونظّرتْ لبنيةٍ سياسيّة لن تحتملَ وجودَها ولا وجودَ غيرها على الساحة!

وخصوصًا ما يتعلّق بوهم «الفرادة والخصوصيّة.» أما الجانب التطبيقيّ منها، أي الاشتراكيّة، فإنه سيلاقي تبريرًا من قِبل هؤلاء استنادًا إلى رؤيةٍ تاريخيّةٍ صارمة، تغدو أنظمةُ العروبة وفقها أنظمةً تقدميّة (وإنْ كان النقدُ الموجَّهُ إليها سيستند هو الآخر إلى هذه الرؤية). فقد انتهى بعضُ الماركسيين، في تبريرهم لشكل هذه الأنظمة ومضمونها، إلى صيغة «الطريق الثالث» التي وردتْ في مقال ماوتسي تونغ (١٩٤٩) «دكتاتوريّة الديمقراطيّة الشعبيّة،» والتي ترى «أنّ هناك طريقًا ثالثًا، ليس ديكتاتوريّة البروليتاريا وليس ديكتاتوريّة البرجوازيّة، بل هو ديكتاتوريّةُ الديمقراطيّة الشعبيّة، ديكتاتوريّةُ الطبقات المتحالفة ـ البروليتاريا، الفلاّحون، البرجوازيّة الصغيرة، البرجوازيّة الوطنية ـ بقيادة الطبقة العاملة. [وهذا] ليس هرطقة طوباويّة معادية للاشتراكيّة العلميّة.»[١]

إذا كانت الشيوعيّة الرسميّة قد أخذتْ بنظريّة ستالين حول تشكّل الأمّة وطبّقتها على الواقع العربيّ لتنفي من خلالها وجودَ الأمة العربيّة، أو لتقول إنها في طور التشكّل في أحسن الأحوال، فإنّ ياسين الحافظ يؤكّد صحّة النظريّة ولكنْ ليصل من خلالها إلى غير ما توصّلتْ إليه الشيوعيّةُ الستالينيّة. فنظريّة ستالين، حسب الحافظ، صحيحة في السياق الأوروبيّ، وتعكس الإنجازَ القوميّ للبرجوازيّة الأوروبيّة في صعودها ونضالها ضدّ الإقطاع والملْكيّات. أما في السياق العربيّ، فالبرجوازيّة طبقة هامشيّة في أحسن الأحوال، وهو ما أبعدها عن أيّ دورٍ على هذا الصعيد، وحَسمَ الموقفَ باتجاه أن تقودَ قاطرةَ القوميّة العربيّة الطبقةُ العاملةُ والبرجوازيّةُ الصغيرةُ والوطنيّة (الوسطى). وبالتالي فإنّ الصراع على مضمون هذه القاطرة هو مع الاستعمار أولاً، ثم بين هذه الطبقات الفاعلة بعضها ببعض. إنّ الطريق إلى الاشتراكيّة (العلميّة طبعًا) وتحقيق الأهداف القوميّة إنما هو طريقُ تصفياتٍ متلاحقة، كما يبدو في حكاية الحافظ التي سنعمل على تلخيصها:

ففي البداية يكون التناقضُ بين «الشعب» (البروليتاريا والفلاّحين والبرجوازيّة الصغيرة والوطنيّة) وبين الاستعمار وامتداداته كالبرجوازيّة الكبيرة والإقطاع. وبعد القضاء على هؤلاء، ستنبري البرجوازيّةُ الوطنيّة، التي تجمعها قرابةٌ مع الإقطاع، لتحافظ على مصالحها وبقائها في رأس السلّم الاجتماعيّ والسياسيّ. وهذا ما سيُدخلها في تناقضٍ مع حلفائها الباقين، سينتهي إلى حذفها هي أيضًا. البرجوازيّة الصغيرة ثوريّتُها غيرُ أصيلة، ومرحليّة، ودافعُها طبقيّ؛ فهي تحالفتْ مع البروليتاريا والفلاّحين الفقراء ضدّ البرجوازيّة الوطنية كي تغدو في أعلى السلّم. وعند هذا الحدّ ستظهر على حقيقتها، وتبدأ بتعويق المسيرة القوميّة والاشتراكيّة، وبمعارضة الاشتراكيّة العلميّة بوصفها إيديولوجيا الطبقة العاملة التي ستتجاوزها وتنتزع القيادةَ منها. وهنا يجب العملُ على عزلها وتصفيةِ تأثيراتها على مسار القضيّة القوميّة، لتغدو القيادةُ للبروليتاريا التي استودع التاريخُ أصالتَه الثوريّةَ فيها، والتي وإنْ عملتْ لمصلحتها فهذا مبرَّر لأنّ مصلحتها هي غاية التاريخ.[٢]

لقد رأى الحافظ أنّ «الإيديولوجيا الكاملة هي الإيديولوجيا الطبقيّة.» فهل دعوتُه إلى تصفية إيديولوجيا الطبقات ما فوق البروليتاريّة هي دعوةٌ إلى تصفية هذه الطبقات بالذات؟ هل يُعقل أن تبقى الطبقة طبقةً من دون إيديولوجيا؟ هل نحن إزاء تصوّرٍ لعمليّة تحويل اجتماعيّ قسريّ، بحيث يغدو المجتمعُ وكأنه لا يحتمل إلاّ إيديولوجيا واحدةً وخلاصًا واحدًا؟ لقد انتقد الحافظ النظرة المثاليّة للبرجوازيّة الصغيرة حول الأمّة، لكونها لا تعترف بأيّ تمايزاتٍ طبقيّةٍ أو ثقافيّةٍ أو سياسيّةٍ، ولكنه لم ينتبهْ إلى أنّ هذه المثاليّة غايته؛ فبعد تصفية الطبقات فوق البروليتاريّة، ألن تبقى أمّةٌ ذاتُ لونٍ واحدٍ وفكرٍ واحدٍ بلا فوارق أو تمايزات، هي أمّة البروليتاريا والفلاّحين؟! وبلغة إلياس مرقص، «تصير هي نفسُها قوميّة، وإنْ ليس بالمعنى البرجوازيّ للكلمة، بل وبعكس المعنى البرجوازيّ للكلمة، تصير هي نفسُها الأمّة... الإقطاعيّة والبرجوازيّة تعملان في الاتجاه المعاكس... أمّتُهما ليست الأمّة العربيّة.»[٣] ألن يلغي هذا التصوّرُ السياسةَ، التي لن يثير ابتلاعُها من قِبل أنظمة الاشتراكيّة العربيّة حساسيّةً كبيرةً عند الحافظ ورفاقه، حتى عندما سيتخفّف الحافظ من بعض الحمولة الطبقيّة بعد سنواتٍ لصالح حمولةٍ قوميّةٍ صبّت في صالح هذه الأنظمة، وخصوصًا النظام الناصريّ؟

الحقيقة أنّ «نهاية السياسة» أمرٌ متضمَّنٌ في التصوّر الاشتراكيّ العلميّ وليس غريبًا عنه. فإذا كان «الصراعُ الطبقيّ، تعريفًا، هو السياسة،» كما يشرح فيصل درّاج عن مهدي عامل، فإنّ حركة الانتقال إلى الاشتراكيّة «ليست انتقالاً

١ ـ إلياس مرقص، **الماركسيّة في عصرنا**، ص ٣٢.

٢ ـ ياسين الحافظ، **حول بعض قضايا الثورة العربيّة** (دمشق: دار الحصاد، ط ٢، ١٩٩٧)، ص ٥ ـ ٦٤.

٣ ـ إلياس مرقص، **الماركسيّة السوفياتيّة والقضايا العربيّة** (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣)، ص ٥٢.

من شكلٍ تاريخيّ إلى آخر من البنية الاجتماعيّة الطبقيّة، بل انتقالٌ من البنية الاجتماعيّة الطبقيّة إلى بدء تاريخ البنية الاجتماعيّة **اللاطبقيّة**،»[1] أي انتقالٌ من السياسة إلى اللاسياسة. ولهذا ليس غريبًا أن نرى امتداحًا لإلغاء السياسة. ففي إحدى ملاحظات العلماء السوفييت (وهي تسميةٌ كهنوتيّة) حول مشروع البرنامج السياسيّ للحزب الشيوعيّ السوريّ التي أُدرجتْ في فقرة تحت عنوان «التعاون مع البعث وقضيّة السلطة،» يورد هؤلاء: «لا لزومَ لحرمان القوى المعادية من حقّ الانتخاب. الأحسن أن يقال: عدمُ إعطائهم حقّ النشاط السياسيّ.. أما التصويت فليصوّتوا.» ويعلّق إلياس مرقص: «بعد ثورة أكتوبر الروسيّة، اعتُمدتْ معاييرُ طبقيّةٌ موضوعيّةٌ في مسألة التصويت. حذف حقّ الانتخاب عن طبقاتٍ ومراتبَ اجتماعيّة معيّنة.... لماذا لا نتّجه، كديمقراطيّةٍ ثوريّة، نحو الديمقراطيّة للطبقات الكادحة، على أساس معيارٍ موضوعيّ، كموقفٍ جوهريّ قابلٍ لأن يعدَّل بتفاصيلَ إضافيّة؟!»[2]

لماذا حازت أنظمةُ الديمقراطيّة الثوريّة التبريرَ والتأييدَ؟ استنادًا إلى اللينينيّة، سيكون التقدّمُ في عصر الإمبرياليّة (بعد القضاء على البرجوازيّة في روسيا وانعدامها هنا) عبر الطريق اللارأسماليّة. وبسبب الخصوصيّة الكولونياليّة لمجتمعاتنا، فإنّ هذا التطوّر سيأخذ شكلاً قوميًا لإنجاز الاستقلال ومهامّ المرحلة الديمقراطيّة البرجوازيّة، وذلك عبر: تصفية الإقطاع ونسلها البرجوازيّ، وتصفيةِ فكر التخلّف والرجعيّة، والتصنيع بوصفه القاعدة الماديّة للاشتراكيّة. إنّ الإمبرياليّة عالميّة، والأمميّة عالميّة مضادّة. ولكنْ لمّا كانت الأولى تعتمد تجزئة الأمم لكي تستمرّ، فإنّ منافحتها تكون باعتماد ما يخالف التجزئة، أي الوحدة ـ وهي مهمّةٌ قوميّة. ومن هنا ستكتسب الوحدةُ العربيّةُ بعدًا وحدويًا مضاعفًا: من جهة توحّد العرب، وكخطوة باتجاه توحيد النضال العالميّ ضدّ الإمبرياليّة.[3] وبالضدّ من الستالينيّة العربيّة، سيخوض مرقص ورفاقه سجالاً حاميًا للدفاع عن الوحدة القوميّة.

فإذا كانت الأولى تلتزم بنزعةٍ طبقاويّةٍ تَرْكن إلى تصوّرٍ موضوعيّ (اقتصاديّ) للتاريخ يحذف البراكسيس، لتصل إلى أنّ الوحدة آتية لا ريب فيها لأنها نتيجةٌ طبيعيّةٌ للتطوّر التاريخيّ، فإنّ مرقص يهاجم مقولة «النتيجة» ذات الرنين الوضعيّ، واضعًا مكانَها «الهدفَ» الذي يحيل على الإرادة والعمل.[4] وبسبب تخلّف الواقع العربيّ وتخاذل الشيوعيّة المحليّة، فإنّ هذه الإرادة، في رأيه، ستتجسّد في أنظمة البرجوازيّة الصغيرة العسكريّة؛ وهنا مكمنُ تقدميّتها: فشعارُها هو الوحدة العربيّة. وهي قطعتْ شوطًا في إنجاز مهامّ المرحلة الديمقراطيّة البرجوازيّة؛[5] ومن هنا شرعيّتها: فهي تمثّل الخطّ الشرعيّ الحقيقيّ للتقدّم التاريخيّ في سياقه العربيّ.[6] وبالتالي فإنّ علم الوحدة العربيّة هو علم «الطبقات غير الخائنة،» أي «العمّال والفلاّحين والمثقفين والجنود والضبّاط، وستُمْسك به الطبقةُ العاملةُ أكثرَ فأكثر.[7] وضمن هذه الرؤية سيكون الشعارُ الثاني للمؤتمر الثالث للحزب الشيوعيّ السوريّ بعد «يا عمّالَ العالم اتّحدوا» هو: «في سبيل إزالة آثار العدوان الإسرائيليّ الاستعماريّ، في سبيل توطيد النظام الوطنيّ التقدميّ في سوريا العربيّة، في سبيل الاشتراكيّة والوحدة العربيّة.»

خاتمة

لقد ساهمت الماركسيّة العربيّة في صناعة أزمتها، ولها في ذلك النصيبُ الأوفر. فهي برّرتْ ونظّرتْ لبنيةٍ سياسيّةٍ لن تحتمل وجودَها ولا وجودَ غيرها على الساحة، وكلُّ ذلك سيكون تحت العناوين التي دافعتْ عنها الماركسيّة نفسُها، وتغاضت في الوقت ذاته عن أحد أهمّ شروط هذا الوجود: الديمقراطيّة. فسبقتْ أزمتُها أزمةَ الاشتراكيّة العالميّة إثر تفكّك منظومتها، وسبقتْ أزمةَ المفهوم الحداثيّ للسياسة على العموم. وعندما استفاق البعض، كانت الفأس قد وقعتْ في الرأس!

دمشق

إيّاد العبدالله

كاتب سوريّ شابّ.

١ ـ مهدي عامل، **في تمرحل التاريخ**، ص ٢٦ و٣٤.

٢ ـ ٣ ـ ٤ ـ ٥ ـ إلياس مرقص، **الماركسيّة السوفياتيّة**، ص٢٠٦، ٤٧، ٧٨ ـ ٧٩، ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

٦ ـ إلياس مرقص، **نظريّة الحزب عند لينين**، ص ٢١٩.

٧ ـ إلياس مرقص، **الماركسيّة السوفياتيّة**، ص ٦٤.

اليسار العربيّ: الأزمة والاقتراحات (٢)

عن رسم الغلاف

□ رائد شرف

كيف لعالِم الاجتماع أن يعالجَ موضوعًا كموضوع «اليسار العربيّ،» يحتمل الكثيرَ من التأويلات عن عوالمَ كثيرةٍ ومتنوّعة، هو بعيدٌ عنها، جغرافيًا، وطبقيًا، وبالتالي مفاهيميًا، من دون أن يؤدّي كلامُه فعلَ «التذاكي» على آراء أصحاب التجارب في هذه العوالم؟

قد يكون أكثرَ ما يمكن أن يقدّمَه إفادةً هو أن يقولَ بحقّ كلٍّ من هذه التجارب في إبداء رأيها، وجلاءِ مواقفها (فنًا، وكتابةً، وشتيمةً، وعنفًا)، من دون تغليب رأي قيادةٍ أو صحيفةٍ أو أيّ مركز إصدارٍ للآراء. فهو يعْلم، بفضل ما يقدّمه حقلُه المهنيُّ من أدواتٍ لفهم العالم الاجتماعيّ، أنّ الناس يعيشون تجاربَهم بقناعة لأنّ مواقعَهم فيه تقدّم لهم إثباتاتٍ تتلمّسها أجهزتُهم الإدراكيّةُ «كحقيقةٍ اجتماعيّة» وكواقعٍ منسجمٍ وفعّالٍ وصلبٍ... بل وحتميٍّ في بعض الأحيان.

هذه النظرة المفصّلة إلى العالم الاجتماعيّ قد تخفّف من الأثقال والأخطاء الحتميّة الناجمة من الحكم النظريّ العامّ على المجتمع، ومن توابع هذا الحكم على العمل السياسيّ ـ وهو حكمٌ يرتبط بنظرةٍ «كليّةٍ» إلى المجتمع لا بدّ منها ما دامت لصناعة القهر والفقر ولتوزيع الثروات الماديّة والرمزيّة مراكزَ وأقطابًا لها اليدُ الطولى على «الكلّ.»

فقط بعد هذه الاحتياطات، يمكن الانطلاقُ بمجموعةٍ من الملاحظات عن واقع اليسار العربيّ، وأخصّه اللبنانيّ، عبر مقارنة و«مَعْيرة» نظرته بمنطق نظرةٍ معرفيّةٍ متينة، تعطي تنوّعاتِ اختبارات هذا اليسار، وتنوّعاتِ نظراته، حقَّها ودورَها. كما تفي حقَّ تنوّعات اختبارات العالم الاجتماعيّ، التي يجب على اليسار أخذُها في الحسبان، عسى أن لا يَظلم في مواقفه السياسيّة المظلومين وأن لا يصطدمَ بمواقف غيره في إطار حروبٍ ثانويّة الأهميّة إذا ما قيست بالحرب على يد القهر الطويلة والخفيّة (وفي بعض الاصطدام ظلمٌ).

على أنني لا أريد أن يُفهم كلامي وكأنه درسٌ في «الديمقراطيّة،» كما يحلو لبعض الطبقيّة الليبراليّة أن تصوِّر غيرَها في المجتمع (ومنه تصويرُها لليسار الحزبيّ)، بل مجرّدُ مساهمةٍ معرفيّةٍ في إعادة تجديدٍ مستمرّةٍ تعمل على «ربط تعدّد التجارب بالمشروع الكلّيّ.» هذا الربط الضروريّ الهادف إلى معرفةٍ نقديّةٍ لتفاصيل تدخُّلِ مركز القهر في العالم الاجتماعيّ، كما في الحرب عليه، على امتداد تقليدٍ يساريٍّ عمرُه أكثرُ من قرن، قد ضمّ في خندقه مواقفَ أبرز الشعراء والمسرحيين والكتّاب والرسّامين والعلماء والناشطين من جميع المهن والمحاربين و«الاستشهاديين.»

من هنا سينسحب منّي «عالِمُ الاجتماع،» الذي يَفرض عليه منهجُه التدقيقَ بكامل العوالم المُنْجلية لكتابة مقالٍ عن اليسار العربيّ، مخْليًا مكانَه «للرسّام» فيّ، لكي أصفَ ـ ضمن تقاليد الرسم وأدواته ـ بعضَ المناحي التي أظنّها مهيمنةً على العمل السياسيّ اليساريّ... علمًا أنها لا تخصّ اليسارَ وحده، بل تقع ضمن إطارٍ عامٍّ سياسيٍّ مهيمنٍ يتبع اليسارُ أنماطه بعد أن تمّ تأديبُه (فاليسار لا يَفرض شروطَه في السياسة العربيّة، وهو ليس الآن بالقوة المهيمنة في المجتمع على ما يقول جلبير الأشقر في مقابلته مع الآداب في العدد السابق). غير أنني أودّ التنبيهَ إلى أنّ الفنونَ (والرسم ضمنها) تلعب دورَ تقسيم العالم الاجتماعيّ وتوجيهه، كما يشهد على ذلك تاريخٌ من البروباغندا الزاخرة بالاستعانة بها. وهو ما نظنّه من الصفات السياسيّة الفاعلة و«المحبَّذة» في راهننا، حيث يدُ القهر ورأس المال تطاول كلّ شيء، وبكلّ الأشكال، بما فيها الأشكالُ الفنيّة.

ضمن هذا الإطار، «أفسّر» رسمي المعروضَ على غلاف هذا العدد من الآداب، مع أنّ الحديث عن الرسم سيَحْرمه بعضَ «سحره» (وهذا ما لا يفعله فنّانٌ عادةً). وكان سماح قد طلب إليّ أن أتحدّث عن هذا الرسم، مقرونًا بموضوع الملفّ (اليسار العربيّ). وحديثي سيكون ضمن إطارٍ لا يبتعد عن أولويّات إعادة التصويب الدائمة للنظرة الكليّة إلى المجتمع في الفكر اليساريّ، وعن تخليص هذه النظرة من المعارك الثانويّة، ومن طغيان النظرات المهيمنة التي ينتجها مركزُ صناعة القهر الملحق برأس المال. ولا ينخدعنّ أحدٌ بمظهر منهجيّة هذا الكلام، إذ إنّ الرسم في لحظة «تنفيذه» يتبع منطلقاتٍ أكثرَ «عفويّةً،» كتلك المنطلقات التي تتبسّم وتفرح لتجسيدها صورةً عائليّةً مرحة،

بانسجام مع مزاج مرح. والمرح من المعاني المطلوبة قراءتُها في العمل أيضًا. فالفنون لا تلعب دومًا الدورَ التحرريّ الذي يدّعيه بعضُ خطابها التبريريّ. إنما لا يمكن إنكارُ أنّ رسّام هذه الصورة هو طالبٌ في علم الاجتماع، وله تجربةٌ حِرفيّة مدرّبة «منهجيًا» على مذهبٍ نقديّ إزاء الأفكار المهيمنة.

❖ ❖ ❖

الرسم يقول، بما يقوله، إنّ العالم الاجتماعيّ خادعٌ وأكثرُ فذلكةً. ذلك أنّ التصادم العاديّ بين يسارٍ وتنويرٍ من جهة، و«مجتمعٍ أهليّ» دينيّ من جهةٍ أخرى، ليس سوى قشرةٍ لغيره من الصدامات الاجتماعيّة ذات الجذور التاريخيّة ـ الاجتماعيّة. فـ «خطاب التنوير» يلعب دورَ التكبّر الطبقيّ، كما يفضحه مثالُ «ليبراليي الأنظمة» في امتهانهم التكبّرَ على اليسار وعلى الجامعات الدينيّة. ويقول الرسمُ بالتالي إنّ هذه الصدامات الاجتماعيّة يمْكن تخطّيها ضمن عنوانٍ نقديّ يساريّ معادٍ لرأس المال، قد لا تتفق «حلّته» مع الأنماط الرمزيّة السائدة التي لا تتوفّر شروطُ تحقيقها. فكانت «الحلّة» في الرسم اجتماعَ «اليسار» و«الدينيّ» في «الشعبيّ،» أيْ في موقع ضحيّة التكبّر الطبقيّ وموضوعه.

فالحال أنه لا تخفى على أيّ مراقبٍ متأنٍّ مضامينُ الصور النمطيّة للحجاب وللمقاومة الشعبيّة، وهي أنماطٌ مهيمنة على «مجتمع الفنّ العربيّ،» وهو ساحةُ «معركةٍ» بامتياز، ومهيمنةٌ أيضًا على مجتمع الفنّ الغربيّ عند تحدّثه عن العرب. وجلّ مضامينها تبسيطيّة، تكراريّة، تدعم انتشارَها منظّماتُ التمويل الرأسماليّة (غربيّةً وعربيّةً) وتفضّلها على غيرها لما تسلّبه من تفاصيل اختبارات المقاومة والرفض الشعبيّ و«الحجاب.»

بيْد أنّ الرسم لا يتنكّر لما يلْمسه غيرُه من المذاهب (المهيمنة) من «مظاهر» وأنماطٍ صوريّة. فهو يصوّر مجتمعًا جماهيريًا يغلب عليه الطابعُ التديّنيّ، لكنه يعيد صياغة هذه الأنماط. وهذا ليس جديدًا على الإنتاج الثقافيّ اليساريّ، إنْ لم يكن من أسباب ازدهاره «الثقافيّة» في الماضي عند العاملين اليساريين في مجالات الثقافة. فالفكر اليساريّ يتميّزْ، إنْ لم ينفردْ، بمدى استيعابه المفاهيميّ الواسع، عبر استيعابه لمنطق الطبقة العاملة، وكذلك لمنطق الطبقة المهيمنة، لمنطق السلطة، كما لمنطق الرفض. وهذا ما دفع بالمؤرّخ أريك هوبسباوم إلى اعتبار فكر ماركس النقديّ محصّلةً ممتازةً لمجموع نتاج «فكر الأنوار» وتجاربه المتعدّدة و«المتناقضة» على الأراضي الاجتماعيّة التي عاشت تأثيرَ الثورتين الصناعيّة والفرنسيّة ووعودَها ومن ثم انتكاساتِها (أريك هوبسباوم، **عصر الثورة**، الفصل الثالث عشر).

ثم إنّ الرسم، المنطلقَ من منطق صورةٍ عائليّة، يدعو القارئَ إلى أخذ تفاصيل الحياة في الحسبان. إنه ينادي بأولويّة التفصيل، ولو بمنطقٍ قد يبدو شبهَ «أمنياتيّ»، إذ يقول بظهور «المفاجأة» اليساريّة في أكثر حلقات المجتمع تراتبيّةً ومحافظة وإعادةً لإنتاج المحافظة: العائلة. إنها دعوةٌ إلى تلمّس ما قد يزلّ عن النظر في المشاهد الأكثر بديهيّة (أينبغي أن نذكّر بأنّ لتمرّد الأجيال سوابقَ وعواقب؟). وإنه لدحضٌ لتبسيط النظرة إلى المظاهرات، ولتصويرها الرومانسيّ أو العنصريّ على أنها تلاحمٌ تامٌّ للجمهور، ومن ثم فهي دعوة إلى قراءتها بعينٍ أخرى.

❖ ❖ ❖

والرسم يحتمل تأويلاتٍ أخرى، قد تُفلت من إدراك الرسّام نفسه: فهو قد يقدِّم للقارئ والمُشاهد، مثلاً، أدواتٍ لتفنيد فكر الرسّام، ولتفنيد أنماطٍ اجتماعيّةٍ تخصّه وقد لا تَدخل بالضرورة في مجال وعيه ولا هي بالضرورة «عقلانيّة.» ومن بين هذه الأنماط الأقلّ تبريرًا ربّما بمنطق العقل، إذ إنّها من النوع «التنبّؤي» (وهذا ليس بالمضرّ عمليًا في العمل النضاليّ)، يقول الرسمُ بحتميّة المستقبل لليسار، وذلك في صورة القماش الأحمر الذي يغطّي الطفلة.

وهذا فيه كثيرٌ ممّا لا يقبله العقل، لكنّ التجربة تقول إنّ اليسار كان على مرّ التاريخ العدوَّ الأشرسَ والأكثر جدّيةً في تحدّيه للرأسمالية. وتقول التجربة أيضًا إنّ الإسلام السياسيّ وعناوينَ الرفض والنقدِ الجزئيّةَ الأخرى لم تأتِ حتى الآن بأيّ جوابٍ يُذكر على الاعتداءات التي يشنّها رأسُ المال. وهي التي تغذّت من ثقافة رفض لتستولي على ساحة النضال في الأصل. أما «المقاومة،» فليست من اختراع تلك القوى، وهي لا تلبّي متطلّباتِ التصدّي لحصارٍ ذي مستوًى عالميّ. «كلّه هواة» في وجه قوة رأس المال، وزوالُ قوى «الرفض الجزئيّ» حتميّ. في ضوء هذا التقييم، تبدو عودةُ يسارٍ مهيمنٍ من أسهل الأمور. كذلك الأمرُ بالنسبة إلى عودة خرابٍ مهيمنٍ، أو «فوضى» مهيمنة، ولغيرهما من المغامرات التي قد تشكّل رافعةً عقائديّة لما تبقّى من مجموعاتٍ شعبيّة على موقع الرافض لسيطرة رأس المال. ضمن هذا المنطق، تصبح صورةُ الطفلة بالأحمر في الرسم بمثابة ردٍّ على حتميّة.

بيروت

رائد شرف

رسّام وطالب علم اجتماع في لبنان.

تجربتي التنظيميّة في خطّ «التقدّم»

□ دياب أبو جَهْجَه

طلب إليّ الصديق سماح إدريس أن أبتعدَ عن التنظير في هذه المقالة وأن أكتب عن تجربتي الشخصيّة في العمل التنظيميّ. وعلى الرغم من قناعتي العميقة بأنّ إشكاليّة القوى التقدميّة العربيّة اليوم معرفيّة فكريّة كما هي تنظيميّة، فإنني أغتنم هذه الفرصة لأتكلّم على تجربة «الرابطة العربيّة الأوروبيّة،» وهي تجربة غنيّة، حتى إنّ كتبًا عديدة كُتبتْ عنها في الغرب مع أنها شبهُ مجهولة في بلادنا. كما أنني سأُقارب، باختصار، تجاربَ أخرى في لبنان. وأُحاول، في هذه الأثناء، أن أبني ما أعتبرُه ركائزَ لأيّ عملٍ تنظيميّ تقدميّ ناجح في أيّ مكان في العالم.

١ ـ الرابطة العربيّة الأوروبيّة

أستطيع أن أخلص من تجربتي في هذه الرابطة بعدّة ركائز أهمّها:

أ ـ الوضوح. كثيرون منا كائناتٌ دبلوماسيّة لا تحبّ أن تواجهَ أحدًا بالحقيقة بلا مجاملات، ولا أن يواجهها أحدٌ بحقيقتها. وكلّما كان الواقعُ صعبًا والحقيقةُ مؤلمةً، ازداد منسوبُ الدبلوماسيّة ليبْلغ حدّ النفاق أو دفن الرأس في الرمال. وعليه، فعندما تحاول مجموعةٌ من البشر تغييرَ الواقع فإنّ عليها أن تبدأ بكسر هذه القاعدة والاتجاهِ مباشرةً إلى خلق وعيٍ مطابقٍ للواقع. وبقدر ما يبتعد الإنسانُ عن الوضوح مراعاةً لظروفٍ جامحةٍ تقمعه، فإنه يحتاج إلى مشروع سياسيّ جماعيّ يحمل عنه «عبءَ» الوضوح ويعبِّر عمّا لا يستطيع التعبيرَ عنه بنفسه.

عندما أسّسنا الرابطة العربيّة الأوروبية في بلجيكا عام ٢٠٠٠ كان الحديث عن عنصريّةِ سياسةِ الإدماج[١] في بلجيكا في خانة المحرّم. كنتُ حينها مديرًا لفرع العمّال الأجانب في النقابة العامّة الاشتراكيّة، وهي منظّمة نقابيّة عملاقة تضمّ أكثرَ من مليون عضو. وقد حاولتُ أنا ورفيقي أحمد عزّوز (وهو من مؤسّسي الرابطة أيضًا ومساعدي في النقابة) أن نضع إشكاليّة التمييز ضدّ الأجانب في سوق العمل على الأجندة من خلال موقعنا في النقابة. إلاّ أننا سرعان ما لمسنا أنّ هذا الطريق مسدود نتيجةً لتوازنات القوى ولتقاطع مصلحة النقابة مع مصالح الحزب الاشتراكيّ المشارك دائمًا في الحكومة، الأمرُ الذي يجعل طرحَ أيّ برنامج حقوقيّ للأقليّات مسألة حسّاسة جدًا انتخابيًا، في بلدٍ يشهد نموًا لليمين المتطرّف تحت شعارات الإسلاموفوبيا (رُهاب الإسلام).[٢] كما لمسنا عجزنا عن تأطير الجالية نفسها لأنّ الناس كانوا يدركون أنّ المؤسّسات القريبة من الحكومة لن تتحرّك قيد أنملة من أجل الوافدين فتخسرَ ناخبيها الخاضعين للتاثيرات العنصريّة. لذا أطلقنا الرابطة حركةً سياسيّةً شعبيّةً للجالية العربيّة، وأطلقنا معها جملة مواقف جريئة.

حصلت الرابطة بسرعةٍ على دعايةٍ مجّانيّةٍ بسبب الحملة الشعواء التي شنّتها ضدّنا الصحافةُ البلجيكيّة والأحزابُ السياسيّة، إذ كلّما هاجمتنا ازداد التعاطفُ معنا في الشارع العربيّ في بلجيكا وتدفّق المنتسبون. فالمواطن المقموع والفقير الذي يَنشد التغييرَ لا يريد من ممثّليه السياسيين أن يهادنوا كما يفعل هو اجتنابًا لبطش ربّ العمل أو الشرطيّ أو صاحبِ الدار، بل يريد منهم أن يذهبوا بمواقفهم إلى حيث لا يستطيع هو أن يذهب. ومن هنا، فإنّ أيّ عمل تقدميّ لكونه يعبّر عن مصالح الناس التي تريد التغييرَ، لا بدّ من أن يمتلك الوضوحَ في الموقف لكي يعلن عن نفسه حاملاً لهموم الفئة التي يريد أن يمثّلها.

إلا أنّ على هذا الوضوح أن يكون مزدوجًا: فهو ليس فقط وضوحًا تجاه المطالب وفي وجه السلطات والفئات الحاكمة والمهيمنة، وإنما أيضًا تجاه **القواعد الشعبيّة** المؤيِّدة ذاتها. وبالعودة إلى تجربة الرابطة المذكورة، فقد كنّا أنا وعزّوز عند الانطلاقة المؤسّسيْن الوحيديْن اللذيْن يحملان فكرًا عروبيًا اشتراكيًا، في حين كانت ميولُ المؤسّسين الآخرين إسلاميّةً. ومع تصاعد الهجمة ضدّنا وتدفّق المنتسبين، تكوّنتْ أغلبيّة إسلاميّة واضحة في الرابطة على مستوى القواعد، تقابلها ميولٌ علمانيّة ويساريّة لدى القيادة. وأذكر أنني كرئيس للرابطة شعرتُ بالاضطرار إلى تكييف خطابي مع ميول الأنصار الإسلاميّة، وإلى تلفيق نسخةٍ إسلامويّةٍ من القوميّة العربيّة والاشتراكيّة.

---

١ ـ integration.

٢ ـ Maroun Labaki, **Abou Jahjah, l'erreur** (Bruxelles: Editions Luc Pire, 2003).

وأدّى ذلك إلى تزايد الهجمة الإعلاميّة ضدّنا، وإلى اتهامنا بالأصوليّة. غير أنّ هذا الاتهام جذب أعدادًا من المنتسبين الجدد أكثرَ تشدّدًا إسلاميًا مِنْ سابقيهم. ووصل الأمرُ أن وقفتُ، خلال مؤتمرٍ لفرع الرابطة في هولندا كان يحضره مئةُ مندوبٍ عن فروع الرابطة، لأفضّ نزاعًا كاد يتحوّل عراكًا بين تيّارٍ عروبيّ تقدميّ وتيّارٍ إسلاميّ محافظ (أذكر صورةً، نشرتها الصحفُ الهولنديّةُ يومها، تُظهر تجهّمَ وجهي ووجوهِ منسّقي المؤتمر على المنصّة، ونحن نشهد انفجارَ الرابطة من الداخل).[1]

عندما فشل الإسلاميون في السيطرة على الرابطة في المؤتمر خرجوا منها بشكلٍ جماعيّ، فتقلّصتْ إلى ربع حجمها السابق بين ليلة وضحاها. إلاّ أنّ تجانسَها الذي وُلد من هذا الانشقاق جعلها أكثرَ فعّاليّة. كما أنّ الوضوح الذي نتج من القضايا المتعلّقة بالدين والحريّات الشخصيّة لم يخسّرْنا تأييدَ الناس بل أكسبنا شرائحَ صامتةً كانت مثلَنا تهادن النزعاتِ المحافظة خوفًا من العواقب الاجتماعيّة.

على أيّ حركة تقدميّة، إذنْ، أن تكون واضحة مع جماهيرها حتى في المسائل التي قد تشعر أنّ هذه الجماهير ما تزال غيرَ مستعدّةٍ لتقبّلها وهضمها. وغالبًا ما تفاجئ الجماهيرُ مَن يظنّ أنه متقدّم عليها وتلقّنه دروسًا في التقدميّة. كما أنه من الممكن جدًا أن تجيِّشَ حركةٌ ما جمهورًا «مصطنعًا» لا يمتّ إلى فكرها الحقيقيّ بصلة، وذلك من خلال تبنّيها مواقفَ ملتبسة، بينما جمهورُها الحقيقيُّ موجودٌ ولكنه لا يعرف أنها تحمل الفكر الذي يَنشده ولا أنها تسعى إلى الحلول التي يريدها.

ب ـ المرونة والإبداع. يواجهنا الواقعُ الاجتماعيّ دومًا بظروفٍ مستجدّة. ولذلك لا بدّ من مراجعة أساليب العمل القديمة، وتجديدِ الطروحات، مع البقاء في إطار الثوابت العامّة. إنّ إدراك عامل الوقت والحركة مسألةُ حياةٍ أو موت بالنسبة إلى أيّ حركة تغيير. والمنظّمات والحركات أطرٌ حيّةٌ تتحرّك وتتفاعل مع واقعها وتتبدّل مع ظروفها: فكلّما كانت حركتها سلسةً سهلةً كانت فرصُ انسيابها أفضل؛ وكلّما كان تنظيمُها ثقيلاً ازدادت تكلّسًا وكسلاً. إنّ على التنظيم السياسيّ الحديث أن يَجمعَ بين شكل المؤسّسة وشكل الشبكة: فالجانب المؤسّساتيّ يؤمّن له عمودًا فقريًا من القدمين إلى الرأس، إلاّ أنّ هذا الأخير الذي يمثّل ترابطَه لا يَكفل له الحركةَ ولا التواصلَ، وإنما ما يَكفل له ذلك هو قدرتُه على مدّ شبكاتٍ عصبيّةٍ تصل إلى أبعد الأنسجة في جسم المجتمع.

تتركّز المنظّمة الحديثة حول نواةٍ من الناشطين المخلصين، قد لا يتخطّى عددُهم المئتين، لكنّهم يتواصلون ويؤثّرون في عشرات آلاف البشر من خلال انخراطهم في المجتمع: في النقابات ومؤسّسات المجتمع المدنيّ وفِرق الرياضة والأندية الكشفيّة، وفي العالم الافتراضيّ على الفيسبوك والتويتر، ومن خلال شاشات التلفزة وموجات الأثير وصفحات المجلات. ٢٠٠ شاب وصبيّة يستطيعون تحريكَ تظاهرةٍ من مئة ألف، وهزّ بلدٍ بأسْره.

وبالعودة إلى تجربة رابطتنا، فإنه عندما أعلنت الشرطةُ في مدينة انتويرپ البلجيكيّة عن إطلاقها «الخطة المدمجة للمغاربة» من أجل استهداف الشبّان العرب بذريعة «قمع الجريمة»؛ ولمّا كنا ندرك أنّ الشرطة مخترقةٌ بشكل كبير من قِبل اليمين المتطرف؛ فقد أعلنّا في مؤتمر صحفيّ أنّ الرابطة ستطلِقُ بالتزامن حملةَ دوريّاتٍ مدنيّةٍ لمراقبتها. قامت الدنيا ولم تقعد، وأذكر حينها أنّ الصحافة عنونتْ صفحاتها الأولى أنّ الميليشيات العربيّة سيطرتْ على شوارع انتويرپ. وتدافعتْ وسائلُ الإعلام المحليّة والعالميّة لتغطية الحدث. وكانت تفاجَأ بأنّ هذه الدوريّات «الميليشياويّة» ما هي إلاّ دوريّاتٌ لشبّانٍ وشابّاتٍ من طلبة الجامعة، «يتسلّحون» بكاميراتٍ ومنشوراتٍ توزَّع على المواطنين تشرح لهم حقوقَهم تجاه الشرطة. بيْد أنّ الضجّة التي أثرناها من خلال الدوريّات أدّت إلى كشف النقاب عن الخطّة العنصريّة، وإلى تراجع الشرطة عنها.[2]

ج ـ الاستقلال المالي. وَضعت الدوريّاتُ المدنيّةُ رابطتَنا في موقع المواجِهِ الوحيدِ للعنصريّة في بلجيكا، وحقّقتْ في شهرٍ واحدٍ ما لم تحقّقه سياساتٌ تراكميّةٌ تقليديّة من قِبل مئات الجمعيّات العربيّة التابعة للدولة والمموّلةِ منها والعاجزةِ من ثمّ عن تحدّيها بهذا الشكل. لقد نجحت الرابطة في تقديم نموذج المواطن المؤمن بمواطنيّته من دون عُقد، وإلى درجة اعتباره نفسَه مكلّفًا بمراقبة الشرطة والتأكّد من التزامها بالقانون. ولقد كانت الرابطة منذ البداية واضحة في رفضها للتمويل الحكوميّ، وفي تركيزها على تمويلٍ ذاتيٍّ من اشتراكات الأعضاء ومِنح المؤيّدين المقتدرين. ولو كان الأمرُ غيرَ ذلك لما استطاعت أن تتحرّك بهذه الحريّة، ولكان من السهل جدًا الضغطُ عليها من خلال التلويح بسحب التمويل البنيويّ، كما هي الحال مع باقي المنظّمات العربيّة في بلجيكا.

د ـ الاستعداد للمواجهة. عندما اغتال أحدُ العنصريين عام ٢٠٠٢ الأخ محمد أشرق، وهو أستاذ لغة عربيّة قريبٌ جدًا من الرابطة، انتفض الشبابُ العربيّ في انتويرپ (معقلِ الرابطة)، واندلعتْ صداماتٌ عنيفةٌ مع الشرطة وعصاباتِ اليمين المتطرّف المنخرطة فيها. ولما كنّا موجودين على الأرض وبين الناس، فقد كان لا

---

١ ـ Dyab Abou Jahjah, **Between Two Worlds - The Roots of a Freedom Struggle** (Meulenhof- Manteau, Antwerpen-Amsterdam, 2003).

٢ ـ Mohammed Benzakour, **Abou Jahjah, A Visionary or a Fraud? The Demonisation of a Political Rebel** (Uitgeverij L.J. Amsterdam, 2004).

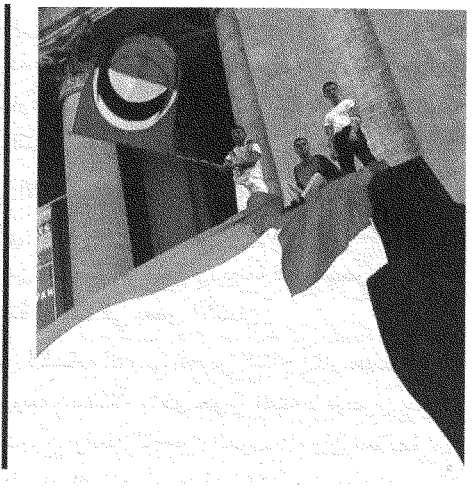

من نشاطات الرابطة العربيّة الأوروبيّة (بلجيكا).

بدّ من موقفٍ نحدّ فيه من التوتّر من جهة، وندافع فيه من جهةٍ أخرى عن جاليتنا وأحيائنا التي عاث فيها العنصريون فسادًا وصولاً إلى التصفية الجسديّة تلك الليلة. الجدير ذكرُه أنّ تلك الأحداث حصلتْ في سياق الفترة التي تلت حُمّى الدوريّات المدنيّة، وفي أجواء قضيّة شارون التي أكسبتنا عداءَ اللوبي الصهيونيّ، وعلى خلفيّة أحداث ١١ سبتمبر. كنا نريد تجنيبَ المدينة حمّامَ دم، فأوعزنا إلى كلّ الرفاق والرفيقات في الرابطة بالنزول إلى الشارع والإمساك بزمام المبادرة وعدم تركه للغوغاء. وهذا ما كان. وفي ظرف ساعتين استطعنا إنجازَ ما لم تنجزْه الشرطة، وهو تهدئة الأجواء. ودخلنا مفاوضاتٍ مع البلديّة لإخراج الشبّان من الشارع شرطَ رفع الحصار الذي ضربته القوى الأمنيّةُ على أماكن تجمّعهم. وبعد مماطلةٍ ومحاولاتٍ عديدة للاستفزاز كان لنا ما أردنا، وسُحب فتيلُ الأزمة، ولم يسقط سوى بعض الجرحى، إضافةً إلى الأضرار الماديّة. لكنْ فوجئنا في اليوم التالي بقصةٍ مختلفةٍ في الصحافة تقول إنّ الرابطة هي مَن فجّر الموقف! وتسارعتْ وتيرةُ الأحداث، حتى طالب رئيسُ الوزراء من تحت قبّة البرلمان باعتقالي، في خرقٍ واضح لفصل السلطات. وهذا ما حصل. إذ اعتقلتُ ورُميتُ في السجن، واعتُقل أكثر من ١٠٠ كادر من الرابطة في ليلةٍ واحدة.

إلا أنّ شباب الرابطة واصلوا الدوريّات المدنيّة، ووضعوا خطّة مواجهةٍ شاملةٍ في حال عدم إطلاق سراحنا تصل إلى العصيان المدنيّ الكليّ والشامل. ومن حيث لا ندري لقينا دعمًا كبيرًا من قبل المثقفين والأكاديميين، إذ وقّع أكثرُ من ٣٠٠ مثقف بارز عريضةً تعلن أنني سجينٌ سياسيّ وتطالب بإطلاق سراحي، بينما كان وزيرُ العدل يتحدّث عن سجني لثمانية أعوام على الأقلّ. إلا أنّ مناوشاتٍ ليليّةً بدأتْ في مدن بروكسل وأنتويرب ومالين وغنت، واستُعملتْ فيها قنابلُ المولوتوف، وكانت بمثابة القطراتِ الأولى التي تسبق انهيارَ المطر، دفعت النيابةَ العامّةَ إلى مفاوضتي. واتفقنا على أن أخرج مقابل شرطٍ وحيد: أن أغيبَ عن الشارع ثلاثة أشهر.

استمرّت المحاكمة حتى عام ٢٠٠٨، وتمّت تبرئتنا من كلّ التهم عندما أثبت الكاتبُ البلجيكيّ الكبير لودو دو ويت أنّ التهم ضدّنا مفبركة. كما شهد رئيسُ الشرطة لمصلحتنا، وشهد شرطيٌّ آخر أنّ الشهادات التي تديننا مختلقة هي الأخرى.[1] لقد ألقت الدولةُ بكلّ ثقلها علينا لتدمّرنا، ولم توفّر أيَّ أسلوبٍ من التزوير والقتل والسجن والطرد من العمل، وأثبتتْ لنا أنّ أوروبا ديموقراطيّة منقوصة لأنها عنصريّة ولا يشفع لها إلاّ قضاءٌ مستقلّ. ولكننا، بوسائلَ محدودةٍ، إنما بإرادةٍ قوية، كنّا مصمّمين على المواجهة وجاهزين للموت في سبيل القضيّة ولإحراق الأخضر واليابس لو تمّ الاعتداءُ علينا. وهذا ما أنقذنا.

إنّ حركة تغيير من دون أظافر لا أملَ لها في الحياة، ولو كانت في بلجيكا وسويسرا، فما بالك في بلادٍ مغتصَبةٍ ومقموعةٍ من الداخل والخارج؟!

هـ ـ الديموقراطيّة. ونعني هنا الديموقراطيّة الداخليّة في التنظيم ذاته. إنّ التنظيمات والأحزاب هي أطرٌ لممارسة الديموقراطيّة في المفهوم التقدميّ. إنها برلماناتٌ دائمة، ومجالسُ دائمةُ الانعقاد، تمثّل شرائحَ من الشعب، وتدلي بدلوها في الشأن العامّ. ولذلك ينبغي إلاّ تتحوّلَ إلى أبواقٍ لزعيم ما، أو قطعانٍ من الماعز تنساق وراء راعيها. فكلّما كانت الأطرُ ديموقراطيّةً، امتنعتْ على الانهيار،

١ ـ Ludo De Witte, **Who is Afraid of Muslims? Notes on Abou Jahjah, Ethnocentrism and Islamophobia** (Bulaaq, Uitgeverij, 2004, Brussels).

وحملتْ مشروعيّةً تضمن لها الاستمرار. كما أنّ هذه الديموقراطيّة تفترض تجدّدَ الدماء فيها، وتحديدًا في قمّة هرمها, لا أن يقبع القادةُ على رؤوس العباد إلى ما لا نهاية، ويُدفنَ الدمُ الجديدُ في الملفّات الشبابيّة حتى يتخثّر، فترى الكهولَ يخطّطون مستقبلاً لن يعيشوه، وترى الرجالَ وهم في عزّ عطائهم يسمّون شبابًا ويؤخذ برأيهم من باب المداعبة.

بعد ستّ سنين من رئاسة الرابطة (ثلاث دورات من سنتين) لم أرشّحْ نفسي لمنصب رئيسها. وها هي اليوم تتألّق من دوني، وتصل إلى آفاقٍ جديدةٍ تحت قيادةٍ شابّةٍ واعدة. يقول البعض إنني ارتكبتُ خطأ بترك الرابطة، إلاّ أنني على يقين من أنّ على أيّ جيلٍ مؤسِّسٍ أن يرجع خطوةً إلى الوراء بعد تثبيت البناء، وإلا تحوّل عائقًا أمام الأهداف التي يَنشدها.

٢ ـ رابطة القوميين العرب تحت التأسيس

تركتُ بلجيكا وشددتُ الرحالَ بشكلٍ نهائيّ إلى لبنان عام ٢٠٠٧. لا أدّعي أنني قادرٌ اليوم على تشخيص إشكاليّات العمل التقدّميّ والقوميّ في بلادنا، ولا أنّ تجربتي هنا غنيّة بحيث تتيح لي أن أكتب عنها مقالة جديّة. غير أنّ بعض الملاحظات لا بدّ أن تفرض نفسَها في هذا السياق.

لديّ انطباع، يتحوّل تدريجيًا إلى ما يشبه اليقين، أنّ المشهد التقدميّ والقوميّ في بلادنا مأزوم بأحزابه وتيّاراته وشخصيّاته. وفي لبنان تحديدًا، من الواضح أنّ القوى الوطنيّة والتقدميّة والقوميّة تواجه انحسارًا يهدّد وجودَها ذاته، وجدّيّةَ حراكها السياسيّ. أسبابُ هذا الانحسار متنوعة، بيْد أنّ أهمّها في رأيي هي الأسباب الذاتيّة النابعة من داخل تيّاراتنا وقوانا، من حيث عجزُها عن الاعتراف بالواقع كما هو، وبالأزمة التي تعيشها، مقدِّمةً للتعامل معها وربّما تخطّيها. ويتبع ذلك نوعٌ من المكابرة والعيش على أمجاد الماضي، مرتبطًا بعجزٍ فاضح عن التجديد في الطرح والخطاب والرؤية السياسيّة والأساليب النضاليّة. المفارقة أنّ ثمّة في بعض الأحيان إفراطًا في التجديد، إلى درجة التخلّي عن كلّ مقوّمات النضال الحزبيّ والتنظيمي. والنتيجة واحدة: فشل العمل التنظيميّ الجماعيّ.

يضاف إلى ذلك أسلوبُ عملٍ بعيدٌ عن الديمقراطيّة (حتى المركزيّة) في معظم أحزابنا، الأمرُ الذي غالبًا ما يجعلها جماعاتٍ ملتفّةً حول فردٍ أو شلّة يَأمران وينْهيان فيها، أو كتلاً متصارعةً متناحرةً تصرف جهدَها في معركتها الداخليّة ولعبة التجاذبات عوضًا من التركيز على الاستحقاقات التي تواجهها.

أما إذا نظرنا حصريًا إلى الأحزاب القوميّة العربيّة، وهي المكان الأول الذي يبحث عنه قوميّ عربيّ مثلي، فسنجد إضافةً إلى الأمراض التي سبق ذكرُها أنها في معظمها لا تحمل من القوميّة إلا الشعارَ، بينما هي محضُ دكاكين لا تتعدّى رؤيتُها منطقة أو مدينة أو حيًا في بعض الأحيان.

ومن هنا تداعت مجموعة من الشباب القوميّ العربيّ لإنتاج إطار جديد للعمل، يجمع في صفوفه شبابًا عروبيًا مستقلاً، وآخر حزبيًا ولكنه لا يريد أن يتقوقع في أحزابه. وكان إطلاق مشروع «رابطة القوميين العرب.»[1] وإنّ إعلانها أنها «تحت التأسيس» ينطوي على إدراك المؤسِّسين أنّ إطلاقَ مشروع سياسيّ ناجح يفترض أولاً مرحلةً إعداديّةً تسبق مؤتمرًا تأسيسيًا يحدّد الشكلَ النهائيَّ للمنتَج ومحتواه بشكلٍ ديموقراطيّ.

التحدّي الأول الذي يواجهنا هو كيف نخاطب الجيلَ الجديد. ولكي نعرف كيف نخاطبه، علينا أن نفهمَه. وما يساعدنا على ذلك هو أنّ معظمَ أعضاء الرابطة المؤسِّسين ينتمون إليه، ولا يتحدّثون عنه وكأنهم يتحدّثون عن مخلوقاتٍ فضائيّةٍ اسمُها «الشباب» وتعيش على كوكبٍ آخر. ولم نسقطْ في فخّ التبسيط الذي يعتبر أنّ الجيل الحاليّ والقادم أعجزُ من أن يفهم خطابًا متكاملاً وعميقًا، وأنه يحتاج إلى تبسيطٍ للأمور. هذه الخديعة النيوليبراليّة التي تريد أن تُفهمنا أنّ عصر الأفكار قد ولّى وولّت معه القيمُ والمبادئ لا بدّ من أن تسقط أمام النزوع الإنسانيّ المستمرّ نحو التحرّر والتقدّم، وهو نزوعٌ مرتبطٌ بالنوع البشريّ عضويًا ولا يمتاز به جيلٌ دون غيره. لقد طرحنا مشروعًا فكريًا ثقيلاً غير مبسّط، فوجدنا جيلاً يبحث عن قيم ومتعطّشًا إلى قضيّة، في زمن العقائد الغرائزيّة المبسّطة بعصبيّاتها الطائفيّة والمذهبيّة. علينا أن نفهم أنّ جيلَ الثمانينيّات الذي ملّ الإيديولوجيا، وجيلَ التسعينيّات اللامبالي، تركا المجالَ لجيلٍ جديدٍ مستعدٍّ لخوض غمار معركةٍ تغييريّةٍ حقيقيّة وبثقةٍ كبيرةٍ بالنفس.

إنّ ما يجب أن يتغيّر في مقاربتنا ليس القصة بل طريقة السرد، وليس الرسالة بل شكل ساعي البريد والصندوق المتلقّي.

«رابطة القوميين العرب تحت التأسيس» تعمل على استقطاب الشباب العربيّ من خلال الإنترنت وسيلةً أولى للتواصل، إلاّ أنها تحوّل المعرفة الافتراضيّة إلى لقاءٍ على أرض الواقع. وهكذا تسير العجلة باتجاه إنتاج إطار جامع لشبابٍ قوميّ وتقدميّ يريد رفعَ التحدّيات التي تواجه وطنه وأمّته وجيله، وتتحوّل المجموعاتُ الافتراضيّة إلى خلايا عمل على أرض الواقع في أكثر من عشرة أقطار عربيّة، يضاف إليها المهْجر.

٣ ـ حركة التحرّر العربيّة الديموقراطيّة

استجابت الرابطة لدعوة شخصيّاتٍ وأحزابٍ قوميّةٍ وعروبيّةٍ ويساريّةٍ لقيام حركة تحرر عربيّة ديموقراطيّة جديدة، ووضعتْ نفسها في تصرّف هذه الدعوة، كما أيّ دعوة إلى التكتّل من أجل تشييد صرح حركة معارضة عربيّة جادّة.

---

١ ـ www.arabnationalists.org

علينا أن نفهم أنّ جيلَ الثمانينيّات الذي ملّ الإيديولوجيا، وجيلَ التسعينيّات اللامبالي، تركا المجالَ لجيلٍ جديدٍ مستعدٍّ لخوض غمار معركةٍ تغييريّةٍ حقيقيّة وبثقةٍ كبيرةٍ بالنفس.

ونشدّد هنا على كلمة «معارضة» لأنها الجوهر الحقيقيّ لأيّ حركة تحرر عربيّة، وهي ما يميّزها من غيرها من الأطر المؤسّساتيّة القوميّة.

إلا أنّ هذا التكتل يواجه صعوباتٍ نابعةً، في رأينا، من إشكاليتين. الأولى هي مشاركة بعض الشخصيّات العربيّة المرموقة التي لا نشكّك في نواياها أو طاقتها، ولكنها تشتّت تركيزَها بين عدد كبير من أطر العمل والمؤتمرات، في حين أنّ مشروعًا مثل «حركة التحرّر العربيّة الديمقراطيّة» يفترض التركيزَ والتفاني ولا يحتمل أن يوضع على هامش أيّ مشروع آخر. والإشكاليّة الثانية تنظيميّة، إذ لا بدّ من اتخاذ خطوات جريئة على مستوى الهيكليّة التنظيميّة تلزم كلّ القوى والشخصيّات المشاركة، وتتيح المجال أمام الحركة لكي تراكم خطاها باتجاه الهدف المنشود.

٤ ـ التحالف الوطنيّ التقدميّ

في لبنان لبّت «رابطة القوميين العرب تحت التأسيس» الدعوة إلى المشاركة في تحالفٍ وطنيّ تقدميّ من أجل بناء مجتمع لاطائفيّ ديموقراطيّ عادل ومقاوم. وأنا أزداد قناعة يومًا بعد يوم أنّ القوى الوطنيّة والتقدميّة في لبنان، كمثيلاتها العربيّة، بحاجة إلى التكتل والتحالف بذهنيّة منفتحة، من أجل تشكيل قبضة حقيقيّة بوجه الفساد والطائفيّة والخيانة.

إلا أنّ الذهنيّة المأزومة لبعض الأحزاب والتنظيمات التي تنتظر فتاتَ مائدة الطوائف والإقطاع لتلتقط منصبًا من هنا، أو دورًا من هناك، أبت إلاّ أن تتراجع عن فكرة التحالف، تمامًا كما يخاف بعضُ القوى على المستوى العربي من فكرة حركة تحرر عربيّ ديموقراطيّ معارضة اجتنابًا لبطش الأنظمة أو حرصًا على خطّ عودةٍ ما معها.

إلا أنّ خروجَ أحزاب وتردُّدَ أخرى ليسا بالضرورة أمرًا سيّئًا. فالتحالف يستطيع إذا ما تخطى إشكاليّة التنظيم والهيكليّة أن يَطرح نفسَه بديلاً جديًا، أو نواةً لتيّار سياسيّ جديد، يستقطب جمهورًا جديدًا غير معنيّ أساسًا بخطابات الأحزاب المنسحبة بل يتوق إلى تمثيل سياسيّ حقيقيّ بعيدًا عن الشعاراتيّة والدوغمائيّة. كما أنّ الانتخابات البلديّة الأخيرة، والهزائم التي مُنيت بها كلُّ القوى التقدميّة والقوميّة في مواجهة الإقطاع الطائفيّ الجديد والقديم (حسب المنطقة)، تبيّن ضرورةَ التفكير في إطار وطنيّ جامع للعمل في مواجهة القوى الطائفيّة المهيمنة، بدل أن نسمح لهذه القوى بأن تشتّتنا وتعزلنا وتستفردَ بنا في قرية هنا ومدينة هناك.

على أنّ هذه المشاريع لا يمكن أن تنجح، سواء أكانت محليّةً أمْ عربيّة، إلاّ إذا كانت فعلاً مجدِّدة، وواضحة، وديمقراطيّة، ومستعدّة للمواجهة!

صيدا

دياب أبو جهجه
كاتب وناشط قوميّ من لبنان.

اليسار في الأردن: مواجهة الأزمة أمْ بناء المشروع؟

□ محمد فرج

يمرّ اليسار الأردنيّ بمرحلةٍ يصعب توصيفُها بـ «الأزمة»: إنها مرحلة انهيارٍ مريع، يخيفني أحيانًا أن تؤدّي به إلى التلاشي الحقيقيّ.

الانتقال إلى مرحلة العمل العلنيّ

انتقل اليسارُ الأردنيّ في بداية التسعينيّات إلى مرحلة العمل العلنيّ، تاركًا وراءه تاريخًا طويلاً من التنظيم السرّيّ والملاحقات والمطاردات. وعندما أتحدّث عن اليسار الأردنيّ في تلك المرحلة فإنني أقصد الحزبَ الشيوعيّ الأردنيّ بوصفه التيّار الأكبر آنذاك. وقد اعتبرتْ قيادتُه ذلك التغيير انتصارًا تمثّل في العمل المرخّص، واختصارِ المسافة للوصول إلى الناس، والأملِ في الحصول على التمثيل البرلمانيّ. ولكنْ لو قسنا الأمورَ بنتائجها، وبمنطق الأرقام البسيط، فإنّ اليسار الأردنيّ عمومًا، والحزبَ الشيوعيّ الأردنيّ خصوصًا، قد تراجع بمنحنًى خطّيّ عكسيّ منذ ذلك الوقت. فجماهير الحزب في حقبة العمل السرّيّ، وأنصارُه، بل أعضاؤه أيضًا، أكثر بكثير من اليوم.

لقد تمّ تمثيلُ اليسار الأردنيّ في البرلمان، ورُخّص رسميًا، ولكنه بات أضعف وأقلّ قدرةً على التحشيد. والحقّ أنّ نشوة الانتصار بالعلنيّة حوّلتْ مسارَ مشروعه من طابعه التحريضيّ إلى طابعٍ دعائيّ بحت، وكبرتْ آمالُه في تحقيق التغيير بالعمل الديمقراطيّ الأنعم، وتركّزتْ جهودُه على الحفاظ على وجوده السياسيّ وحمايته من الضياع، وتحوّلت الاحتجاجاتُ التلقائيّةُ المستقطِبةُ للناس إلى كرنفالاتٍ مظهريّةٍ مرخّصةٍ ومقنّنة عجزتْ عن استفزاز الجانب المصلحيّ للشعب الأردنيّ في العدالة الاجتماعيّة.

انفضّ العديدُ من المثقفين عن صفوف التنظيم، وخاصةً فئة الأدباء، التي نأت بنفسها لاحقًا في «رابطة الكتّاب» وقرّرتْ أن تحدّد شكلَ نضالها بالكتابة فقط. وتراجع اليسارُ بشكل ملحوظ في أوساط الشباب والطلاب. وساهمتْ سلوكيّاتُه في تعزيز الفكرة القائلة بانهيار حلم الاشتراكيّة بعد انهيار الأنموذج السوفياتيّ.

لجنة التنسيق: سلّة لمّت أوراقَ اليسار بأكملها

في منتصف التسعينيّات تأسّستْ لجنةُ التنسيق العليا لأحزاب المعارضة، وضمّت ما يقارب خمسة عشر حزبًا. ولم يكن تمثيلُ اليسار فيها بالقليل (الحزب الشيوعيّ، حزب الشعب الديمقراطيّ، حزب الوحدة الشعبيّة). ولكنْ مع تباعد أجندات أحزاب اليسار، وانصهارِ بعضها في بوتقة الأجندة الخاصة بالإسلاميين، وطغيانِ أسس العمل العصبَويّة، وغيابِ القدرة على إنتاج موقفٍ نظريٍّ متماسكٍ ومقْنِع، أصبحتْ لجنةُ التنسيق عبئًا ثقيلاً وحاجزًا منيعًا أمام قوى اليسار للتعبير عن هويّتها الخاصّة. ومع انحسار الحضور الجماهيريّ لليسار الأردنيّ لصالح الإسلاميين، غدا إنجاحُ هذا التحرّك وإفشالُ ذاك مرهونيْن سلفًا بموقف الإسلاميين منه.

قيّد اليسارُ الأردنيُّ نفسَه بقيود لجنة التنسيق، وبات يائسًا من المبادرة المنفردة من دون الاستعانة بها. ولمّا كانت نوايا الإسلاميين تصبّ في حيّز التحشيد الدينيّ وليست ذاتَ صلة بمحاولات التغيير الاقتصاديّ الاجتماعيّ التقدميّ، فقد اختفت هويّةُ اليسار المرتبطة عضويًا بالصراع الطبقيّ وبرفضِ أشكال الاستغلال وتفتيتِ البنية الاقتصاديّة القائمة على سياسات الخصخصة.

المسيرات الحاشدة التي أطلقتها لجنةُ التنسيق على مدار السنوات السابقة، أكانت للتضامن مع الشعب الفلسطينيّ في غزّة أمْ للتضامن مع الشعب العراقيّ، كانت ترفرف فيها الراياتُ الإسلاميّةُ الخضراء، وكان اليسارُ هناك ملحقًا لا حول له ولا قوة. للأسف غاب اليسارُ عن الساحتين كلتيهما: ساحةِ الانتماء إلى المحيط المهدَّد، وساحةِ مواجهة السياسة الاقتصاديّة الرأسماليّة.

١٩٩٧: انشقاقٌ جديدٌ في صفوف الحزب الشيوعيّ

تعرّض الحزبُ الشيوعيّ الأردنيّ عام ١٩٩٧ لانشقاقٍ جديد، غيْر ذاك الذي تعرّض له في حقبة العمل السرّيّ. لم يكن في جوهر الانشقاق الجديد أيُّ شكلٍ من أشكال الاختلاف السياسيّ أو الفكريّ، بل كان أساسه النزاعات الشخصيّة والعصبويّة على مواقع القيادة، وبالتحديد على موقع الأمين العامّ للحزب. وقد تخلّلتْ هذه الخلافات انتخاباتُ الحزب في المؤتمر العامّ، وظهرتْ حينها أصواتٌ تنادي بتنحية المناضل الشيوعيّ الكبير يعقوب زيادين عن موقع الأمين العامّ، الذي اتخذ بدوره مواقفَ متخبّطةً ومتناقضةً إزاء ترشيح نفسه مجدّدًا، وأطلق فضيحةَ التمويل الأجنبيّ لحزبٍ كان هو شخصيًا أمينَه العامّ!

صور مختلفة ليعقوب زيادين.

أما الأمين العامّ الجديد فلم يتدارك الأمرَ بطريقةٍ تحافظ على وحدة الحزب، ومضى في مشروع الحفاظ على الاعتراف الرسميّ للحزب على حساب الحزب الجديد الذي نتج عن الانشقاق (حزب الشغّيلة) وبأيّ ثمن.

ضاعف هذا الانشقاقُ من ورطة الحزب الشيوعيّ الأردنيّ وتراجعِه الحادّ. أما الحزب الشيوعيّ الجديد فلم يكن قادرًا هو الآخر على تصحيح المسار على الرغم من مواقفه السياسيّة المتقدّمة في العديد من المسائل، وذلك نظرًا إلى ضعف قواه العدديّة.

أطيافٌ أخرى من اليسار وثقافة اقتصاد السوق

كما في اقتصاد السوق وفي مزاحمة الشركات ذات الاختصاصات المتشابهة على الجمهور المستهلِك، ظهر العديدُ من أطياف اليسار في الساحة الأردنيّة وتزاحمتْ بشكلٍ عصبويّ على الجمهور الوهميّ. كان الهدف هو التحشيد لغايات التحشيد، وتجلّت هذه الصورة في البهرجة التي تمارسها أطيافُ اليسار في مهرجاناتها.

ثم إنّ غياب المنظومة الاشتراكيّة، وسيطرةَ القطب الواحد على تشكيل ثقافة الشعوب، انعكسا على ثقافة الناشطين. وهذا يشكّل مكمنَ خطر حقيقيّ على اليسار في كلّ مكان، وبالذات عند الحديث عن الأجيال القادمة. إنّ الرأسماليّة تعمل بشكلٍ دائم على تعزيز النزعة الأنانيّة والانعزال عن المتّحد الجماعيّ؛ وفي حين كان مطلوبًا من اليسار محاربةُ هذه الثقافة، انجرّ خلفها، وتحوّل الموقعُ التنظيميّ إلى منصب، وتحوّلت المساعي النظريّة للوصول إلى حلّ إلى استعراضات غير متماسكة وبعيدةٍ عن الواقع. لقد سيطرتْ ثقافةُ اقتصاد السوق على ذهنيّة الناشطين اليساريين في كثير من المواقف: فحلّت الفقّاعاتُ الإعلاميّة محلّ العمل المنظّم الملموس على الأرض، وحلّت المقابلاتُ التلفزيونيّة الهادئة محلّ الخطابات التعبويّة المباشرة.

فكّي الكماشة

وقع اليسارُ الأردنيّ، في مواقفه وحراكه، بين فكّيْ كمّاشة الإسلاميين والسلطة السياسيّة. فعند الحديث عن القضيّة الفلسطينيّة واحتلال العراق، تتصدّر

الساحةَ القوى الإسلاميّةُ بمواقفها الراديكاليّة المعبّأة دينيًا، بينما يتراجع اليسارُ عن إبراز الجوهر الطبقيّ في الصراع مع الكيان الصهيونيّ والرأسماليّة العالميّة. والأسوأ من ذلك هو غيابُ الخطاب الخاصّ باليسار، وإنتاجُ خطاباتٍ دينيّةٍ حينًا وليبراليّةٍ أحيانًا أخرى. وعند الحديث عن محاربة الإرهاب، تتصدّر الساحةَ السلطةُ السياسيّةُ وتستعرض قدراتِها الأمنيّة في الدفاع، ويتراجع اليسارُ مرةً أخرى متردّدًا في مواجهة النظام بطرح صريح مفادُه: أنّ السلطة السياسيّة **ذاتها** ساهمتْ في صناعة الإرهاب، تارةً عندما عزّزتْ ظهورَ تيّار الإسلاميين ليكون بديلاً لليساريين في الستينيّات والسبعينيّات والثمانينيّات، وتارةً عندما استطردتْ في سياسات التجويع والإفقار دافعةً بجماهير عريضةٍ وممتلئةٍ بالإحباط إلى الانتحار.

لم ينجح اليسارُ في شقّ الطريق الثالث، المستندِ إلى الأرضيّة الطبقيّة في التحليل. فهو لم يسبق الإسلاميين في ما يتعلق بمواجهة مشروع الهيمنة، ولم يسبق السلطة السياسيّة في مواجهة التطرّف الدينيّ، ولم يخض المعركة الأساسيّة: المعركة الطبقيّة.

التنمية السياسيّة وفن الترويض السياسيّ

كما أوردنا سابقًا، فإنّ انتقال اليسار في الأردن إلى المرحلة العلنيّة رافقه تحوّلٌ في مسار المشروع التعبويّ لصالح المشروع الدعائيّ. وانطبق ذلك على تركيز الجهود للعمل ضمن منظّمات حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق المرأة على حساب النضال الطبقيّ كأساس، وتمّ التركيزُ على مناقشة قوانين الانتخابات والتجمّعات العامّة على حساب قوانين الاستثمار والضرائب.

أضاع اليسارُ الأردنيّ وقتاً طويلاً في نقاش القوانين المقيّدة للحريّات، على حساب مواجهة حزَم القوانين التجويعيّة. وفي حين طَرحت السلطة برنامجَ التنمية السياسيّة، لإلهاء الأحزاب أولاً، ولإعطاء مصداقيّةٍ ديمقراطيّةٍ لنفسها ثانيًا، صدّقت الأحزابُ الكذبةَ وبدأتْ بمسلسل عتابٍ للسلطة على عدم التزامها بوعود التنمية السياسيّة! وبذلك بات من الصعب على اليسار الأردنيّ أن يكسبَ مجدّدًا ثقةَ الشارع، وأن يمارس خروقًا في معادلة التنمية السياسيّة التي كان قد صرّح بتصديقها.

النقابات المهنيّة والحركة العمّاليّة

سيطرت الحركة الإسلاميّة على النقابات المهنيّة بشكل واضح، وتراجع دورُ اليسار فيها، واقتصر على المشاركة الشكليّة في الانتخابات، وتحت شعارات غير «مستفزّة» على الإطلاق. كان هناك غيابٌ كبيرٌ لليسار في فضح الممارسات الخاطئة والسيّئة التي مارسها الإسلاميون في النقابات، وبالذات في نقابة المهندسين. ولم يكن لليسار طرحٌ برنامجيٌّ حقيقيٌّ وطويلُ الأمد، قادرٌ على انتزاع النقابات مجدّدًا.

أما في ما يتعلّق بالحركة العمّالية، فمع كلّ التطوّرات التي طرأتْ على نشاطها في الأردن، كحركة عمّال المياومة، وعمّال البوتاس، وعمّال مصانع الملح، وعمّال الكهرباء، وعمّال الموانئ، فقد بقيتْ قوى اليسار تلعب دورَ الداعم عن بُعد، بل تزاحمتْ إعلاميًا مرةً أخرى لإثبات حضورها، من دون وجود نشاط عمليّ حقيقيّ في التنسيق مع هذه الحركات. بل لعب بعضُ قوى اليسار دورًا تضليليًا لهذه الحركات، وأخرجها في نهاية المطاف من طاولة المفاوضات صفرَ اليدين. وقد تجلّى ذلك في قيام «حركة اليسار الاجتماعيّ» (إثر اجتماع أقطابها برئيس الوزراء آنذاك) بتوجيه نداءٍ إلى عمّال المياومة بإيقاف إضرابها والقبول بشروطٍ تفاوضيّةٍ ضعيفةٍ جدًا. واستطاعت الحركة فبركة قبول النداء من خلال علاقتها بمسؤول اللجنة آنذاك، فكان لذلك أثر كبير في ضرب حركة عمّال المياومة في تلك الفترة وفي إفقاد قياداتها بعضًا من مصداقيّتها واختلال وحدة مواقفها.

انسلاخ النظريّة عن الممارسة

هنا يمكن الحديثُ عن شكلين أساسيين لهذا الانسلاخ: انسلاخ المادّة النظريّة عن الواقع، وانسلاخ المادّة النظريّة التنظيميّة عن شكل المعارضة.

إنّ المادّة النظريّة التي تقدّمها أحزابُ اليسار لأعضائها تستند بالأساس إلى كلاسيكيّات الماركسيّة التي تمثّل المنهجَ الأساس، ولا يمكن تلقّيها بآليّات الحشو الآليّ. فمع كلّ التطور الذي طرأ على شكل الطبقة العاملة وانفجار قطاع الخدمات، لم تبادرْ قوى اليسار إلى محاولاتٍ نظريّةٍ جديّةٍ في سبيل إعادة تعريف هذه الطبقة، وفرز مكوّناتها من جديد، وبناءِ البرامج الحزبيّة والخطوات العمليّة وفقًا للتعريف الجديد، بل على العكس تمامًا، إذ بادرتْ بتسميتها «فئات شعبيّة» من أجل تجاوز المأزق النظريّ! ومن هنا ظهر شكلُ الانسلاخ الأول: فقد تحدّثتْ قوى اليسار في برامجها، وباقتباسٍ حرْفيّ جامد، عن البرجوازيّة الصغيرة، من دون أن تحدّد في من تتمثّل في فوضى السوق؛ كما تحدّثتْ بصيغةٍ مطّاطةٍ عن العمّال من غير أن تحدّد مَنْ هم أساسًا.

أما الانسلاخ الثاني فقد تجلّى في محاولة قوى اليسار الالتزامَ بالنصوص النظريّة التنظيميّة الموروثة أصلاً عن تجارب ثوريّةٍ خاضت نضالَها في أجواء غير ديمقراطيّة وبأدوات غير ديمقراطيّة. والحال أنه لا يمْكن للحزب السياسيّ أن يفرضَ المركزيّةَ الديمقراطيّة في صفوفه، وأن يطالب أعضاءه بالالتزام الصارم بالقرارات التنظيميّة، في ظلّ سقوفٍ منخفضةٍ لمعركته مع السلطة.

ومن هنا انقسمتْ قوى اليسار إلى اتجاهين أساسيين: منها ما حاول تغييرَ شكل التنظيم الداخليّ والتخلّي عن أشكال التنظيم الحزبيّ الانضباطيّ الحديديّ بما يتناسب مع سقوف المعركة مع السلطة؛ ومنها ما حاول التمسّكَ بالنصوص الكلاسيكيّة، والإبقاءَ في الوقت ذاته على السقوف المنخفضة

انتقال اليسار في الأردن إلى المرحلة العلنيّة رافقه تحوّلٌ في مسار المشروع التعبويّ لصالح المشروع الدعائيّ. وانطبق ذلك على تركيز الجهود للعمل ضمن منظّمات حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق المرأة على حساب النضال الطبقيّ كأساس.

للمعركة. الاتجاه الأول عاش حالة التفكّك وعدم القدرة على التأثير، نظرًا إلى ذوبانه في منظومة العمل الديمقراطيّ الفرديّ الطابع. والاتجاه الثاني دخل في دوّامة الانفصام، وتأزّم بالدرجة الأولى داخليًا.

الحلّ وشَقّ الطريق الثالث

في ظلّ التخبّط المريع الذي يعيشه اليسارُ في الأردن ـ وهي التسمية الأصحّ بالمناسبة بديلاً من «اليسار الأردنيّ» ـ فإنّ المهمّات المطلوبة عمليًا هي مهمّاتُ بناء مشروع، لا مهمّاتُ خروجٍ من أزمةٍ عابرة.

- بذل مجهود نظريّ جبّار ومضنٍ لدراسة شكل الطبقة العاملة وتصنيفاتها.
- بناء البرامج العمليّة المتناسقة والمنسجمة مع التعريفات الناتجة.
- التبنّي الحقيقيّ للمركزيّة الديمقراطيّة في إدارة شؤون التنظيمات الحزبيّة، الأمرُ الذي يتطلّب رفعَ سقوف المعركة مع السلطة. وهذا ما يتمثّل في الخروج النهائيّ والكامل من الأجواء الديمقراطيّة البرجوازيّة المزيّفة، أو في المواجهة داخلها مع تكسير كلّ حواجز المخادعة السياسيّة التي تمارسها السلطةُ، والقبولِ بدفع الثمن سلفًا وعلنًا.
- الانسحاب الكامل من أشكال التنسيق غير المجدية، وعلى رأسها لجنةُ التنسيق العليا لأحزاب المعارضة، والتعبير عن هويّة اليسار، والمحافظة على خصوصيّة طرحه.
- تفعيل أشكال الحوار المفتوح داخل الأطر التنظيميّة، والحفاظ على حقّ الأقليّة في الاستمرار في التعبير عن رأيها من خلال آليّات التعميم الداخليّ. وهذا ما يحافظ على وحدة التنظيمات الحزبيّة من جهة، ويفتح الآفاق لاستنتاجاتٍ جديدةٍ من جهةٍ أخرى.
- الخروج من حالة التردّد وأنصاف المواقف في الطرح؛ فـ «اليسار يتبنّى مجموعة من الخطوات التكتيكيّة، ولديه هدف إستراتيجيّ أساسيّ لا يمكن المساومة عليه: الملْكيّة العامّة لوسائل الإنتاج.»
- الطرح الجريء والواضح في الموقف من الكيان الصهيونيّ الذي يمثّل ذراعَ الإمبرياليّة في المنطقة؛ وإبراز جوهر الصراع الطبقيّ على حساب الصراع الدينيّ أو الإقليميّ، الأمرُ الذي يتطلّب إخراج القضيّة «الفلسطينيّة» من إطارها الفلسطينيّ لتشمل المحيطَ بأكمله؛ وعدم الانجرار إلى مختلف أشكال المماحكات الدينيّة، التي تخدم الكيانَ الصهيونيّ بالدرجة الأولى؛ وإبراز الهدف الحقيقي من الاحتلال الإسرائيليّ لفلسطين وعلاقته بالاستعمار الإنجلو ـ فرنسيّ سابقًا والأمريكيّ لاحقًا؛ وتوضيح الشكل الوظيفيّ للخطاب الدينيّ في سياق تحقيق الهدف الأصليّ.
- طرح البدائل الاقتصاديّة الناجعة، المستندة إلى أسس الاقتصاد السياسيّ الماركسيّ. وهذه البدائل تفتح الطريقَ لبروز أنماط اجتماعيّةٍ تقدميّةٍ من جهة أولى، وتسعف الطبقةَ العاملةَ المسحوقة من جهةٍ ثانية، وتنقذ الطبقة العاملة الوسطى من أجواء الاستلاب من جهةٍ ثالثة.
- العمل على تجديد شكل الحركة العمّاليّة لتشمل القطاعات المختلفة، والعمل على دفع قوى اليسار لتكون المعبِّرَ الحقيقيّ عن الحقوق العمّاليّة بصفتها الحاضنة الأساسيّة لنضال الطبقة العاملة، وتكون بديلاً من الحركات العمّاليّة التلقائيّة.
- إنّ مواجهة العولمة الرأسماليّة بحاجة إلى عولمة النضال. وفي المحيط العربيّ، آن للعمل المشترك أن يخرج من حدود الإطار الكرنفاليّ. وهذا يتطلب خلق مركز لليسار العربيّ قادر على إدارة عمل الأذرع في الكيانات التي تم بناؤها أساسًا في حقبة الاستعمار والانتداب والوصاية.

عمّان

محمد فرج

كاتب وناشط شيوعيّ من الأردن.

اليسار المغربيّ: مخاض التغيير (ندوة)

□ أدارها عبد الحق لبيض؛ ورقة العمل: الموسوي العجلاوي؛
المشاركون: محمد الساسي، حسن طارق، أحمد البوز، محمد العوني

عبدالحق لبيض: باسم مجلة الآداب، أشكر الإخوة على تفضّلهم بقبول الدعوة. ثمة مجموعة أسئلة تطرح نفسها منذ البداية: ١) هل الحديث عن اليسار تمْليه اشتراطاتٌ موضوعيّة وتاريخيّة مهمّة، أمْ هو مجرّدُ لغطٍ سياسيّ يملأ الفجوات الكبرى في المشهد السياسيّ المغربيّ؟ ٢) كيف يتمّ تداولُ المسألة اليساريّة في المغرب اليوم؟ وهل ينفتح على المتغيّرات الفكريّة والاجتماعيّة والسياسيّة؟ ٣) أيُعدّ سؤال اليسار سؤالاً مجتمعيًا، أمْ نخبويًا مرتبطًا بمجموعة من الأطر الثقافيّة والنضاليّة؟ ٤) هل ما يدعونا، اليوم، إلى مناقشة هويّة اليسار هو تراجعُه الملحوظ أمام استفحال قوة الدولة؟ هل الحديث عن اليسار تبرّره اليوم الحاجةُ إلى هذا المكوّن لبناء تعاقد سياسيّ جديد، أمْ هو مجرد إحياءٍ لذكرى ما تلبث أن تُنسى بعد انتهاء طقوس الاحتفال؟ ٥) هل يستقيم الحديث، اليوم، عن اليسار بصيغة المفرد، أمْ أنه بات من المحتّم الحديث عن اليسار بصيغة الجمع المتعدّد والمختلف؟

تلكم بعض العناصر التي نأمل أن تؤثّث نقاشنا. لكنْ لا بدّ أولاً من الاستئناس بفرشٍ تاريخيّ، يمثّل عنصرًا أساسًا من عناصر حفظ الذاكرة، إضافةً إلى ما يحمله للجيل الجديد من إضاءةٍ على مكوّنٍ مهمّ من مكوّنات الفكر السياسيّ. ولهذه الغاية أقترح على الأستاذ الموسوي العجلاوي تقديمَ ورقةٍ تأطيريّة للبعد التاريخيّ لليسار المغربيّ.

المحور الأول : ماهيّة التشكّل ومخاضات الفعل

الموسوي العجلاوي: ارتبطتْ تجربة اليسار المغربيّ بالتحوّلات التي عرفها المغرب في مرحلة الاستقلال بشكل خاصّ.

أ ـ الحزب الشيوعيّ المغربيّ. كان الحزب الشيوعيّ حاضرًا في الساحة الوطنيّة من الناحية التنظيميّة عن طريق مكتبه السياسيّ وكاتبه ولجنته المركزيّة، ومن الناحية الإعلاميّة عن طريق بياناته المتعددة التي لم تختلف كثيرًا عن بيانات الأحزاب الأخرى. بيْد أنّ «الحركة الوطنيّة» أقصت منذ العام ١٩٥١ أيَّ تعامل مع الشيوعيين المغاربة، إذ وُقّع في طنجة بتاريخ ١٩٥١/٤/٩ نصُّ ميثاق مشترك لأربعة أحزاب، وفي النقطة ١١ «يلتزم الموقّعون أن لا يقبلوا تركيبَ جبهة مع الحزب الشيوعيّ المغربيّ.» ألَلأمر علاقةٌ بموقف الحزب الشيوعيّ من وثيقة المطالبة بالاستقلال؟ أكان لزعماء الأحزاب الأربعة موقفٌ من الشيوعيّة؟ هل لحركة الإخوان المسلمين المصريّة، التي كانت لها علاقاتٌ مهمّة بروّاد الحركة الوطنيّة بالقاهرة، تأثير؟ والظاهر أنّ الحزب الشيوعيّ لم يكن مرغوبًا فيه أيضًا بعد الحصول على الاستقلال، إذ أُقصي من تشكيلة المجلس الوطنيّ الاستشاريّ. وعلى الرغم من أنه ساند حزبَ الاستقلال إبّان المطالبة بـ «الحكومة المنسجمة،» فقد تعرّض للتهميش، ولم يُستشَرْ في موضوع الانتخابات في يونيو ١٩٥٩. وتوالت الضغوط التي أدّت إلى منعه من الحضور الشرعيّ في الساحة الوطنيّة، من خلال حكم أصدرته محكمةُ الاستئناف سنة ١٩٦٠، بناءً على حيثيّات مرتبطة بتصريحات الملك محمد الخامس في مناسباتٍ عديدة، بأنّ كلّ إيديولوجيا ماديّةٍ منافيةٌ للملّة والدين، وأنّ التيّارات الماركسيّة اللينينيّة تدخل في نطاق الإيديولوجيا الماديّة. وفي العام ١٩٦٩، بعيْد تحوّل الحزب الشيوعيّ إلى حزب التحرّر والاشتراكيّة، مُنع عقب محاكمته بناءً على تصريحاتٍ أدلى بها علي يعته في مؤتمر دوليّ للأحزاب الشيوعيّة انعقد في موسكو في يونيو من ذلك العام.

في سنة ١٩٧٤، وبعد بروز قضيّة الصحراء، وظهور تحوّل سياسيّ داخليّ، تغيّر الاسمُ إلى حزب التقدّم والاشتراكيّة، وانعقد مؤتمرُه الأول تحت الاسم الجديد في فبراير ١٩٧٥، ورفع الحزبُ في حلّته الجديدة شعارَ «الديمقراطيّة الوطنيّة مرحلة تاريخيّة نحو الاشتراكيّة.»

ب ـ الاتحاد الوطنيّ/الاتحاد الاشتراكيّ للقوات الشعبيّة. تأسّس سنة ١٩٥٩ على خلفيّة تعدّد الرؤى حول المسار الذي يجب أن يأخذه المغربُ بعد الاستقلال عام ١٩٥٦. ولم تكن الأزمة التنظيميّة التي دامت ثلاثَ سنوات تقريبًا داخل الحزب الذي قاد معركة الاستقلال سوى غطاءٍ لخلافاتٍ أعمق، كان محورها «حكومة منسجمة» لتحقيق برنامج «التحرر الاقتصاديّ.» وهذا ما تمّ مع حكومة عبد الله إبراهيم، التي فجّرتْ قراراتُها الاقتصاديّة (عام ١٩٥٩) قلقَ المصالح الاستعماريّة وحلفائها من المغاربة من أن تكون برنامجًا اشتراكيًا، فتحالف الجميعُ لإسقاط

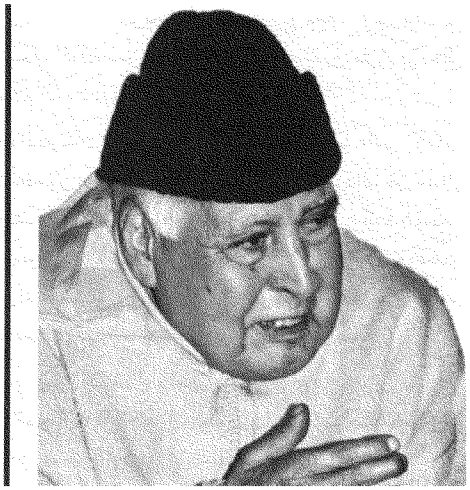

عبد الله إبراهيم (يمين) وماوتسي تونغ يستقبل علي يعطا أمين عام الحزب الشيوعيّ المغربيّ (يسار).

الحكومة (انقلاب ١٩٦٠). وأيًا كان ثقلُ الحدث أو اتصالُه ببرنامج اقتصاديّ اشتراكيّ، فالظاهر أنّ الأمر يتعلّق، وفقًا لعبد الرحيم بوعبيد (في المؤتمر الاستثنائيّ للاتحاد عام ١٩٧٥)، بمرحلةٍ انتقاليّةٍ من «الاقتصاد الاستعماريّ إلى «الاقتصاد الوطنيّ.» ثم إنّ «الانقلاب» كان مرجعيّةً لخطاب الاتحاد ونضاله في مواجهة «النظام الإقطاعيّ» و«الحكم الفرديّ المطلق.» ويظلّ مصطلحا الديمقراطيّة/الاشتراكيّة أكثرَ حضورًا في الخطاب الاتحاديّ من المفاهيم الأخرى التي تنوّعتْ مضامينُها بتنوّع الإحالات الزمنيّة والصراعات السياسيّة والتنظيميّة الداخليّة.

في بداية الستينيّات تمحورتْ أدبيّاتُ الحزب حول منظوره لممارسة الحكم، وذلك بربط النظام الملكيّ بمؤسّساتٍ تمثيليّةٍ ينتخبها الشعب، ورفضِ نظام الحكم الرئاسيّ أو الفرديّ، ووضع آليّات قيام الدستور، وبناء الهيئة الحكوميّة. وركّز الاتحاد على أنّ فكرة «الاستمرار» التي تسود كلَّ نظام ملكيّ تتنافى مع ممارسة الحكم مباشرةً من طرف الملك، لأنّ عواقبها خطيرةٌ على استقرار البلاد. إنّ فكرة اليسار وُلدتْ في الستينيّات كتعارضٍ مع اليمين، المتمثّل في البنيات التقليديّة المتراصّة حول الحسن الثاني. وعرفتْ مرحلة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٤ وتيرةَ أزمةٍ حول نظام الحكم والديمقراطيّة، وتعدّدتْ حملاتُ الاعتقال والمحاكمات والنفي وانتفاضات المدن والنواحي.

إذا كانت الإحالة التاريخيّة ضروريّة لترتيب مضامين الفكر الاشتراكيّ لدى الاتحاد، فإنّ الارتباط بين الأداة التنظيميّة والقيم الحزبيّة أمر ثابت في تاريخه.

هذا الارتباط تعكسه على الخصوص «المذكّراتُ التنظيميّة» المتعدّدة، والقوانينُ الداخليّة. كما شكّلت المحطّاتُ الحزبيّة الكبرى، والبياناتُ، والاستجواباتُ الصحفيّة، فرصةً لترجمة النزعة الاشتراكيّة إلى واقعٍ مشتركٍ بين الحزب والمجتمع.

من التأسيس والممارسة الحكوميّة سنة ١٩٥٩، إلى «حكومة التناوب» سنة ١٩٩٨ وما تلاها، فإلى أزمة المؤتمر الثامن في يونيو ٢٠٠٨، ومرورًا بالصراع مع النظام إبّان «زمن الرصاص،» تحْمل التجربةُ الاشتراكيّةُ لهذا الحزب طعمًا مميّزًا يزاوج بين الخاصّ والعامّ، والممكن والمستحيل. وإجمالاً يمكن حصرُ الهويّة الاشتراكيّة في المراحل التالية: ١) مرحلة التأسيس (يناير ١٩٥٩ ـ ماي ١٩٦٠) أو النزوع إلى الاشتراكيّة من خلال البرنامج الاقتصاديّ لحكومة عبد الله إبراهيم. ٢) البحث عن الإحالات السياسيّة النضاليّة لمفهوم الاشتراكيّة (١٩٦٠ ـ ١٩٦٢). ٣) البحث في أيّهما هو المتوخّى، اشتراكيّة علميّة أم اشتراكيّة ديمقراطيّة اجتماعيّة (١٩٦٤ ـ ١٩٧٥). ٤) النضال الديمقراطيّ وهويّة البرنامج الاشتراكيّ (١٩٧٦ ـ ١٩٩٦). ٥) البرنامج الاشتراكيّ في محكّ حكومة التناوب وما بعدها (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٧). ٦) أسئلة الهويّة الاشتراكيّة في المؤتمر الثامن (يونيو ٢٠٠٨).

ج ـ الحركات الماركسيّة اللينينيّة. وقد برزتْ في قلب الجامعة المغربيّة، انطلاقًا من وضع تنظيميّ طلابيّ امتلك ديناميّةً خاصةً تمحورتْ حول المبادئ الأربع للاتحاد الوطنيّ لطلبة المغرب، وفي وضع سياسيّ داخليّ متأجّج يُطلق عليه اليوم اسمُ «سنوات الرصاص.» ويمكن وضعُ إطار تاريخيّ لزمن ولادة هذه الحركات بين المؤتمر ١٣ للاتحاد الوطنيّ لطلبة المغرب (يوليوز ١٩٦٩) والمؤتمر ١٥ (غشت ١٩٧٢)، بالتركيز على تحويل المنظّمة الطلابيّة إلى واجهةٍ لقيادة الاحتجاجات الجماهيريّة من خلال تظاهرات عددٍ من المدن كالرباط وفاس ومرّاكش ومكناس، واعتبار الإشكال المطروح في المغرب هو إشكال غياب القيادة الثوريّة. وقد ساعد على نضج هذه الأفكار هزيمةُ ٦٧، التي اعتبرتها هذه الحركات (ضمن فكر جديد برز في العالم العربيّ) دليلاً على إفلاس الرهان على القيادات الرسميّة في تحقيق التحرير، وأنّ السبيل الوحيد الواجب اتخاذُه هو الذي اتخذته منظمةُ التحرير الفلسطينيّة بإعلان الكفاح المسلّح المستند إلى الجماهير. أما البعد العالميّ لهذه الحركات فتمثّل في ما سُمّي آنذاك «انفضاح الانحراف السوفياتيّ،» مقابل بروز قوى اشتراكيّة جديدة (كوبا، الصين، ڤيتنام). وقد تركت الثورة الثقافيّة الصينيّة أثرها لدى شرائح الطلبة، من دون نسيان تأثير احتجاجات ماي بفرنسا سنة ١٩٦٨.

هذه المؤثّرات الداخليّة والخارجيّة عجّلتْ في بروز تنظيمات على شكل «حلقات دراسيّة مغلقة» ضمّت في كثير من الأحيان مناضلين من الاتحاد الوطنيّ للقوات الشعبيّة وحزب التحرّر والاشتراكيّة. فتكوّن فصيلان، «٢٣ مارس» و«إلى الأمام،» قدّما لائحة/جبهة إلى المؤتمر ١٣ للاتحاد الوطنيّ. وفي خضمّ تحركات التنظيم السريّ داخل الاتحاد الوطنيّ للقوات الشعبيّة والتحضير لثورة التحرير المسلحة، جاءت بياناتُ المؤتمر ١٣ عبقةً بعبارات الثورة ضدّ «النظام» ومع «استراتيجيّة التحرّر العربيّ من الثالوث الاستغلاليّ العدوانيّ: الإمبرياليّة ـ الصهيونيّة ـ الرجعيّة.» بيْد أنّ النقطة الثالثة في البيان السياسيّ لهذا المؤتمر تؤشّر إلى وزن الحركات الماركسيّة اللينينيّة، وإلى سياق التحضير للكفاح المسلّح من لدن التنظيم السريّ داخل الاتحاد الوطنيّ للقوات الشعبيّة، إذ تضمّنتْ «قصورَ المنظّمات التقدميّة في توجيه وتأطير وقيادة نضالات الجماهير الشعبيّة.»

شكّل السياقُ السياسيّ لمرحلة ١٩٦٩ – ١٩٧٢ قمةَ تأجّج الصراع بكلّ تجلّياته (اعتقالات، محاكمة مرّاكش، محاولتا الانقلاب العسكريّ في يوليوز ١٩٧١ وغشت ١٩٧٢، الإعداد لتفجير العمل المسلّح في الأطلس المتوسّط والمدن الكبرى). فكان انعقاد المؤتمر ١٥ للاتحاد الوطنيّ لطلبة المغرب منعطفًا للحركات الماركسيّة اللينينيّة لإعلان توجّهاتها من خلال قيادة المنظمة الطلابيّة، خاصةً بعد انسحاب الطلبة «الاتحاديين»: كالنضال بجانب الجماهير لبناء نظام ديمقراطيّ شعبيّ، وتصفية الإقطاع والرجعيّة والبورجوازيّة العميلة، ومناهضة قوى العدوان والإمبرياليّة، ومناصرة قضايا تحرير الشعب العربيّ في فلسطين وظفار ومجموع الخليج العربيّ والصحراء. وجاء بيتُ القصيد في أنّ استقلال المنظمة الطلابيّة لا ينسخ تنسيقَ «نضال الجماهير الكادحة الطامحة إلى بناء مجتمع اشتراكيّ.»

بيْد أنّ هذا التوجه كان أيضًا بداية مرحلة جديدة. فقد صدر قرارٌ من الحكومة المغربيّة بمنع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٧٣، فشهدت الحركات الماركسيّة اللينينيّة بين عامَيْ ١٩٧٣ و١٩٧٧ قمعًا متتاليًا ومحاكمات. كما شهدتْ تساؤلاتٍ داخليّةً لتقييم مسار الحركات الجديدة، إذ صدرتْ قراءةٌ لمسار اليسار اللينينيّ من داخل السجن (فبراير ١٩٨٠) تحمل نقدًا لاذعًا لمنظمة «إلى الأمام.» غير أنّ هذه القراءة وغيرها تُبرز الإشكالات السياسيّة والنظريّة التي ظهرتْ مع ميلاد الحركات في المغرب؛ وفي هذا السياق شكّل الموقفُ من نزاع الصحراء مفترقَ طرق بين «إلى الأمام» و«٢٣ مارس» و«لنخدم الشعب،» خاصةً بعد شتنبر ١٩٧٤.

من ضمن الرؤى السياسية للحركات الماركسيّة اللينينيّة، ولاسيّما «إلى الأمام،» تبنّي النموذج الصينيّ كتصوّر إستراتيجيّ لمراحل الثورة، وذلك من خلال «القواعد المتحرّكة» و«القواعد الحمراء الثابتة» و«مناطق الصدام.» كما هوجمت انتخاباتُ نوفمبر ١٩٧٦ ويونيو ١٩٧٧، واعتُبر البرلمان «لعبةً رجعيّة،» ورُفضت الديمقراطيّة البرلمانيّة، وصُنّفت القوى المشاركة في الانتخابات «خادمةً للمخطّطات الرجعيّة،» وشُجبت «الإصلاحاتُ» الاجتماعيّة والسياسيّة.

أدّت النقاشات التي بزغتْ في زمن الاعتقال داخل «إلى الأمام» إلى بروز تيارين. الأول يرى ضرورة مراجعة تجربة كافّة فصائل الحركات الماركسيّة اللينينيّة؛ في حين تشبّث الثاني بالطروحات النظريّة وبأنّ «التصفية السياسيّة والتنظيميّة التي تعرّضتْ لها مجرّدُ أخطاء فرديّة.» وكانت محاكمة ١٩٧٧ مناسبةً لإعلان الخلاف حول عددٍ من المواقف؛ فمثلاً طالب تيّار بجعل الصحراء بؤرةً ثوريّة، في حين طالب التيّار الثاني بالتركيز على المشاكل الداخليّة. وقد كوّن عددٌ من مناضلي «إلى الأمام» تنظيم «النهج الديمقراطيّ» الذي حافظ تقريبًا على الطروحات السياسيّة نفسها، كالموقف من نزاع الصحراء أو من الانتخابات، في حين ساهم مناضلوه في عدد من التنظيمات الجماهيريّة.

موازاةً مع ذلك عرف تنظيم ٢٣ مارس نقاشاته الأولى قبل ١٩٧٤ حول الموقف من الصحراء: بين «٢٣ مارس ـ اللجنة الوطنيّة» (المكوّنة من مناضلي الداخل) والتي كانت مواقفُها أقربَ إلى مواقف «إلى الأمام» من قضيّة الصحراء (بيان ١٩٧٤/٩/٢٢)، ومناضلي الخارج الذين عقدوا ندوةً حول الموضوع في أكتوبر ١٩٧٤ تبنّوا فيه موقفَ القوى الديمقراطيّة والوطنيّة من القضيّة. جرت هذه الأمور في سياق الحديث عن وحدة بين الفصيلين. وقد لعب الموقفُ من الصحراء ومن الأحزاب الوطنيّة دورًا أساسًا في رسم خطّ سياسيّ وإيديولوجيّ متميّز لمنظمة ٢٣ مارس أهّلها للعودة إلى الساحة الوطنيّة بشكل غير رسميّ من خلال جريدة **أنوال** التي رأت النورَ في نوفمبر ١٩٧٩. وفي ٨ مارس ١٩٨١ عاد إلى الوطن عددٌ من قياديي المنظمة، التي أصبحتْ تحمل اسم « منظمة العمل» ابتداء من ١٩٨٣/١/١، وشاركتْ في الانتخابات التشريعيّة عام ١٩٨٤.

انعقد المؤتمر الأول لمنظمة العمل في دجنبر ١٩٨٥. بيْد أنّ صراعًا داخليًا تأجّج حول عدة ملفّات بين ١٩٩٤ و١٩٩٦، وانتهى بانشقاق داخل المنظمة بمناسبة الاستفتاء على تعديل الدستور في شتنبر ١٩٩٦. وتطوّرت الأمور بالتحاق التيّار المنشقّ، الذي أسس حزبًا باسم «الحزب الاشتراكيّ الديمقراطيّ،» بالاتحاد الاشتراكيّ للقوات الشعبية؛ في حين شكّلتْ منظمةُ العمل سنة ٢٠٠٢ «اليسار الاشتراكيّ الموحّد» مع تيّاراتٍ أخرى كالفعّاليّات اليساريّة المستقلّة و«الاشتراكيون الديمقراطيون» و«الحركة من أجل التغيير.» وفي سنة ٢٠٠٥ تكوّن «الحزب الاشتراكيّ الموحّد» من اليسار الاشتراكيّ الموحّد و«تيّار الوفاء من أجل الديمقراطيّة» المنشقّ عن الاتحاد الاشتراكيّ للقوات الشعبيّة.

إنّ الناظر في تاريخ التنظيمات اليساريّة وأدبيّاتها في المغرب يلاحظ أنّ ولادتها وتحوّلاتها التنظيميّة ارتبطتْ بقضايا سياسيّة. وغالبًا ما شكّل الموقفُ من الانتخابات أو التعديلات الدستوريّة أو تقييم تجربة الأداء السياسيّ مناسبةً لانقساماتٍ تنظيميّة. غير أنّ أسئلة عدّة تُطرح على هذه المسارات، من حيث تحديد قضايا الاختلاف ودرجات الاستيعاب وديناميّة التجاوز أو الوقوف عند الأزمة. وانطلاقًا من هذا يمكن تسجيلُ الملاحظات التالية:

اهتمت المدرسة اليساريّة الجديدة كثيراً بالجانب النظريّ، ولعبت دوراً كبيراً في الحفاظ على البعد الفكريّ لليسار، وفي ترقية الحوار الإيديولوجيّ في الساحة الجامعيّة على وجه الخصوص، لكنّها لم تكن ذات جذور في أوساط الشعب.

ـ تسيير ديناميّاتُ التوالد والتلاحم داخل التنظيمات اليساريّة في اتجاهٍ أفقيّ نخبويّ. وقد أبرزت الانتخاباتُ التشريعيّة عام ٢٠٠٧ أنّ توالدها لا يعني بالضرورة تعبيرًا عن «حاجات شعبيّة،» بقدر ما هو اختلافٌ حول تقييم مسارات سياسيّة معيّنة داخل النخب.

ـ يعاني جلُّ هذه التنظيمات إشكالاتٍ تنظيميّة، وكشفتْ في عدد من المحطّات عن صعوبة الإمساك بين الخطّ السياسيّ المرحليّ والأشكال التنظيميّة الملائمة. ويبقى معظمُها متواضعًا في تأطير شرائح المجتمع.

ـ أكثرها ضعيفٌ من حيث التعبئة الشعبيّة حول قضايا خاصةٍ أو عامة.

ـ شكّل جلُّها، وفي كلّ المراحل السياسيّة بعد الاستقلال، واجهةً للدفاع عن الحريّات وحقوق الإنسان، سواء في إطرها التنظيميّة أو من خلال الجمعيّات الحقوقيّة المدنيّة.

محمد الساسي: قد نسجّل بعضَ الخلاف حيال تفصيلات وردتْ في الورقة. لكنّ ما يهمّ القارئَ العربيّ هو أنّ اليسار المغربيّ يرتكز على ثلاث دعائم أساسيّة، كما أشار الباحث: ١) الحركة الوطنيّة التي انبثق عنها جناحٌ تقدميّ راديكاليّ، ممثّلاً في الاتحاد الوطنيّ للقوات الشعبيّة. ٢) الحزب الشيوعي المغربيّ، الذي بدأ كفرع للحزب الشيوعيّ الفرنسيّ ثم تمغرب وساهم في النضال اليساريّ. ٣) اليسار الجديد، الذي ظهر في منتصف ستينيّات القرن الماضي. وما يهمّ القارئ العربيّ أيضًا هو أنّ اليسار منذ الاستقلال لعب الدورَ المركزيّ في تنظيم المنظمات الجماهيريّة، وأعطاه عن طريق المنظّمات النقابيّة الوعيَ الطبقيّ، وعن طريق المنظمات التربويّة الوعيَ الثقافيّ.

كان ردُّ فعل الدولة على كلّ هذا حرمانَ اليسار من السيطرة على المؤسّسات المنتخبة، فلجأتْ إلى سياسة تجمع بين القمع الشرس (طوال الستينيّات والسبعينيّات والثمانينيّات) ومحاولات دمج أطر من اليسار في منظومة الدولة ومؤسّساتها. كما قامت بخلق «أحزاب» تقتصر مهمّتُها على أن تكون سدّاً أمام تقدّم اليسار وتفنيد أطروحاته، ولاستغلال التعدّديّة من أجل تلميع وجه النظام باعتباره يحترم «التعدديّة السياسيّة» ويؤسّس نظامَه على شرعيّتها. وهذا المعطى مرتبط بعامل آخر، معوِّقٍ لنموّ اليسار، ونعني به التزويرَ الانتخابيّ، الذي يكون بالأساس لفائدة الأحزاب التي أنشأها النظامُ ليَحْرم اليسارَ من جني ثمرات عنفوانه وكفاحيته.

كان اليسار هو القوةَ المركزيّةَ في كثير من المراحل، واتسم بصراع فكريّ وتنظيميّ داخل المنظّمات الجماهيريّة بتفرّعاتها الثلاثة: اليسار الجديد، والاتحاد الوطنيّ للقوات الشعبية، وحزب التقدّم والاشتراكيّة. وفي مقابل اليسار كان هناك حزب واحد يتمتع بمقوّمات الحزب القويّ وهو حزب الاستقلال. أما «الأحزاب» الأخرى فلم تكن سوى ملحقاتٍ إداريّةٍ بجهاز الدولة، خُلقتْ لإزعاج اليسار ومضايقة حزب الاستقلال في مراحل معيّنة، الأمرُ الذي أملى على اليسار حينها أن يتحالف مع هذا الحزب. وسيتبلور هذا التحالف في شكل تنسيق من أجل التقدم في مسار النضال الديمقراطيّ.

على مستوى المدارس الثلاث أعلاه، يمكن القول إنّ المدرسة الاتحاديّة ديناميكيّة، لها مناضلون يجمعون بين ما تلقّوْه في رحاب مدرسة الحركة الوطنيّة وما تشبّعوا به من انفتاحهم على قضايا اليسار العالميّ. فقد عاشت هذه المدرسة لحظاتٍ عصيبة من أجل تحديد هويّتها الإيديولوجية وإستراتيجيّتها وخططها المرحليّة؛ لكنّ ذلك الغموض عكس في الوقت ذاته قدرةَ الاتحاد الفائقة على استقطاب قوًى أخرى داخل الحركة الوطنيّة، من مقاومين وأعضاء جيش التحرير ونقابيّين وشباب وأطر سياسيّة متمرّسة. وهذا الخليط أدّى أحيانًا كثيرة إلى تضارب في طبيعة الإستراتيجيّات الملائمة.

إذا كان الاتحاد ينطلق من التحليل الطبقيّ الداخليّ والمعطيات الداخليّة ليصل إلى ضرورة الخيار الاشتراكيّ، فإنّ حزب التقدّم والاشتراكيّة كان ينطلق من المقولات العامّة ليبحث، بعد ذلك، في مسألة تبيئتها محليًا، الأمرُ الذي طبع أطروحتَه الفكريّة بنوع من الميكانيكيّة في التحليل وجعله أحيانًا محطّ سخرية العديد من الأجنحة اليسارية. لكنْ كان له ما يميّزه إيجابيًا، وهو الوضوح الإيديولوجيّ؛ فقد كان يحدّد لكلّ مرحلة مهامَّها بشكل دقيق.

أما اليسار الجديد فقد أعطى عنفوانًا نضاليًا جديدًا. فوجوده أدّى بالبنيات اليساريّة الأخرى إلى ضرورة تجديد نفسها في ضوء الأسئلة الجديدة المقلقة، وأن تأخذ في الاعتبار الملاحظات التي قدّمها. وقد اهتمت المدرسة اليساريّة الجديدة كثيرًا بالجانب النظريّ، ولعبت دورًا كبيرًا في الحفاظ على البعد الفكريّ لليسار، وفي ترقية الحوار الفكريّ الإيديولوجيّ في الساحة الجامعيّة على وجه الخصوص. لكنّ هذه المدرسة لم تكن ذات جذور في أوساط الشعب، فلم تستطع مثلاً أن تقتحم الحقلَ العمّاليّ بالدرجة المطلوبة، وإنْ قدّمتْ تضحياتٍ جليلة من أجل الوصول إلى هذا الهدف. ويمكننا أن نعترف اليوم بأنّ اليسار لم يعد القوة المركزيّة في الساحة السياسيّة، ولم يعد القاطرة نحو التغيير والفعل.

أحمد البوز: الورقة تثير ملاحظات يمكن حصرُها فيما يأتي:

أولاً: إشكاليّة التحقيب. فهل اليسار المغربيّ بدأ مع الحزب الشيوعيّ المغربيّ الذي أعلن انتماءه إلى المنظومة اليساريّة العالميّة، أمْ مع البرنامج الاقتصاديّ

لحكومة عبد الله إبراهيم؟ هل ارتبط بطروحات الماركسيّة اللينينيّة كما تشكّلتْ في النصف الثاني من الستينيّات وبداية السبعينيّات مع ما يُعرف باليسار الجديد، أمْ بحزب الاتحاد الاشتراكيّ الذي امتلك مقوّمات الحزب القويّ والمتجذّر داخل شرائح كبيرة من المجتمع في لحظات موسومة في تاريخ المغرب السياسيّ؟

ثانيًا: إشكاليّة مفهوم اليسار. فهل يكفي أن يعلن الحزبُ عن انتمائه إلى المنظومة اليساريّة وإلى مفاهيمها الكبرى ليسمّى حزبًا يساريًا، أم يتعلّق الأمر بطروحات ومواقف تنتمي إلى مرجعيّات اليسار العالميّ بمختلف تشكلاته؟

ثالثًا: ديناميكيّة التوالد داخل تنظيمات اليسار. ربطت الورقة هذا التوالدَ بفكرة عدم تعبيره عن حاجاتٍ شعبيّة، منطلقةً من واقعة الانتخابات التشريعيّة الأخيرة عام ٢٠٠٧. ولكنْ متى كان الحزبُ المغربيّ، ولا أقول اليساريّ فقط، تعبيرًا عن حاجاتٍ شعبيّة، لا عن تصوّرات نخبته وطموحاتها؟ وإلى أيّ درجة أصبحت الانتخاباتُ مقياسًا للحكم على تموقعات حزبٍ أو نفوذه؟

بعد ٢٠٠٧ تحدّثنا عن «أزمة اليسار» منطلقين من المؤشّر الانتخابيّ الرقميّ. ولكنْ لو جمعنا الأصوات التي حصلتْ عليها التنظيماتُ اليساريّة فسنجدها تفوق ما حصلتْ عليه في انتخابات ٢٠٠٢. أزمة اليسار، إذًا، ليست مطروحة في جانبها العدديّ، بل في جانب آخر قد نتطرق إليه لاحقًا. لكنْ أودّ الإشارة هنا إلى أنّ انتخابات ٢٠٠٧ شهدت انزياحًا في مسار اليسار المغربيّ نحو البادية، وبدأ يتخلّى عن مواقعه المدينيّة التي ميّزتْ مساره طوال عقود من العمل السياسيّ.

محمد العوني: الملاحظات التي سجّلتها بخصوص الورقة هي الآتية:

أولاً: يشير الأستاذ الموسوي إلى أنّ تنظيم ٢٣ مارس عقد ندوةً في الخارج حول موضوع الصحراء في أكتوبر ١٩٧٤، وتبنّى ساعتها موقفَ القوى الوطنيّة الديمقراطيّة من قضيّة الصحراء. والصحيح أنّ التنظيم التقى مع موقف هذه القوى، لكنّ النقاش انطلق من خصوصيّة هذا التنظيم المرتبطة بوجوده الماويّ، وبممارسة سياسيّة عامة حيال الوطن والأرض والطبقات الاجتماعيّة، وبعلاقته باليسار العربيّ عامة (ولاسيما بمسألة الوحدة العربيّة).

ثانيًا: يتحدث الموسوي عن «تأهّل اليسار للعودة إلى الساحة الوطنيّة» متخذًا من صدور **أنوال** نقطةَ بداية. والحق أنّ عودة اليسار الجديد أملته اشتراطاتُ النضال الديمقراطيّ في إطار الحكم القمعيّ. إذن فالنقاش هنا كان مندمجًا في مجرى نقاش أكبر حول الفعل اليساريّ في الساحة الوطنيّة، ومرتبطًا بضرورة قرن النظريّة بالتطبيق، إلى غيرها من المحاور التي جعلت المنفيين أمام اختيار العودة إلى الوطن والانصهار مرةً أخرى في قضاياه المصيريّة. وعندما نقول «العودة،» فذلك لا يعني أنّ اليسار الجديد كان عازفًا عن هموم الوطن أو محلّقًا في أبراج النظريّة العالية، لكنّ ضربات النظام القمعيّة كانت قد قلّصتْ حضوره في الساحة السياسيّة العامّة وإنْ ظلّ بارزَ الحضور في الساحة الطلابيّة والنقابيّة والثقافيّة. ولم تكن العودة إلى أرض الوطن وتشكيل تنظيم علنيّ حمل لحظتها اسمَ «منظّمة العمل الديمقراطيّ الشعبيّ» سوى البحث عن اكتساب الشرعيّة القانونيّة لترسيخ الشرعيّة النضاليّة.

ثالثًا: تصويب لا بدّ منه، وهو أنّ «حركة اليسار الاشتراكيّ الموحّد» هو تجميع لـ «منظمة العمل الديمقراطيّ الشعبيّ» وتيارات سياسيّة مثل «الديمقراطيون المستقلون» (لا الاشتراكيون الديمقراطيون) و«الحركة من أجل الديمقراطيّة» (لا الحركة من أجل التغيير)، و«الوفاء للديمقراطية» (لا الوفاء من أجل الديمقراطيّة).

حسن طارق: ثمة ثلاثُ عائلات يساريّة في تاريخ المغرب، كما ذكر الساسي: المدرسة الشيوعيّة، والمدرسة الاتحاديّة، ومدرسة اليسار السبعينيّ. وهذه المدارس هي التي شكّلتْ ما اصطُلح عليه بـ «اليسار» الذي كان حاضرًا في كلّ اللحظات السياسيّة في المغرب الحديث: من النضال من أجل الاستقلال، فالنضال من أجل بناء الدولة الوطنيّة، فالنضال من أجل الديمقراطيّة. وكلّ مدرسة كانت لها ثقافتها السياسيّة الخاصة، ورؤيتها الخاصة إلى الأشياء. لكنّ هذا لا يمنع من وجود تفاعلاتٍ بينها؛ فقد كان هناك نقاش وصراعُ نماذج تجلّيا في الأسئلة الآتية: لمن تكون الأولويّة، أللمبادرة السياسيّة، أمْ لبناء نموذج إيديولوجيّ معياريّ؟ أنشتغل داخل الإطار الشرعيّ، أمْ على هامشه؟ أيكون النموذج التنظيميّ لبناء الحزب هو النموذج الأمميّ، أم المغربيّ بسياق وخصوصيّة مغربيّين؟ وكانت هناك صراعات في السبعينيّات بين اليسار الجديد والحركة الاتّحاديّة وحزب التحرر والاشتراكيّة حول الموقف من المسلسل الديمقراطيّ ومن المشاركة في الانتخابات، ومنذ أواسط التسعينيّات حول التصويت على الدستور سنة ١٩٩٦. ثم تأكّدتْ هذه القضيّة في المشاركة في حكومة التناوب عام ١٩٩٨، بحيث وقعتْ عمليّة تداخل وإعادة انتشار. لكنّ هذه العملية، كما أشارت الورقة، جاءت أفقيّة لا في اتجاه المجتمع. لقد وقعت اندماجاتٌ وتحالفاتٌ وتوالدات، لكنّ هذا في الحوصلة النهائيّة لم يعنِ أنّ الفكرة اليساريّة تطوّرت وتقوّت داخل المجتمع.

المحور الثاني: اليسار المغربيّ وإكراهات المنظومة الإيديولوجيّة

لبيض: عادةً يتمّ الحديث عن غموض نظريّ للمشروع اليساريّ. أذلك مرتبط بالمنظومة الفكريّة كما هي مثبتة عالميًا في مرحلة تاريخيّة معطاة؟ وما هي الخلفيّة الإيديولوجيّة التي تتحكّم في مسار اليسار، وفي تشكّلات وعيه الحديث، وفي تشكّلاته التنظيميّة؟ أما زال رهين الإيديولوجيا الماضويّة؟ هل أثبت لنفسه نسقًا فكريًا يتلاءم والمتغيّرات التي يعيشها؟ أيمكننا اعتبارُ إكراه المنظومة الإيديولوجية سببًا من أسباب أزمة اليسار المغربيّ؟

طارق: نستطيع أن نفسّر مسألة الغموض الإيديولوجيّ بالتاريخ. وفي هذا السياق حالتان: حالة اليسار السبعينيّ الذي وُلد في خضمّ سيادة الفكر الاشتراكيّ،

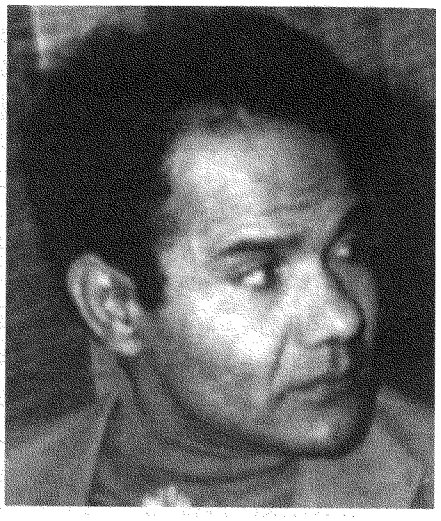

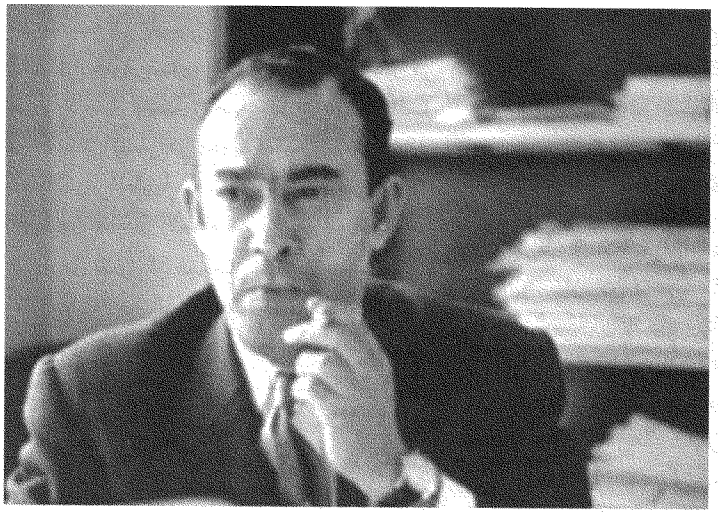

عمر بن جلّون ومهدي بن بركة.

والثورة الصينيّة، وآثار ماي ٦٨، وآثار هزيمة ٦٧، والمراجعات الفكريّة العربيّة. وفي هذا السياق، كان الفكر غالبًا على التنظيم والتدبير السياسيين، فلم يُطرح عليه سؤالُ الملاءمة أو الاجتهاد خارج منظومة الأفكار السبعينيّة. في المقابل، هناك حالة الحركة الاتحاديّة التي تُعتبر امتدادًا للحركة الوطنيّة، وجوابًا على إشكاليّات سياسيّة بالأساس كإشكاليّة العلاقة داخل الحركة الوطنيّة مع يمين حزب الاستقلال ومع الدولة. فإذا كان اليسار السبعينيّ قد وُلد بميلاد الفكرة، فإنّ الحركة الاتحاديّة وُلدتْ قبل أن تعثر على الفكرة المناسبة والمطابقة لتصوّراتها السياسيّة والتاريخيّة. لذلك فقد كانت هناك مرحلة تشكيل الهويّة، وبعدها سيأتي الجواب الإيديولوجيّ سنة ١٩٧٥. والملاحظ أنّ هذا الجوابُ نفسه كان هو كذلك انخراطًا في أفق اشتراكيّ، وفي اختيار ديمقراطيّ، لكنه لم يكن انتصارًا عقائديًا لتوجّه فكريّ واضح.

إذنْ نحن أمام حالتين لهما علاقة بالاجتهاد الفكريّ، وهي ـ في نظري ـ علاقة ملتبسة. ونحن ننتظر أن تتاح لليسار فرصةُ إنتاج مشروع فكريّ وإيديولوجيّ عميق وقويّ بما يكفي. ففي الحالة الأولى اكتُفي بما هو موجود، واكتُفي بأن يشكّل «صندوقَ بريد» لأفكارٍ موجودةٍ في سياق عالميّ؛ وفي الحالة الثانية اختار أن يكون أولاً حركةً سياسيّةً وفعلاً سياسيًا. إذن، قضيّة المرجعيّة الفكريّة والإيديولوجيّة دائمًا مطروحة. والمثير أنه عندما وقعت التحوّلاتُ العالميّة في أوروبا الشرقيّة مع انهيار الاتحاد السوفياتيّ والكتلة الاشتراكيّة، اكتفى اليسار المغربيّ بالتعامل مع هذه التحوّلات بنوع من الطمأنينية، بحيث لم يجعلها دافعًا لإعادة بناء المخيال الإيديولوجيّ، أو محطّةً لإعادة صوغ الفكرة الاشتراكيّة في ذاتها، بل اعتبر أنّ التحوّلات لا تعنيه! وأتحدّث هنا أساسًا عن الحركة الاتحاديّة التي اعتبرتْ أنها حسمت المعادلةَ بين الاشتراكيّة والديمقراطيّة منذ أواسط السبعينيّات، وأنّ النموذج الذي انهار لا يعنيها. وهذا النوع من الطمأنينة فوّت على اليسار التفكير، وفتح ورشًا كبيرة وغنيّةً للتداول في هذا المضمار الفكريّ المهمّ والحاسم.

أخلص إلى الأقول إنّ العامل الإيديولوجيّ ليس سببًا من أسباب أزمة اليسار، وإنْ كنتُ أعتبره مظهرًا من تمظهراتها. ويمكنني القول اليوم إنّ اليسار المغربيّ عاجز عن تقديم يوتوبيا قادرة على خلق التعبئة وتقديم الإجابات الكبرى؛ فانتقاله إلى مرحلة المشاركة الحكوميّة جعله يستبطن مقولاتٍ لا علاقة لها بالمرجعيّة الاشتراكيّة ولا بمرجعيّة اليسار!

الساسي: القضية الإيديولوجيّة كانت مطروحة عند المدارس الثلاث. فبالنسبة إلى حزب التقدّم والاشتراكيّة كان الإعلان عن الانتماء اللامشروط للمعسكر الشيوعيّ واضحًا، فهو لا يحتاج إذًا (من وجهة نظره) أيَّ مجهود للتوطين والتبيئة. وكان يعتبر نفسه خاضعًا بحكم الضرورة الإيديولوجيّة والتاريخيّة للتمرحلات المعروفة (مرحلة منتصف السبعينيّات التي تدثّر فيها الحزبُ الشيوعيّ المغربيّ بثوب حزب التقدّم والاشتراكيّة). إذن فالحزب يقدم نفسه باعتباره مستجيبًا لمقتضيات ثورة وطنيّة ديمقراطيّة، وأنه دومًا في خدمة غائيّة تاريخيّة واضحة ومنمّطة.

أما المدرسة الاتحاديّة فلم تهتمّ كثيرًا بالجانب الإيديولوجيّ ولم تعمل على تأصيله. فباستثناء **التقرير الإيديولوجيّ** في المؤتمر الاستثنائيّ لعام ١٩٧٥ لن نجد ركامًا كبيرًا من التنظيرات والمشاريع الفكريّة. هذا وقد مرّت هذه المدرسة بثلاث مراحل أساسيّة: ١) مرحلة الالتباس الإيديولوجيّ حيث تنازعت الحركةَ الاتحاديّة عدةُ هويّات في الوقت ذاته (القوميّة والبعثيّة والاشتراكيّة). ٢) مرحلة التأسيس (١٩٥٩ ـ ١٩٧٥). ففي سنة ١٩٧٥ أورد الاتحاد في **التقرير الإيديولوجيّ** مقولات الاشتراكيّة العلميّة، لكنْ مع بعض التحفّظات: كاعتبار «ديكتاتوريّة البروليتاريا» قضيّةً أكل الدهرُ عليها وشرب، وإعادة النظر في مقولة «الاستلاب» بحيث لا ينحصر بالطبقة بل يشمل الأمّةَ جمعاء. ٣) مرحلة الميل نحو الاشتراكيّة الديمقراطيّة، إذ بدأ الاتحاد يمزج بين الاشتراكيّة العلميّة وبين مقولات الديمقراطيّة الكلاسيكيّة، ليعطي في النهاية وصفة «للاشتراكيّة الديمقراطيّة.»

أما بالنسبة إلى اليسار الجديد، فلا أضيف إلى ما قاله الأخ طارق سوى الإشارة إلى أنه تشكّل في البداية كيسار لليسار؛ فقد اعتُبر أنّ اليسار الممثّل في الاتحاد الاشتراكيّ وحزب التقدّم والاشتراكيّة لم يقم بالأدوار المطلوبة منه بل يسير في تسويةٍ أفقدته الكثيرَ من عناصر الانتماء إلى اليسار الحقيقيّ.

اليوم هل نقول إنّ اليسار المغربيّ يعيش أزمة إيديولوجيّة؟ من الضروريّ تحديد أيّة اشتراكيّة نريد، وأيّة ديمقراطية سندافع عنها من موقع النضال اليساريّ. وقد أجاب اليسارُ المغربيّ على ذلك منذ منتصف السبعينيّات، وأكّد تطورُ الأحداث العالميّة صدقيّةَ إجابته. لا أعتبر أنّ أزمة هذا اليسار هي البحثُ عن الهويّة الإيديولوجية؛ فحين سقط جدارُ برلين وتراجع اليسار عالميًا كان اليسار المغربيّ يعرف امتدادًا جماهيريًا كبيرًا. فهو، متحالفًا مع حزب الاستقلال، قدّم ملتمس الرقابة، ودعا إلى الإضراب العام سنة ١٩٩٤، وإلى تشكيل الكتلة الديمقراطيّة... إذن، كانت هناك ديناميّة مهمّة جدًا، وتصاعدتْ إلى أن جاءت مرحلةُ التصويت على الدستور، ومسألةُ المشاركة في الحكومة، فبدأتْ هذه الديناميّة في الخفوت. وهذا الخفوت لا يمكن إرجاعُه إلى أزمة الإيديولوجيا أو إلى غياب الوضوح الفكريّ. ومع كل هذا الخفوت، فإنّ اليسار المغربيّ يتحرّك منذ سنوات لا في اتجاه تضمين الحقوق المتفرّعة عن الديمقراطيّة وحقوق الإنسان كرُخص فحسب، وإنما أيضًا في اتجاه تأمين الوسائل لتمكين الشرائح المقصاة من الديمقراطيّة.

البوز: يمكن الإقرار بأنّ اليسار، بمختلف تصنيفاته، عاش التباسين. الأول ظهر سنة ١٩٧٥، وهو التباس الخصوصيّة المغربيّة التي كانت واضحة في **التقرير الإيديولوجيّ** للاتحاد الاشتراكيّ وفي رؤيته للكثير من القضايا (كقضيّتي الثقافة والدين). فإذا كانت الحركة الماركسيّة قد أعلنتْ نفسها جزءًا من المنظومة الاشتراكيّة العالميّة، فإنّ التحفّظ الذي طرحه **التقرير** في قضيّة الخصوصيّة والكونيّة كان بمثابة التباسٍ في مسار الفكرة الاشتراكيّة بشكل عامّ.

الالتباس الثاني يتعلق بربط الفكرة بالممارسة، وهي مسألة لا تتعلق بالحركة الاتحاديّة وحدها بل باليسار عامّةً. فمنذ السبعينيّات ونحن نعيش ممارسةً بلا أفكار أو قيم. قد تكون لهذه المسألة مبرّرات على أرض الواقع، بحيث وجد اليسارُ نفسَه أمام مشكلة ضرورة مجاراة المعضلة الانتخابيّة التي طَرحتْ تحدّيًا كبيرًا وتغييرًا لمقياس النفوذ. فمن قبلُ كان مقياسُ النفوذ مرتبطًا بالسطوة الرمزيّة على المثقفين والجامعة والنقابات والمعتقلين؛ أما اليوم فقد أزاح اليسارُ بعضَ قيمه وأفكاره لمجاراة المعضلة الانتخابيّة. وإذا كانت الحياة السياسيّة على العموم تنزاح من مقولة الفكرة إلى مقولة الخدمة، فثمة انزياح عند اليسار المغربيّ من الدفاع عن الأفكار إلى الدفاع عن تقديم الخدمات.

الموسوي: لا أعتقد أنّ هناك إشكالاً مطروحًا على مستوى موضوع الهويّة عند اليسار، لأنْ لا هويّة واحدةً لليسار. لنأخذ نموذج الاتحاد الوطنيّ للقوات الشعبيّة، والاتحاد الاشتراكيّ. فقد عثرنا على العديد من الوثائق بين عاميْ ١٩٦٢ و١٩٦٥، وكلُّها مرتبط بمحاولات مشاريع التنظيم (الخليّة، الكاتب، الفرع...). ويجب ألاّ ننسى المذكرة التنظيميّة التي كتبها الشهيد عمر بن جلّون سنة ١٩٦٥، وعبّرتْ عن التصور الاشتراكيّ للتنظيم. وفي سنة ١٩٧٢ وثائقُ تقدّم طرحًا جديدًا بعد إنهاء التنظيم السريّ داخل الاتحاد الوطنيّ. وهناك مقرّراتٌ أخرى مرتبطة بهويّة اليسار المغربيّ غير **التقرير الإيديولوجيّ**، ومنها التقرير التنظيميّ الذي قدّمه اليازعي ولكنه لم يُنشر.

المشكل بالنسبة إلى التنظيمات اليساريّة اليوم ليس الهويّة، بل الخطّ السياسيّ المرحليّ. فحزب التقدّم والاشتراكيّة مثلاً ظلّ وفيّاً للرؤية المحيلة على الماركسيّة اللينينيّة، وهو ما أثّر فيه تنظيميًا. ويزداد المشكلُ استفحالاً مع اليسار الجديد؛ فلا أرى كيف نجمع اليوم بين الحزب الاشتراكيّ الموحّد وحزب النهج الديمقراطيّ الذي ما يزال يطالب بديكتاتوريّة البروليتاريا! وقد يبرز اختلاف الهويّات في مقاربة العلاقة مع الملَكية والدولة؛ إذ لا يمكن أن نفسّر كيف أنّ الاتحاد الوطنيّ للقوات الشعبيّة وُلد في حضن الملك محمد الخامس (فقبل تأسيس الحزب توجّه وفدٌ يقوده عبدالرحمن اليوسفي إلى القصر الملكي لإعلان بيان التأسيس، الذي تضمّن عبارات الوقوف وراء جلالة الملك محمد الخامس ...الخ)، الأمر الذي يطرح علينا جميعًا السؤال الآتي: أين تنتهي سلطاتُ الملك، وأين تبدأ سلطات الأحزاب؟

العوني: تطغى على اليسار المغربيّ بمدارسه الثلاث نزعةُ التحرّر من شرنقة الشرعيّة الإيديولوجيّة. وقد كان الارتباط بالإيديولوجيا، في جانب منه، ارتباطًا بالواجب الحزبيّ، وفي التنظير لا غير. والمتفق عليه أنّ منظّري اليسار في المغرب قلائل؛ ويمكن أن نذكر هنا أسماء مثل المهدي بنبركة في الاختيار الثوريّ، وعمر بن جلّون في الجانب التنظيميّ، وعزيز بلال في محاولته ربط الاقتصاديّ بالسياسيّ.

ومن خلال متابعة الأطروحات الحزبيّة يتبيّن أنّها جلّها كان محاولةً للإجابة على الوقائع: مسألة الإصلاح الزراعيّ بعد الاستقلال، الانتفاضات الشعبيّة، التنظيم الحزبيّ، العلاقات بالمنظّمات الجماهيريّة... وهذه الأسئلة سيعاد طرحُها بعد انتفاضتيْ ١٩٨١ و١٩٩٢. ويبدو أنّ الأطروحات الإيديولوجيّة لأحزاب اليسار تظلّ اليوم في حاجة إلى التحيين. فالعديد منها مايزال قيد الرفوف. وهذا ما يجعل اليساريين اليوم يطرحون أسئلة أكثر مما يطرحون إجابات.

المحور الثالث: اليسار المغربيّ ـ مهامّ المستقبل وإرهاصات التغيير

لبيض: كيف يمْكن اليسارَ اليوم أن يبني مستقبله: أمِن خلال استثماره للبعد التاريخيّ؟ أمْ من خلال تحديد الآليّات التنظيميّة؟ أمْ بإعادة السؤال عن علاقة اليسار بالدولة، وبالدين، وبالمجتمع...؟

الساسي: أظنّ أنّ طبيعة الأزمة التي نعيش هي التي يمكن أن تملي علينا نوعَ المخارج. والعنصر الأساس في الأزمة هو انعدام المصداقيّة في العلاقة

لقد بدأ الناس يلاحظون فقدانَ اليسار لاستقلاليّته، واستعمالَه وسائلَ اليمين في العمل الانتخابيّ، وابتعادَه عن أن يكون حاضنةً للقيم وحاميَها، وعدمَ احترامه للتعاقدات، وأنه يغيّر مواقفَه ويمارس البلقنة.

بالناخبين وبالجمهور العامّ. لقد كان هذا الجمهور يميّز في الماضي بين اليسار وباقي التشكيلات السياسيّة، لكنه اليوم بدأ يلمس نوعًا من التنميط والتوحيد في السلوك السياسيّ. ومن أجل أن يستعيد اليسار هذه المصداقيّة لا بدّ من تحقق مقاربتين: الأولى تعتبر أنّ المسألة مسألة تسويق، بمعنى أنّ الصورة السلبيّة للمناضل الحزبيّ اليوم ناتجة من عدم بذله الجهدَ الكافي لتحقيق التواصل مع الناس؛ أما الثانية فتعتبر أنّ هذه الصورة ناتجة من الأصل الذي بُنيتْ عليه.

المشكلة أمام اليسار المغربيّ اليوم قائمة في ضرورة تصحيح ممارسات، لا بإنتاج غزل ذاتيّ! لقد بدأ الناس يلاحظون فقدانَ اليسار لاستقلاليّته، واستعمالَه وسائلَ اليمين في العمل الانتخابيّ، وابتعادَه عن أن يكون حاضنةً للقيم وحاميَها، وعدمَ احترامه للتعاقدات، وأنه يغيّر مواقفَه ويمارس البلقنة. وإزاء كلّ هذا لا بدّ من تدبير طريقة لتوحيد اليسار ولدمقرطة هياكله الداخليّة. كما يجب أن نتدبّر طريقةً لمحاسبة الأعضاء الذين يشاركون في المؤسّسات العموميّة المنتخبة وغير المنتخبة.

مسألة أساسيّة أخرى في سياق انتقاد اليسار المغربيّ، وهي أن جزءًا منه قد قبل قاعدةَ اللعب السياسيّ المؤقّت من طرف النظام، والقائم على أنّ مركز القرار يظلّ المؤسّسةَ الملكيّة، بكلّ ما يعني ذلك من إقصاءٍ لمكوّنات القرار السياسيّ الأخرى، وعلى رأسها الأحزابُ التي هي عمادُ التشكيل المؤسّساتيّ (البرلمان والحكومة). والظاهر أنّ اليسار المشارك في التدبير السياسيّ لم ينجحْ في القيام بالدور التاريخيّ المطلوب منه، وهو التغييرُ من الداخل، بل صار مجرّدَ أداة تزكية لمركز القرار الأعلى، بدلاً من أن يشكّل قاطرةَ التغيير نحو بناء تعاقد سياسيّ جديد قائم على أنّ المؤسّسات (الدستور والبرلمان والحكومة والانتخابات والأحزاب) موجودة لتؤمّن مركزَ القرار، فيكون مشاعًا بين الناس ونابعًا من أسفل إلى أعلى. المطلوب اليوم هو أن يعيد اليسار ترتيب بيته الداخليّ، ويعيد بناءَ قوة يساريّة على أساس برنامج مستقل يُردّ فيه الاعتبارُ لاستراتيجيّة النضال الديمقراطيّ.

البوز: مستقبل اليسار مرتبط بالإجابة عن سؤال: أيّة مَلكيّة نريد؟ ذلك لأنّ مشروعيّة الملكيّة لم تعد مطروحةً عند جلّ التشكيلات اليساريّة باستثناء حزب النهج الديمقراطيّ.

لقد مرّ اليسار بعدّة اختيارات أساسيّة: ١) الاختيار الدستوريّ، الذي ارتبط بأطروحة تقليص المجال المَلكيّ وصلاحيّات الملك الدستوريّة واختصاصاته. ٢) الاختيار الثوريّ، الذي يقوم على مبدإ التغيير الثوريّ للوضع السياسيّ القائم. الاختياران معًا لم يعودا مطروحين على بساط أولويّات الأحزاب اليساريّة، واستعيض منهما باختيار ثالث، وهو الاختيار التوافقيّ، منذ أواسط التسعينيّات، وتبنّته القوى الأساسيّة في اليسار، واصطدم هو نفسُه بالفراغ. وهناك مرحلة رابعة تجسّدتْ في المؤتمر الأخير للاتحاد الاشتراكيّ الذي أعلن من جديد بروزَ مقولة أحزاب «الإصلاح الدستوريّ،» وذلك من خلال عودة الاتحاد وحزب التقدّم والاشتراكيّة إلى المطالبة بالإصلاحات الدستوريّة.

إنّ ارتباط الفعل السياسيّ لليسار اليوم بموضوعة الإصلاح يجعلنا نطرح السؤال التالي: كيف يمكن لليسار أن يبلور مشروعًا متكاملاً يتلاءم مع منظوره للإصلاح؟

إنّ من معالم المشروع الإصلاحي صياغةَ رؤية للنموذج التنظيمي القابل للتجسيد على أرض الواقع. فهناك نقاش كبير داخل كلّ أحزاب اليسار حول إيجاد صيغة الحزب الاشتراكي الكبير، أو الفيدراليّة. وهذا العمل يُعتبر من أساسيّات بناء مستقبل لليسار المغربيّ.

مسألة ثانية ترتبط ببناء المستقبل، وتتمثّل في صوغ التحالفات القادرة على تشكيل وجود سياسيّ قويّ ومتوازن وموائم لمنظومة القيم التي يودّ اليسارُ تصريفَها داخل المجتمع. أفهم أنه في صفوف اليسار هناك نوع من عدم الاقتناع بالجدوى أو بالقدرة الانتخابيّة عند اليسار الآخر. لذلك من الصعب على حزب كبير كالاتحاد الاشتراكيّ أن يقول إنّ دائرة تحالفاته هي اليسار، لأنه يوجد تحت إكراه الانتخابات، في وقت تأكّد أنّ التنظيمات اليساريّة الأخرى ليست يسارًا انتخابيًا، وإنما هو يسار احتجاجيّ صالح في عملية تمزيق الأوراق السياسيّة، وفي تكسير بعض الترتيبات السياسيّة الممكنة. وهو ما يدفع حزبَ الاتحاد الاشتراكيّ إلى البحث عن أفقٍ آخر وتوسيع دائرة تحالفاته.

العجلاوي: أولاً: الإشكال الكبير الذي يعيشه اليسار هو السؤال المطروح على الفاعل السياسيّ من موقع القرار، خصوصًا بالنسبة إلى الاتحاد الاشتراكيّ الآن، وهو: كيف يمكن الربط بين الخط السياسيّ المرحليّ والهياكل التنظيميّة؟ ففي السنوات الأخيرة وجد اليسارُ المغربيّ نفسَه أمام قضايا ملحّة، في مقدّمتها المشاركة في الحكومة، لكنّه غير قادر على مسايرتها تنظيميًا.

ثانيًا: مسألة التحالفات تُعتبر من الإشكاليّات الكبيرة التي تواجه اليسارَ المغربيّ اليوم. فالمحاكمات الأخيرة للبديل الحضاريّ بيّنتْ أنّ هناك رغبة في

عـدم تحـالف أيّ فـصـيل لليـسـار مع بعض الفصائل الإسلاميّة.

ثالثًا: مسألة الثقل. فاليسار يتكوّن من فصائل ذات ثقل مختلف؛ فهناك الاتحاد الاشتراكيّ كقوة كـبـيـرة في هذا اليـسـار. لكنْ هل سـتـسـاهم الفصـائل اليـساريّة الأخرى في جعل الاتحـاد الاشتراكيّ قاطرةَ اليسار في المغرب؟

العوني: يُطرح على اليسار ضـرورةُ إعادة البناء فعلاً وفكرًا عن طريق ربط كلّ التجارب اليساريّة ببلورة مشروع مجتمعيّ يتبارى مع المشروع المخزنيّ والمشروع الأصوليّ. ولأجل السير نحو وحدة اليسار التي يطالب بها الجميع، لا بدّ من العمل على تأسيسها على مبدإ الوضوح السياسيّ، لا الوضوح الإيديولوجيّ، وذلك من خلال الالتفاف حول حدّ أدنى من القواسم المشتركة التي يمكن أن ألخّصها في النقاط الخمس الآتية: الإصلاحات الدستوريّة والسياسية، مواجهة ديمقراطيّة الواجهة، مجابهة الفساد بكلّ أشكاله، تحصين جبهة الدفاع عن الحريّات وحقوق الإنسان، النضال من أجل العدالة الاجتماعيّة.

ولأجل تحقيق هذه الأهداف لا بدّ من الانكباب على إعادة بناء آليّات وأدوات تحقيق الوحدة بين مكوّنات اليسار. ومن المفروض وجود عمل تنظيميّ جديد يعيد جسورَ اليسار مع المواطنين في مختلف المستويات إزاء المؤسّسات السياسيّة المنتخبة وغير المنتخبة، وإزاء المؤسّسات الاجتماعية كالنقابات والجمعيّات والمنظّمات الجماهيريّة.

طارق: هناك حاجة إلى إعادة بناء المشروع اليساريّ بأفق إيديولوجيّ واضح، والالتزام القويّ بمرجعيّة قيميّة واضحة تتضمّن المساواةَ والعدالةَ والدولةَ الاجتماعيّة وحقوقَ الإنسان وفصلَ السلط. وبعد ذلك تتمّ إعادةُ بناء خطّ سياسيّ يجيب على الإشكاليّات الجديدة للتحول الديمقراطيّ، وعلى سؤال التحالفات، وقضيّة الوحدة اليساريّة (وبالمناسبة يجب ألاّ يسكننا وهمُ «الوحدة» بالمعنى التجميعيّ: فالوحدة يجب أن تكون في اتجاه المجتمع، وفي اتجاه بناء مشروع تيّار مجتمعيّ واسع!).

إنّنا في حاجة ماسّة إلى اليسار كقوة انتخابيّة اشتراكيّة ديمقراطيّة. لكننا في حاجة كذلك إلى يسار آخر، لنسمّه «يسارَ اليسار،» تمثّله التنظيماتُ الصغيرةُ المتحرّرة من العبء الجماهيريّ، والقادرة على القيام بدور أساسيّ في الساحة العموميّة في الدفاع عن أفكار محدّدة كالعلمانيّة والحريّات الفردية والحداثة، وتطوير المرجعيّات الفكرية لتيّار اليسار. والجوهريّ في الأفق المستقبليّ لليسار هو العمل على العودة إلى المجتمع، بالانفتاح على قضايا النساء والشباب، وترسيخ العلاقة مع الفئات الناخبة الكامنة، وربط اليسار بحقوق المواطنة وبهواجس المجتمع المدنيّ والحركات الاحتجاجيّة...

أما الدولة، فأعتقد أنّ العلاقة بها يجب أن تبتعد عن حالتَي التماهي المطلق أو القطيعة المطلقة. إنّ الوجود في الحكومة يجب أن يدبّر من خلال العمل على تطبيق التعاقدات المبرمة مع المجتمع، أيْ من خلال إيجاد صيغة للعلاقة مع المؤسّسة الملكيّة.

أثار البوز مسألةَ المزاوجة بين نوع من الدستوريّة وبين الاهتمام بالمسألة الاجتماعيّة في عمل اليسار المستقبليّ. وأؤكّد في السياق ذاته أنّ هناك أولويّة مطلقة للسياسيّ، إذ لا بدّ من حل إشكاليّات الدولة وفصل السلط والدستور، وإنْ كنتُ أؤمن بألاّ نختزل كلّ المسألة السياسيّة بالمطالبة بالإصلاحات الدستوريّة، بل نزاوج بينها وبين والمطالب الاجتماعيّة.

لبيض: باسم الآداب أشكركم على تفضّلكم بإثراء محاور الندوة(*) بما تفضّلتم به من أفكار ومقترحات عمليّة قد تساهم في لملمة وضع اليسار المغربيّ اليوم وانفتاحه على أسئلةٍ ينبغي أن يطرحها ويجيب عنها ليستعيدَ بريقه الآفل منذ سنوات من أجل مغربٍ أكثر ديمقراطيّة وحريّة وعدالة.

الرباط

محمد الساسي

أستاذ جامعيّ، كليّة الحقوق أكدال ـ الرباط، وعضو المجلس الوطنيّ للحزب الاشتراكيّ الموحّد.

حسن طارق

عضو المكتب السياسيّ لحزب الاتحاد الاشتراكيّ للقوات الشعبيّة، وأستاذ جامعيّ.

الموسوي العجلاوي

أستاذ بمعهد الدراسات الإفريقيّة ـ جامعة محمد الخامس ـ الرباط.

محمد العوني

عضو المكتب السياسيّ للحزب الاشتراكيّ الموحّد.

أحمد البوز

أستاذ جامعيّ بكليّة الحقوق السويسي ـ الرباط.

* ـ عقدت الندوة بمقرّ الحزب الاشتراكيّ الموحّد بالرباط. وبالمناسبة نتقدّم بالشكر للإخوة بالحزب على المساعدات التي قدّموها لنا لإنجاح الندوة.